الوثائق الرسمية

الجمعية العامة
الدورة الثالثة والخمسون

الجلسة العامة ١٢
الأربعاء، ٢٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٨
الساعة ١٥/٠٠
نيويورك

الرئيس: السيد ديدبير أوبيرتي ..... (أوروغواي)

نظرا لغياب الرئيس، تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد بودين (السنغال)

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٠٥

البند ١١٨ من جدول الأعمال (تابع)

جدول الأنصبة المقررة لقسمة نفقات الأمم المتحدة (A/53/345 و Add.2)

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الفرنسية): يبلغ الأمين العام، رئيس الجمعية العامة، في رسالة واردة في الوثيقة A/53/345 و Add.3 بأنه، منذ صدور رسالته التي تحتويها الوثيقة A/53/345 وملحقيها ١ و ٢، سددت بوروندي وجمهورية مولدوفا الدفعة الضرورية لخفض متأخراتهما دون المبلغ المحدد في المادة ١٩ من الميثاق.

هل لي أن اعتبر أن الجمعية العامة تحيط علما بهذه المعلومات؟

تقرر ذلك.

خطاب يلقيه فخامة السيد حسن جوليد أبتيدون، رئيس جمهورية جيبوتي

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الفرنسية): تستمع الجمعية الآن الى خطاب يلقيه رئيس جمهورية جيبوتي.

اصطُحب السيد حسن جوليد أبتيدون، رئيس جمهورية جيبوتي الى قاعة الجمعية العامة.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الفرنسية): نيابة عن الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة برئيس جمهورية جيبوتي، فخامة الرئيس حسن جوليد أبتيدون، وأن أدعوه الى مخاطبة الجمعية العامة.

الرئيس أبتيدون (ترجمة شفوية عن الفرنسية): سيدي، أنقل إليكم والى جميع الممثلين في هذه الجمعية العامة تحيات شعب جيبوتي الحارة وأعبر للسيد أوبيرتي عن تهاني الخالصة على انتخابه لرئاسة الجمعية العامة في دورتها الثالثة والخمسين. ففي الوقت الذي يزداد فيه العالم صغرا وتزداد فيه المشاكل التي تواجهنا تحديا وتكتسي مداولات محفل البشرية، الجمعية العامة، أهمية

يتضمن هذا المحضر النص الأصلي للخطب الملقاة بالعربية والترجمات الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للخطب الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني خلال شهر من تاريخ عقد الجلسة إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-178. وستصدر التصويبات بعد نهاية الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

حاسمة. وستوجهنا كفاءته وخبرته الواسعة - دون شك - باقتدار كبير في العام القادم.

ونحن نشعر أيضا بامتنان كبير لسلفه، وزير خارجية أوكرانيا السابق، الذي حشد كل طاقاته حتى بلغت درجة التركيز والإنتاجية حدا مثاليا. وبفضل فهمه الشديد للمسائل المطروحة على الجمعية العامة، استطاع قيادتنا الى نتائج مرضية.

إن أميننا العام الذي لا يكل، السيد كوفي عنان، لا يزال يكسب تقديرنا العميق للأسلوب الذي يدير به أنشطة المنظمة، وبخاصة للطريقة التي ارتفعت بها الأمم المتحدة في أعين الرأي العام.

لقد تزايدت الحاجة الى الأمم المتحدة، والمشاكل الاقتصادية والبيئية والاجتماعية والسياسية المتغيرة على نحو دائم تزيد من هذه الحاجة ومع ذلك فإن الإسهامات الأساسية في الصناديق والبرامج تتناقص باستمرار وتواجه الأمم المتحدة مشكلة عدم إمكانية التنبؤ بتدفقات الموارد بسبب عدم تسديد الحصص المستحقة. وإذ يسلم الأمين العام بأن التحولات الجذرية في الأمم المتحدة يمكن أن تؤدي الى توترات سياسية فقد أعد بحكمة مجموعة من الإصلاحات الحقيقية لترشيد العمليات وخفض النفقات وإعادة التركيز على مجالات حيوية معينة تتطلب اهتمام الأمم المتحدة مثل التخفيف من حدة الفقر وتحقيق التنمية المستدامة وتعزيز الإدارة والتنسيق في المقر وفي الصعيد الميداني للأنشطة.

إننا نؤيد الجهود التي لا تكل التي يبذلها الأمين العام للاتصال مباشرة بشعوب العالم وإشراكها معه، واستكشاف المسائل الحرجة وتبادل وجهات النظر معها وشرح الدور الذي تضطلع به منظومة الأمم المتحدة وقدراتها والضغوط الواقعة عليها، لقد أعطى عمله للأمم المتحدة وجها جديدا حقيقيا يتفق مع رسالتها.

وفي وقت مبكر من شهر آب/أغسطس الماضي روع بشدة ركن من أركان العالم، في شرق أفريقيا، وارتبك وأصيب بالحزن نتيجة للتفجير المتزامن المخطط له تخطيطا دقيقا لسفارتي الولايات المتحدة في نيروبي ودار السلام. وفقد أكثر من ٢٦٠ شخصا أرواحهم وأصيب الآلاف من الأبرياء في هذين الهجومين.

إن أعمال العدوان الصفقة هذه أدت الى حدوث مذبحة لا مثيل لها والى تدمير شديد في الممتلكات لقد قمت مؤخرا بزيارة نيروبي وشاهدت ما يشبه منطقة حرب. إنني أدين بلا تحفظ هذا العمل الإرهابي الأحمق ومرة أخرى أود أن أعرب عن خالص تعازي القلبية لجميع العائلات التي فقدت أحباءها في هذه المأساة وأدعو الله الشفاء العاجل للمصابين.

اسمحوا لي أيضا أن أعرب عن قلقنا إزاء العمل الذي قامت به الولايات المتحدة في السودان. وهناك شكوك متزايدة بشأن تبرير القيام بالغارة التي دمرت مصنع الشفاء لصناعة الأدوية الذي كان ينتج أدوية وعقاقير يحتاج إليها الناس حاجة ماسة. لقد زرت هذا الموقع مؤخرا وأصبت بصدمة شديدة لمدى الدمار الذي حدث، فلم يبق من المصنع سوى جبل من الركام، والآن يقع على عاتق الولايات المتحدة عبء تقديم الدليل الكامل الذي يدعم ادعاءها. ونحث الأمم المتحدة على أن تجري تحقيقا مستقلا لتقرر ما إذا كان هذا المصنع ينتج حقا أسلحة كيميائية كما يدعي، أم لا.

يبدو من الضروري أن نذكر أنفسنا أن الدورة السنوية للجمعية العامة أصبحت المناسبة الوحيدة المتاحة للبشرية لتجري على نحو جماعي تقييما لحالة الإنسان. وبالإضافة الى ذلك ومأخوذين بسحر الألفية التي تقترب بدايتها، فإن الحاجة الى تقييم النجاحات والانجازات السابقة والاخفاقات التي واجهناها، ووضع أولويات واستراتيجيات للمستقبل، تكتسي طابعا من الإلحاح.

منذ حوالي ٥٠ عاما، شرع العالم برؤية وحماس وتفاؤل في القيام بعمل نبيل لإنهاء ويلات الحرب والقضاء على الفقر وإقامة عالم تسوده الحرية والعدالة للجميع. ومما لا شك فيه أن الكثير قد أنجز وأصبح العالم فعلا مكانا أفضل للعيش فيه، على الرغم من أن عددا كبيرا من الأحلام لم تتحقق بعد وأن كثيرا من الالتزامات لم تنفذ حتى الآن.

إن هذا العقد، بصفة خاصة، قد شهد اتجاهات نحو تفتيت المجتمعات، وانتشار النزاعات والنزاعات المدنية، وزيادة الهبوط في شرك الفقر. ونحن نعترف، بصفة عامة، بحدوث تحسن في احترام حقوق الإنسان، وبأن

كثيرا من البلدان قد تبنت الديمقراطية والحكم الصالح، وهذا أمر نرحب به.

ومن المؤسف أن انتهاكات حقوق الإنسان مستمرة، وهناك شاغل لا يزال يراود الأذهان إزاء قدرة الأمم المتحدة ومواردها وولايتها للتدخل في الوقت المناسب في حالات الانتهاك الصارخ لحقوق الإنسان. لقد مررنا بتجربة سيئة تتمثل في تذبذب وعدم اكتراث مؤسفين، في مواجهة جرائم مروعة ارتكبت في البوسنة، ورواندا، والآن في كوسوفو. وكما ذكر بحق مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان، أن الجهود التي تبذل لمنع أفظع أنواع العنف ينبغي أن تركز ليس فقط على حل المنازعات الإثنية والسياسية، ولكن أيضا على القضايا الاجتماعية المتمثلة في التخلف المزمن في التنمية، والفقر الطاحن، والبطالة المتفشية، وانتشار الأمية، ووجود اختلالات منتظمة في ميزان التعادل في الأجور والفرص.

ولذا نرحب بإنشاء المحكمة الجنائية الدولية، التي تحل نهائيا محل الإجراءات المخصصة السابقة. وهي تسد الفجوة في القانون الدولي التي أظهرتها محاكمات نورمبرغ الشهيرة لمجرمي الحرب النازيين: الحاجة الى إيجاد مؤسسة دولية دائمة، قادرة على تحري جرائم الحرب والإبادة الجماعية والجرائم ضد الإنسانية.

إن كثيرا من التقدم التكنولوجي في القرن العشرين قد ولد طائفة من المشكلات الأخرى. فقد أصبحت سيادة الإنسان على الطبيعة لمنفعته الذاتية مصدرا محتملا لكابوس من الكوارث البيئية، وهو كابوس يبدو أننا نفتقر الى الإرادة اللازمة لاحتوائه أو تصحيحه. فهل سنظل نملك أراض لفلاحتها، وماء نقيا لنشربه، وهواء صحيا لنستنشقه؟ وهل سيدب في مدننا فساد التحلل فتصير أكواما من البشر يصبح فيها البقاء، يوما بيوم، هو الإنجاز الذي يتوج حياتهم؟

إن الاكتظاظ بالسكان، والفقر المدقع، والجريمة، والمخدرات، وما تستتبعه من عواقب، قد تهدد عما قريب أسس التماسك الاجتماعي. وهذه القوى هي، الى حد بعيد، قوى عبر وطنية تمتد رقعتها الى ما يتخطى مقدرة وتحكم الدول فرادى. وهي بطبيعتها عالمية وتثير تحديات خطيرة للمجتمع وزعمائه وعلينا أن نعمل، جماعيا، لتنظيم الموارد اللازمة للتخفيف من الآثار الضارة الناشئة عن التحديث والعولمة.

مما لا مرية فيه أن إنشاء الأمم المتحدة هو أحد الإنجازات الفذة لهذا القرن. وبعد مضي خمسين سنة، نستطيع أن نفخر باستمرار أهمية هذه المؤسسة لمهمتها. وبالطبع، نظرا لضخامة وتعقد القضايا التي تواجه الأمم المتحدة والبشرية، سيكون ثمة على الدوام اختلافات في وجهات النظر حول الدور المتطور للأمم المتحدة. بيد أن المهمة الأساسية للأمم المتحدة لم تتغير قيد أنملة، وهي العمل الدولي الجماعي لصون السلام والأمن الدوليين ودفع عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية قدما للجميع.

وبينما لم يفقد الميثاق أهميته، إلا أن عالم ١٩٤٥ قد ولى. فالأمم المتحدة اليوم عليها أن تتبنى حقائق الألفية الجديدة. والهياكل التي عفا عليها الزمن والتفكير الذي تخلف عن ركب التطور، لا يمكن أن تتعايش مع الحاجات والتصورات الجارية.

وتحملنا الزيادة الهائلة في عضوية الأمم المتحدة على الأمل في أن نرى منظمة أكثر ديمقراطية وشفافية وتمثيلا. وهذا هو الحال على وجه الخصوص فيما يتعلق بمجلس الأمن الذي يجب أن يروض نفسه على قبول تحول دقيق في هيكله وفي مهامه بحيث يعكس المزيد من التمثيل الجغرافي العادل للبلدان النامية والبلدان المتقدمة النمو.

إن الاندلاع المفاجئ لأعمال العنف بين جارتينا إثيوبيا وإريتريا قد أصابنا بإحباط شديد. فكما في حالة الصومال، سعت جيبوتي الى التوفيق بين وجهات النظر المختلفة بأساليب شتى، رغم قلة بشائر الأمل في إيجاد مخرج من الورطة. فمع تجاوز الخسائر المأساوية في الأرواح وتشريد الناس وتدمير الممتلكات والمرافق توحي الجراح النفسية الناجمة عن التوترات والأعمال العدائية التي تباعد بين هذين البلدين بأنه لا بد من انقضاء عدة سنوات عسيرة قبل أن يصبح القرن الأفريقي من جديد منطقة سلام وثقة. ويتفهم قادة الجانبين ما أشعر به من إحباط - بل وحنق - بسبب هذا الصراع المبرر وغير الضروري والذي لا تبدو له نهاية. وتواجهنا مشاكل إقليمية

خطيرة وعلينا أن ننعش الاقتصادات التي ظلت راكدة لوقت طويل. فنحن بحاجة الى رؤية جديدة وآفاق جديدة وإلى نهج بعيد النظر لمعالجة الخلافات الثنائية.

وأنا أحث أصدقائي قادة إثيوبيا وإريتريا أن يتيحوا فرصة للسلام. فلتتوقف الدعايات المعادية والخطب الاستفزازية لتحل محلها رغبة حقيقية في السعي البناء لإيجاد حل لهذه المشكلة. وسوف تحل المآسي لو اعتبر البعض أن التنقل الذي لا يكل بين أديس أبابا وأسمره الذي يقوم به القادة وكبار المسؤولين في حكومتي، بمن فيهم رؤساء المنظمات الإقليمية، الذين أبدوا جميعا الكثير من حسن النوايا والمثابرة، وقضوا الأوقات الطويلة، وبذلوا الجهود المضنية والطاقة في السعي الى حل النزاع، عملا رمزيا بقدر كبير. فنحن نرى الأمر أكبر من ذلك. فسلسلة المساعي التي يبذلها عدد كبير من الوسطاء والميسرين تثبت خطورة هذه المسألة. وحتى إن لم يكن الكثير من الآراء ووجهات النظر والمقررات والقرارات المتعلقة بهذا النزاع، مقبولة في جملتها لدى طرف أو طرفين، فهي تتضمن مع ذلك عناصر هامة يمكن أن تشكل الأساس لتسوية. ويتحتم على قادة الطرفين أن يتجاوزوا المشكلة السيئة العاجلة ويتطلعوا بإصرار الى مستقبل أفضل ومبشر بالخير يستفيد منه الجميع. ووفقا لنص ديباجة ميثاق الأمم المتحدة فإنني أدعو قادة هذين البلدين الى

"أن نأخذ أنفسنا بالتسامح، وأن نعيش معا في سلام وحسن جوار".

ولا يخامرنا شك في أن سرعة العولمة وتوسيع الاقتصاد الدولي والتكامل جلبت مزايا هائلة لبلدان كثيرة، وأحدثت تغييرات إيجابية في الأحوال المعيشية لكثير من الناس. ومع هذا فإن عدة بلدان وسكانها، لا سيما في العالم النامي، يواجهون التهميش وفقدان الأمل لعجزهم عن التكيف مع سرعة التكامل. وتحتاج أقل البلدان نموا بالذات الى اهتمام خاص حتى لا تنزلق أكثر من ذلك الى براثن الفقر والتفكك.

ويتبين من دراسة الحالة الاقتصادية في العالم لعام ١٩٩٧ أنه سيتعين على أفريقيا أن تحقق معدلات نمو أعلى وأكثر استدامة كي يمكنها التخفيف من انتشار الفقر الواسع النطاق وخفض معدلات البطالة المرتفعة. وقد أدى تحسن واستدامة استقرار الاقتصاد الكلي والإصلاحات الاقتصادية أدوارا هامة في التحول الصاعد مؤخرا في اقتصاد أفريقيا، رغم أن التضحيات كانت هائلة.

ولكن أفريقيا عليها أن تتصدى الآن للمفهوم الخاطئ الذي تعتنقه البلدان المتقدمة النمو والقائل بأن تدفقات الاستثمار الخاص يمكن أن تكون بديلا للمساعدة الإنمائية التي أصبحت في الواقع تتجاهل القارة الأفريقية: فهذه المساعدة لا يخصص منها لأفريقيا برمتها أكثر من ٥ في المائة فقط، ولا يخصص لأفريقيا الواقعة جنوب الصحراء إلا ١ في المائة منها. أضف إلى ذلك تكاليف خدمة الديون التي قصمت ظهرها. وقد بات من الواضح أن أفريقيا، وخاصة أقل بلدانها نموا، هي الآن في حالة مالية هشة؛ وأنها معرضة لخطر حقيقي بأن تترك مهمشة لفترة طويلة أو لأجل غير مسمى.

وبما أن القارة ما زالت تغوص في مستنقع سلسلة من الأزمات، يبدو لنا أن السياسة، التي تدعو بكل فخر إلى إيجاد حلول أفريقية للمشاكل الأفريقية التي كانت ضمن سلائف تخلى الغرب عنها، كانت مبنية على عدد من فرضيات أفضل ما توصف به هو أنها فرضيات هزيلة. فالحقيقة هي أن أفريقيا لا يمكن أن تنجح بمفردها؛ فهي في حاجة إلى التزام جاد وحازم من جانب البلدان الصناعية بانعاش اقتصاد أفريقيا، بالإضافة إلى تصميم على منع النزاعات أو حلها. ومن الجدير بالذكر أن البلدان الأفريقية اضطلع بدور هام في الجهود التي بذلت لاستعادة السلام في ليبريا وسيراليون. وهذا تطور إيجابي لا يمكننا إلا أن نرحب به. ومع ذلك، يحزننا عودة ظهور الأعمال العدائية المسلحة في جمهورية الكونغو الديمقراطية. ونحن نحذر جميع المتورطين في الأزمة الحالية من أن مواصلة البرامج العسكرية الفردية في الكونغو ليست في صالح الاستقرار الطويل الأجل في أفريقيا بأسرها. ولا بد من احترام السلامة الإقليمية لذلك البلد، ولا ينبغي لأي بلد في المنطقة أو في أي منطقة أخرى من أفريقيا أن يحاول اخضاع أي جار من جيرانه لمشيئته.

منذ عام ١٩٩١، أثناء انفجار العنف الداخلي في الصومال، سعت جيبوتي بلا كلل، سواء بشكل مستقل أو من خلال الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، إلى استعادة السلم والأمن في ذلك البلد. وفي عام ١٩٩١ قمنا بتنظيم أول مؤتمرين للمصالحة الوطنية، ثم بدأت الأمم المتحدة عملياتها الموسعة. وبعد ذلك، نظمت اثيوبيا،

بتفويض من الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية ومنظمة الوحدة الأفريقية، سلسلة من اجتماعات أدت إلى إبرام اتفاق سوديري. كما بذلت بلدان أخرى وجامعة الدول العربية وبلدان عربية مختلفة ومنظمات أخرى، جهودا جادة للمصالحة أثناء هذه الفترة. وفي كل عام كانت تعقد مؤتمرات جديدة وتوقع اتفاقات جديدة لم ينفذ أي منها. وهذا يوضح أن زعماء الفصائل تعلموا فن إقناع الناس بحدوث مصالحة لا تدوم أكثر من دوام رحلة العودة.

ومنذ رحيل الأمم المتحدة وتخليها عن الصومال في أواسط التسعينات، لم يعد المجتمع الدولي يتذكر من الأمر سوى "عملية فاشلة" و "دولة مخذولة". ولكن ذلك البلد الممزق يحتاج إلى تدخل الأمم المتحدة مرة أخرى. فالصومال يستحق اهتماما وانتباها أكبر مما يحصل عليه الآن. فهذه ليست مشكلة إقليمية أو أفريقية ولا حتى عربية فحسب؛ بل إن الصومال كان وسيظل كارثة دولية. لقد قدم جيرانه ما يكفي من تنازلات، وما زالوا مستعدين لبذل مزيد من التضحيات، بل والتعرض لمزيد من المخاطر. ومن الإنصاف إذن أن نقول إنه ليس من السهل أو المحتمل الاستمرار في العيش في حالة من اللاسلم واللاحرب. ولكم أن تتصوروا كيف يكون العيش إلى جانب جار ليست لديه قوانين ولا حكومة، وليست لديه سلطة مركزية.

وبعد سبع سنوات من المشاحنات لم يعد لدى قادة الفصائل شيء جديد يقدمونه. فلنعط شعب الصومال، بدعم من المجتمع الدولي، فرصة أن ينتخب زعماء من اختياره، وليكن ذلك على مراحل، وعلى الصعيدين الإقليمي والوطني - دون تهديدات ودون ابتزاز. وليس من المستبعد أن يؤدي النهج الجديد الآخذ في التطور، بخصوص إنشاء إدارات إقليمية أو "دويلات" إلى تعزيز الأمن والاستقرار في الصومال، وفي تشكيل هيكله السياسي المقبل، ما دامت هذه الكيانات لا تمس بوحدة ذلك البلد.

ونشعر بأسى شديد لعدم إحراز تقدم في ظل اتفاقات السلام المتعلقة بالنزاع العربي الإسرائيلي. وإسرائيل لا تزال تستولي على ممتلكات الفلسطينيين. وتمارس أنشطة استيطانية لا هوادة فيها في الضفة الغربية، وتفرض حكما متصلبا في القدس الشرقية، وتوسع حدود بلدية القدس بطريقة غير شرعية ومن جانب واحد.

والتدابير الاستبدادية والقسرية التي تتخذها إسرائيل، ومنها وقف حق الفلسطينيين في دخول البلد أو العمل أو التجارة أو الإقامة أو البقاء أو البناء أو التنقل فيها، تؤدي إلى قلق لا يحتمل وتوجد حالة صعبة. ونحن نطالب إسرائيل بأن تسحب قواتها فورا وأن تمنع إنشاء المستوطنات الجديدة والبناء في المستوطنات الموجودة، وأن تمتنع عن اتخاذ قرارات من جانب واحد تقوض جهود السلام، وفقا لما نصت عليه اتفاقات أوسلو.

ونحن متضامنون مع الشعب الفلسطيني في تطلعاته لإنشاء دولة مستقلة والعيش جنبا إلى جنب مع إسرائيل في سلام وداخل حدود آمنة. وقبل كل شيء يحدونا الأمل في أن تذعن إسرائيل لنداء المجتمع الدولي بإحلال سلام شامل في الشرق الأوسط على أساس قرارات مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) و ٤٢٥ (١٩٧٨).

والحرب الضارية بين الأشقاء في أفغانستان تجري بلا هوادة على الرغم من الجهود الدولية المستمرة والمكثفة. وشعب أفغانستان يعاني معاناة فظيعة ويكاد يفقد كل أمل في أي حل سياسي لهذه الأزمة. وفي العامين الماضيين كان هناك تزايد في العنف والتعصب وانتهاك حقوق الإنسان، وبخاصة ضد المرأة. ونرجو أن يتلاشى خطر تصاعد التوتر الناتج عن اغتيال الدبلوماسيين الإيرانيين من خلال المبادرات التي يضطلع بها الأمين العام في الوقت الحالي.

وكثيرا ما يلجأ المجتمع الدولي إلى فرض الجزاءات لمكافحة انتهاكات القانون الدولي أو معاقبة سلوك إجرامي لا يمكن السيطرة عليه. ومع ذلك فإن تنفيذ الجزاءات من الناحية العملية كثيرا ما يكون عاما وعريضا للغاية مما يخدم مصالح سياسية معينة. فلا تتأثر الأهداف أو مجموعات الأهداف الحقيقية بل إن السكان الأبرياء هو الذين يعانون بصفة عامة نتيجة هذا الحظر الأعمى. وعندما تتخذ الجزاءات صبغة شخصية أو تستخدم سلاحا لخدمة وحماية المصالح القوية، تفقد عنصر الحد الزمني لها أو الإشارة الواضحة لزمن الوفاء بمتطلباتها. وقد ضاع الغرض الأساسي للجزاءات وأصبح استمرارها هو الهدف. وتكون النتيجة النهائية وجود مناخ من الإحباط

وعدم الامتثال مما يؤدي إلى إضاعة المصداقية. وعندما لا تكون لهذه الجزاءات حدود وهدف وحس من العدالة تصبح ممارستها عديمة الجدوى وتؤدي إلى نتائج عكسية.

ووراء المشاكل العالمية العريضة التي يواجهها كوكبنا الأرضي، وقد ذكرت بعضها بإيجاز الآن، تكمن مجالات وبلدان معينة تستدعي اهتماما خاصا. وعلى سبيل المثال، هناك قلق عالمي إزاء الأزمة المالية والاقتصادية التي تصيب آسيا، وعواقبها على بقية العالم. ومن الصعب أن نفهم أن المعجزة الآسيوية التي كنا نعجب بها كلنا تنهار فجأة وتجلب العواقب الوخيمة على الحكومات ورجال الأعمال والشعوب. وكثير من البلدان المشاركة تواجه خطر الانزلاق إلى هوة الكساد الحاد. وأيا كانت أسباب هذه الأزمة، فإن هذه التجربة تثبت أن هناك مخاطر حقيقية في التدفق الحر لرؤوس الأموال الدولية. والخطر الواقع لا حصر له، مما يجبرنا على إعادة النظر بجدية في بعض خططنا الإنمائية طويلة الأمد.

ومن المثير للقلق أيضا أن نرى الكثير من موارد صندوق النقد الدولي تخصص لإنقاذ البنوك الدولية والمؤسسات المالية الكبرى التي وضعت أرصدتها برعونة وبمحض إرادتها في قطاعات كان يلزم التروي وضبط النفس إزائها. والان نجد أنفسنا نتساءل عن الضحية القادمة التي ستعاني من هروب رؤوس الأموال وعمن سيساعد على دفع كفالتها. ومما لا شك فيه أن هناك حجة قوية تؤيد إنشاء آلية أفضل لتنظيم المعايير الدولية للإدارة المالية وتدفقات رؤوس الأموال.

إن مهمة خلق الإحساس الوطني بالهوية والتماسك والقيم المشتركة في ظل خلفية من الاضطراب وعدم الاستقرار هي إحدى التحديات الأساسية التي تواجه بناء الأمة. ونحن في جيبوتي كانت لنا نجاحات وإخفاقات. وما زلنا نواجه مصاعب اقتصادية مروعة، يفاقمها وجود عدد كبير من اللاجئين، مما أوقع الارتباك بإمكانياتنا المحدودة وألقى أعباء جساما على خدماتنا الاجتماعية.

ومن دواعي فخري أن أقرر أن جيبوتي، على الرغم من هذه العقبات، قد بنت نفسها كدولة، وكعضو مسؤول في المجتمع الدولي. ومنذ حصولنا على الاستقلال قبل ٢٠ سنة مضت، أنجزنا سلسلة من التغييرات كان هدفها تحقيق مستويات أفضل للحياة واضطلعنا بتأسيس ثقافة الديمقراطية والتسامح. وما زالت عملية إجراء تغييرات سياسية واجتماعية متسارعة ماضية في طريقها، حتى وإن تكن هشة.

وإنني أومن بمفهوم وجود الخصوم ولكن ليس الأعداء. وهذا هو السبب في أنني اهتديت في أعمالي كزعيم لبلادي بالتسامح والرحمة والرفق. وقد طبقنا سياسة إدماج إقليمية وعرقية، وسلمنا منذ وقت طويل بمفهوم التنوع في الوحدة.

وكان النهج الذي اتبعته جيبوتي تجاه المسائل الإقليمية يرتكز دائما على الاحترام المتبادل والاعتدال والتعاون، ونحن مقتنعون بأن بلدان القرن الأفريقي يتعين عليها أن تتحد لمواجهة مشكلات الفقر والصراعات والتخلف في إطار الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية والتي يعد إنعاش دورها أمرا بالغ الأهمية.

وعلى المستوى الدولي، ساهمنا بصدق في صيانة السلم والأمن أثناء عضويتنا في مجلس الأمن عامي ١٩٩٣ و ١٩٩٤. وكامتداد لهذا الجهد، شاركنا في بعثات دولية لحفظ السلام من أجل إرساء السلم والاستقرار في بلدان كانت تعاني من آلام الصراع.

وهناك أمر واحد مؤكد في سياق الاضطراب العالمي الراهن هو: أن المؤسسات الدولية التي أنشئت في الماضي ليس في مقدورها التغلب على شدة وضخامة وسرعة مشكلات اليوم، الأمر الذي يتطلب قدرا أكبر من الانفتاح والشفافية. ولذلك فإن جيبوتي تشارك الدعوة الواسعة النطاق إلى إجراء إصلاح شامل في صندوق النقد الدولي والبنك الدولي حتى يمكنهما الاستجابة على النحو الملائم للكارثة الاقتصادية التي نعاني منها. وينبغي أن يجهزا أيضا تجهيزا كاملا لكي يشنا هجوما حاسما على الفقر واليأس المتنامي والتخلف. وإنني أبتهل إلى الله أن تحمل إلينا الألفية الجديدة مزيدا من الاستقرار، والتفاهم والوئام بين الأمم، وبين شعوب هذه الأمم.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الفرنسية): بالنيابة عن الجمعية العامة أود أن أشكر رئيس جمهورية جيبوتي على البيان الذي أدلى به توا.

اصطحب السيد حسن جوليد أبتيدون، رئيس جمهورية جيبوتي من قاعة الجمعية العامة.

خطاب السيد إبراهيم مناصرة باري، رئيس جمهورية النيجر

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الفرنسية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب يدلي به رئيس جمهورية النيجر.

اصطحب السيد ابراهيم مناصرة باري، رئيس جمهورية النيجر، إلى قاعة الجمعية العامة.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الفرنسية): بالنيابة عن الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد ابراهيم مناصرة باري، رئيس جمهورية النيجر، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية العامة.

الرئيس مناصرة باري (ترجمة شفوية عن الفرنسية): إن انتخاب السيد أوبيرتي الباهر لرئاسة الجمعية العامة في دورتها الثالثة والخمسين يتيح لي مناسبة سعيدة لكي أعرب له بالنيابة عن شعب وحكومة النيجر، عن أحر تهانينا. ومن المؤكد أن انتخابه بالإجماع لهو برهان لا يرقى إليه الشك على مزاياه الشخصية وعلى التزام بلاده، أوروغواي، الراسخ بتحقيق النصر للمُثل النبيلة لمنظمتنا.

وأتقدم بهذه التهاني لأعضاء المكتب الآخرين الذين يساعدون الرئيس في أداء مهمته التي نتعهد بكامل تعاون وفد النيجر من أجل إنجاحها.

وأود أيضا أن أعرب عن ثنائي الصادق على الرئيس السابق، السيد هنادي أودوفنكو، لعمله القيِّم الذي اضطلع به أثناء رئاسته.

ويسعدني أن أكرر هنا الإعراب عن تأييد حكومة النيجر الكامل للسيد كوفي عنان، أمين عام منظمتنا، على أنشطته المرموقة في خدمة السلام العالمي ولأنشطة الإصلاح الشجاعة التي يضطلع بها بغية تمكين الأمم المتحدة من أن تستجيب على نحو أفضل للتحديات التي ستأتي بها الألفية الجديدة. ولا يفوتني أن أشيد بنجاحه الفائق الذي تحقق بفضل تصميمه وشجاعته، في إيجاد مخرج دبلوماسي لأزمة العراق التي حدثت في بداية هذه السنة، حيث أسهم إسهاما كبيرا في صون السلم والأمن في المنطقة وبالتالي في تعزيز مصداقية المنظمة وصورتها، فضلا عن تعزيز التزامه الشخصي وسلطته.

ولفترة دامت أكثر من نصف قرن، اضطلعت الأمم المتحدة بإحدى مهامها الرئيسية حيث أنقذتنا من نزاع عالمي ثالث، وهو ما كان سيؤدي حتما إلى فناء البشرية. وقد أحيت نهاية الحرب الباردة الأمل في بزوغ نظام دولي جديد قائم على الاحترام الكامل للمبادئ المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي، حتى ولو كان ذلك الأمل يقتضي مزيدا من التعزيز، لا سيما بسبب استمرار النزاعات العنيفة والمميتة، وتزايد جميع أنواع التوترات وقيام عدد متصاعد من الدول بتكديس الأسلحة ذات القوة التدميرية المتزايدة.

وتظل أفريقيا أكثر مناطق العالم تأثرا بالنزاعات، والنزاعات المتكررة المسببة للقلق، والمصادر الحقيقية لعدم الاستقرار، والمعاناة التي لا تحتمل، وهجرات السكان ذات النتائج المهولة، والفقر. ولهذا السبب رحبت حكومة النيجر بمبادرة مجلس الأمن بدعوة الأمين العام إلى أن يقدم إليه تقريرا بشأن أسباب النزاع في أفريقيا والأساليب الممكنة لعلاجها. وأود مرة أخرى أن أهنئ الأمين العام على التقرير الهام (S/1998/318) الذي قدمه، وهو تقرير متميز لصراحته وتوصياته الواقعية من أجل كفالة السلم الدائم والتنمية المستدامة في أفريقيا. ويحدونا أمل صادق في أن يسهم ذلك التقرير في إيقاظ ضمير البشرية والنهوض بالمجتمع الدولي إلى نقطة يقوم عندها بتقديم مساعدة إضافية لجهود البلدان الأفريقية في سعيها الدؤوب نحو بلوغ السلام والازدهار.

وفي إطار الجهود المبذولة في أفريقيا لإصلاح الحالة، ترحب النيجر حكومة وشعبا بما تحقق من نجاح هذا العام في نزع فتيل العديد من النزاعات، لا سيما في جمهورية أفريقيا الوسطى وسيراليون. وبمشاركتي شخصيا في الاحتفالات بعودة السيد أحمد تيجان كباح إلى السلطة، وهو الرئيس المنتخب ديمقراطيا في سيراليون، تسنى لي إظهار الالتزام العميق لحكومتي وشعبي بالعمليات الديمقراطية وبإقرار سيادة القانون في أفريقيا.

وهذه فرصة طيبة للإشادة بالدور الحاسم والمفيد الذي اضطلع به فريق الرصد التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في استعادة الشرعية الدستورية وفي عودة الهدوء إلى سيراليون، حيث أسفر ذلك عن تنفيذ الإرادة السياسية والتصميم لرؤساء دول الجماعة. إن التدخل المثالي للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا لحل النزاعات في منطقة غرب أفريقيا دون الاقليمية يشهد على سلامة إعطاء المزيد من المسؤولية للمنظمات دون الإقليمية والإقليمية في منع النزاعات وإدارتها. فمن الممكن، حسب الاقتضاء، تقديم دعم الأمم المتحدة السوقي ودرايتها ليضيفا إلى معرفة تلك المنظمات التي لا تضاهى بالظروف المحلية من أجل التصدي للنزاعات المحلية، تمشيا مع توصيات خطة الأمين العام للسلام ومع أحكام الميثاق.

ورغم التقدم الكبير المحرز في هذا الصدد، تدل الأعمال العدائية التي تقلق عدة مناطق دون إقليمية على أن هدف السلام لا يزال تحقيقه بعيد المنال في القارة.

وتظل الصومال غارقة في الاضطرابات، رغم الجهود المقدرة التي يبذلها كل من البلدان المجاورة والمجتمع الدولي لتعزيز المصالحة الوطنية والعودة بالحياة السياسية والاجتماعية إلى طبيعيتها.

وتستمر المواجهات والنزاعات في منطقة البحيرات الكبرى، حيث أن عدم الاستقرار وانعدام الأمن والفقر المصاحب للهجرات الضخمة للسكان كلها تؤرق ضمائرنا يوميا.

وإننا إذ نواجه تجددا مستمرا للخلافات والنزاعات التي تتدهور إلى نزاعات مسلحة، نحث البلدان المعنية على التحلي بضبط النفس وعلى قبول عروض الوساطة، التي تقدم بمساعدة المجتمع الدولي لحل خلافاتها، وفقا لأحكام ميثاق الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية، التي أيدناها بحرية.

إن بعض المطالب المعينة المتعلقة بالهوية، فضلا عن إثارة بعض الصفات الاجتماعية أو الثقافية أو السياسية، كثيرا ما تتسبب في اضطرابات عنيفة قد تتحول سريعا لتتخذ طابع الإرهاب، الذي يكون أحيانا عشوائيا ودمويا. وإزاء هذه الظواهر، يتعين على المجتمع الدولي أن يوحد جهوده لمواصلة تفكيره والعمل الجماعي الذي ابتدأ قبل بضع سنين في مؤتمر قمة شرم الشيخ في مصر، وتعميقهما، بغية التصدي لهذه المشاكل على النحو الملائم.

وفي هذا الصدد، أود باسم النيجر، أن أعرب من هذه المنصة الموقرة، عن إعادة تأكيد إدانة النيجر الثابتة للإرهاب ولأي استخدام للعنف في العلاقات بين الأمم والشعوب والدول. وبنفس القدر الذي أدنا به بصراحة وثبات الهجمات الجبانة التي نفذت في آب/أغسطس الماضي ضد الممثلين الدبلوماسيين الأمريكيين في دار السلام بتنزانيا، وفي نيروبي بكينيا، فإننا نستهجن اللجوء من طرف واحد إلى استخدام القوة العسكرية ضد دول ذات سيادة.

وفي هذا الصدد، تأسف حكومة النيجر للهجوم على مصنع الشفاء للأدوية في الخرطوم، حيث أسفر عن وفاة العديد من الأبرياء وأحبط توفير المنتجات الدوائية في عدد من بلدان المنطقة. ومن ثم، من الضروري لنا أن ننظر سريعا في إرسال بعثة تحقيق دولية إلى الخرطوم، حسب طلب السلطات السودانية. ونحن في النيجر نعتقد بصدق ذلك الطلب، حيث أننا زرنا في ٦ أيار/مايو تلك المواقع ومصنع الأدوية المعني.

إن عملية السلام في الشرق الأوسط متوقفة منذ أكثر من عام وحتى الآن على الرغم من الجهود القيّمة التي يبذلها راعياها من أجل إحيائها. لذلك من الضروري بذل كل جهد من أجل جعل حكومة رئيس الوزراء نتانياهو تحترم الالتزامات التي تعهدتها إسرائيل تعهدا جادا.

وتود النيجر حكومة وشعبا أن تكرر تأييدها الثابت لقضية الشعب الفلسطيني، وأن تؤكد مجددا مرة أخرى اقتناعها بأنه لا يمكن إحلال سلام عادل ودائم في الشرق الأوسط حتى يستعيد الشعب الفلسطيني حقوقه غير القابلة للتصرف، بما في ذلك حقه في إنشاء دولة مستقلة على أراضيه الوطنية.

والسلام في المنطقة يعني كذلك طبعا إنسحاب اسرائيل من الجولان السوري ومن جنوب لبنان. لذلك السبب ترحب حكومتي بالقرار الذي اتخذته الجمعية العامة مؤخرا والذي يعطي مكانة أكبر للتمثيل الفلسطيني

في الجمعية. ونأمل في أن يفضي هذا التقدم الكبير إلى الاعتراف بفلسطين بوصفها عضوا كامل العضوية في مجتمع الدول.

وبالانتقال إلى مسألة جامو وكشمير، فإن النيجر التي تؤيد الكفاح العادل لشعب كشمير من أجل ممارسة حقه غير القابل للتصرف في تقرير المصير، تأمل أملا عميقا في أن يواصل المجتمع الدولي إيلاء انتباه كامل لهذه المسألة.

إن سباق التسلح والتصعيد الذي رأيناه في تلك المنطقة مؤخرا يعززان اعتقادنا بوجوب أن تعقد على وجه الاستعجال دورة استثنائية رابعة للجمعية العامة بشأن نزع السلاح. ويبدو أنه لا غنى عن إحراز تقدم إضافي في ميدان تحديد أسلحة الدمار الشامل، ووضع قواعد أكثر فعالية تتعلق بالأسلحة التقليدية.

والنجاح المحرز في حظر الألغام المضادة للأفراد ينبغي أن يشجعنا على المضي قدما بغية التوصل إلى تنظيم افضل للأسلحة الصغيرة والأسلحة ذات العيار الصغير. وفي هذه الحال، ترحب بلادي بالتدابير المتخذة من أجل تعزيز المركز الإقليمي للسلام ونزع السلاح في لومي.

وما فتئت منظمتنا تسعى لعدة عقود إلى اعتماد نهج متماسك بغية التصدي بفعالية للتحديين الرئيسيين المتمثلين في الفقر والتنمية، ولا سيما عن طريق العمل من أجل قيام شراكة عالمية معززة لتمويل التنمية. ولقد حان الوقت إذا لعكس مسار المساعدة الإنمائية الرسمية المخفضة، ولبذل جهودنا معا من أجل زيادة مدى تلك المساعدة عن طريق تنقيح أشكالها. وفي هذا الصدد، تتوقع بلادي الكثير من مؤتمر طوكيو الثاني الدولي المعني بالتنمية الأفريقية، المقرر عقده في تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٨. ونتوقع أن يستكشف ذلك المؤتمر استراتيجيات جديدة من أجل تعبئة المساعدة الإنمائية الرسمية، وأن يؤكد مجددا التزام المجتمع الدولي بجعل التنمية في أفريقيا إحدى أولوياته.

علاوة على ذلك، لا غنى لنا عن تنفيذ سياسات جريئة بعزم وطيد للتخفيف من عبء الديون الخارجية وحتى لإعفاء البلدان الفقيرة أكثر من غيرها من سدادها باعتبار ذلك جزءا من اتفاق عام لحل هذه المشكلة، وهي مشكلة تأخر حلها كثيرا. ومشكلة الديون تلك تمثل عقبة كأداء أمام أي جهد يُبذل من أجل تحقيق النمو الاقتصادي والتنمية البشرية في عدد كبير من البلدان النامية، ولا سيما في أكثر البلدان حرمانا بينها.

ويتواصل تهميش القارة الأفريقية، الأمر التي يقتضي في هذه الحقبة من العولمة إنشاء آلية دولية تكون قادرة على كفالة إدماج البلدان النامية في الاقتصاد العالمي على نحو أوسع.

ومثلما هو معروف جيدا، تواجه بلادي، النيجر، شتى العوامل التي تحد من الجهود التي تبذلها في سبيل التنمية، وهي: الظروف المناخية المتزايدة سوءا؛ والنقص في الأغذية؛ والضغط السكاني الشديد؛ وكونها بلدا غير ساحلي؛ والتراجع في أسعار منتوجاتها الرئيسية المعدة للتصدير، أي اليورانيوم؛ والديون الخارجية المثقلة بها؛ وتدني الاستثمار. وجميع هذه الأشياء أسهمت في جعلنا منذ فترة بلدا في ذيل القائمة من حيث مؤشر التنمية البشرية.

إلا أننا لم نستسلم أبدا، وأعدت حكومتي إطارا لبرنامج وطني لمكافحة الفقر، يقترح كتدبير تشاركي مجموعة من الاستراتيجيات لأجل متوسط ترمي إلى السيطرة على هذه الآفة وإلى حفز النمو الاقتصادي. علاوة على ذلك، فإن هذا البرنامج هو عنصر أساسي من برنامج انتعاشنا الاقتصادي الذي اعتمده مجلسنا الوطني في تموز/يوليه ١٩٩٧، والذي كان موضوع مائدة مستديرة عقدت في جنيف في آذار/مارس الماضي ولاقت النجاح بشكل بارز.

وبما أن هذه المنظمات هي جزء من منظومة الأمم المتحدة، أغتنم هذه الفرصة لأعرب هنا عن شكرنا العميق ليس لمؤسسات بريتون وودز فحسب، أي البنك الدولي وصندوق النقد الدولي - بل أيضا لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة وصندوق الأمم المتحدة للسكان. وهذه الوكالات التي هي في أغلب الأحوال من أولى الوكالات التي تستوعب الدور الرئيسي الذي تضطلع به البيئة السياسية والاجتماعية الحقة في تحقيق الإصلاح المتسم بالابتكار على الصعيد الوطني أمدتنا بخبراتها ونصائحها وأسهمت بالتالي في نجاح

المائدة المستديرة. ونحن متأكدون من أن الوعود بالإسهامات التي قطعتها على أنفسها في ذلك الاجتماع ستتجسد بسرعة كبيرة.

وأود في هذه المرحلة أن أعيد التأكيد بجدية هنا في الجمعية وأمام المجتمع الدولي بأسره أن العملية الديمقراطية تحرز تقدما في النيجر، وأن عكس مسارها سيكون متعذرا تحت أشرافي. وتظهر حيوية ديمقراطيتنا، في جملة أمور، بوجود نظام متعدد الأحزاب، وبوجود معارضة لا يعوقها عائق، وهو يحاول بدأب إنشاء ثقافة للحوار والسلام على أساس دائم. بيد أن ديمقراطيتنا تظهر أيضا بوجود صحافة خاصة حرة تماما، وبمجتمع مدني يضطلع بدور طليعي، وبنظام قضائي مستقل عاقد العزم على حماية الحقوق والحريات التي يضمنها الدستور للمواطنين.

وكجزء من تعزيز العملية الديمقراطية وتوطيد دعائم السلام، يولى اهتمام خاص لتعزيز الهيئات الوسيطة، وهي شركاء المجتمع المدني لهم أهميتهم - أي المنظمات غير الحكومية، والرابطات واتحادات العمال - كي تتاح لها فرصة الإسهام بفاعلية في عملية ايجاد حياة سياسية أكثر نشاطا وأكثر وعيا. وتلتزم حكومتي التزاما جادا بتعزيز هذه الإنجازات الديمقراطية مثلما يدل عليه إجراء انتخابات محلية بتاريخ ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر من هذا العام ترسي سياسة اللامركزية التي اخترناها من أجل تعزيز مشاركة الشعب في التنمية، وأيضا من أجل إحلال الحكم الصالح في النيجر.

وبالمثل، وعشية الذكرى السنوية الخمسين للإعلان العالمي لحقوق الإنسان، أود أن أعيد التأكيد بجدية أن حكومتي ستعمل بلا كلل وستبذل قصارى جهدها لتحقق احترام حقوق الإنسان والعمل على احترامها ارتكازا على اقتناعها بأن هذا الاحترام هو شرط مسبق لتقدم المجتمع البشري.

وفي الختام، أود أن أعرب عن ثقتنا الكاملة بالأمم المتحدة. وفي رأينا أن هذه المؤسسة التي لا بديل لها تظل المحفل الوحيد الذي يستطيع أن يكفل قيام نظام عالمي جديد يرتكز على العدالة والانصاف والحرية والسلام.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الفرنسية): أود باسم الجمعية العامة أن أشكر رئيس جمهورية النيجر على البيان الذي أدلى به للتو.

اصطحب السيد ابراهيم ميناسارا باري، رئيس جمهورية النيجر، من قاعة الجمعية العامة.

خطاب يلقيه فخامة السيد ارنولدو أليمان لاسايو، رئيس جمهورية نيكاراغوا.

اصطحب السيد ارنولدو أليمان لاسايو، رئيس جمهورية نيكاراغوا، إلى قاعة الجمعية العامة.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الفرنسية): باسم الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة برئيس جمهورية نيكاراغوا فخامة السيد ارنولدو أليمان لاسايو، وأدعوه إلى مخاطبة الجمعية العامة.

الرئيس اليمان لاسايو (ترجمة شفوية عن الاسبانية): قبل أن استهل بياني، أود أن أعرب عن تضامني مع شعوب دول منطقة الكاريبي التي كانت في الأيام القليلة الماضية ضحية الإعصار جورج.

وبالإضافة إلى توجيه تحياتي الحارة لجميع الممثلين، أود أن أعرب عن تهاني القلبية للسيد اوبيرتي على انتخابه رئيسا للجمعية العامة في دورتها الثالثة والخمسين. وهذا المنصب البارز لا يمثل فقط إقرارا عن جدارة بقدرته وخبرته، بل يمثل أيضا ما تشغله أمريكا اللاتينية من مكانة متميزة.

واسمحوا لي أيضا أن أعرب عن تقديري للأمين العام، السيد كوفي عنان، على رؤيته وجهوده للنهوض بإصلاحات عميقة في منظومة الأمم المتحدة. وتؤيد نيكاراغوا تأييدا تاما هذه المبادرة الهامة، التي تستهدف تعزيز دور المنظمة والنهوض به في مجال التعاون الدولي من أجل التنمية المستدامة.

وفيما يتعلق بمجلس الأمن، ثمة أسباب تبعث على القلق بشأن التأجيل وعدم وجود مقترحات ملموسة من الفريق العامل المفتوح باب العضوية بشأن مسألة التمثيل

العادل في مجلس الأمن وزيادة عدد أعضائه والمسائل ذات الصلة. ويتشاطر بلدي الرأي بأن القرارات التي تتضمن إجراء تعديلات على الميثاق ينبغي أن تُقر بغالبية ثلثي أعضاء الجمعية العامة.

وإن عولمة جميع مجالات الحياة وتحرير الاقتصاد يمثلان تحديا جديدا. وفي هذا السياق، فإننا نتشاطر وجهة نظر الأمين العام، التي أعرب عنها في تقريره السنوي، بشأن ضرورة إعادة توجيه التدابير والجهود انطلاقا من رؤية جديدة تساعد البلدان على تحقيق انتقالة مرضية إلى الاقتصاد المعولم، والتي تتضمن عمليات معقدة ودقيقة.

ومع انتهاء القرن العشرين يواجه العالم تغيرات عميقة تتطلب إيجاد حلول ابتكارية لكي تتحرك البشرية في اتجاه يمكن أن يترك فيه العلم والتكنولوجيا أثرا إيجابيا على تنمية البلدان. وهذا التحول التاريخي الذي نعيشه قد زاد بصورة متكررة من أوجه عدم المساواة بين البلدان: ولذا يتعين علينا أن نضع الخطط بشأن طريقة التخفيف من هذه الآثار السلبية.

وإذ نحتفل بالذكرى السنوية الخمسين للإعلان العالمي لحقوق الإنسان، فإننا نؤكد من جديد على التزامنا بمواصلة العمل بكل الوسائل المتاحة لنا للنهوض بحقوق الإنسان وحمايتها، ونحن في نيكاراغوا نتحرك قدما بشأن تعزيز السلم والديمقراطية على أساس الاحترام الكامل لحقوق الإنسان، وإقامة حكم القانون، واحترام الفصل بين السلطات وضمان الحريات الفردية. وفي الوقت نفسه، اتخذنا خطوات هامة من أجل الوصول إلى مستويات أعلى من التنمية الاقتصادية التي تتسم بالانصاف الاجتماعي.

وحكومة بلدي مقتنعة بأنه لكي نتمكن من جني الثمار يتعين علينا أن نزرع البذور - إذ أن الرأسمال البشري هو أفضل الاستثمارات لتحقيق تنمية متكاملة ومستدامة. ولذا، جعلنا من أولوياتنا رفع مستويات التعليم وتوسيعه ليشمل جميع القطاعات. وبالمثل، فإننا نعيد توجيه جهودنا ومواردنا للمحافظة على البرامج الاجتماعية وتحسينها من أجل حماية الأفراد والأسر التي تعاني من فقر مدقع. وهذا، بالإضافة إلى التصدي للبطالة، من أولوياتنا.

وإن السياسات الاجتماعية للحكومة تتطلب وضع سياسات اقتصادية سليمة وفعالة تضمن الاستمرارية مع توفير الزخم الضروري للتنمية. وفي هذا الصدد، فإن الهدف العام للحكومة هو تمكين القطاع الخاص من توليد منتجات وفرص عمل في مناخ من الاستقرار، يعززه إنشاء قوانين واضحة وموثوقة وشفافة تنطبق على الجميع على قدم المساواة، وكذلك من خلال الحوار والاتفاق، وهما حجر الزاوية للقدرة على الحكم والوئام. وفي هذا الصدد، فإن تعزيز النظام المتكامل لإحقاق العدالة وإقامتها أمر أساسي. وهذا يتضمن المجال الدقيق المتمثل في أمن الأفراد وممتلكاتهم.

والتحولات الاقتصادية الكلية التي اضطلعنا بها تتضمن إجراء إصلاحات هامة في النظام المالي والضريبي، فضلا عن التدابير الهامة لحماية البيئة، وخلق وعي بضرورة الاستخدام الرشيد لثروتنا الطبيعية. وحظيت هذه المبادرات بتأييد المجتمع الدولي، وأنه لمن المناسب في هذا الصدد الاعتراف بالمساعدة التي تلقيناها من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في العديد من هذه المساعي - ولا سيما دعمه للجنة الوطنية للتنمية المستدامة، بالتنسيق مع المجتمع المدني.

وتأمل نيكاراغوا في أن يؤدي مؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بالمناخ، الذي سينعقد في بوينس آيرس في تشرين الثاني/نوفمبر من هذا العام، إلى الاعتراف بالعمل الذي أنجزته البلدان النامية بشأن الحماية البيئية من خلال تخصيصها مساحات هامة من أراضيها كمناطق محمية. وبالمثل، يحدونا الأمل في أن تعتمد آليات للتنمية النظيفة من أجل خفض غازات الدفيئة.

وفي نهاية هذه الألفية، ستظل المعركة ضد إنتاج المخدرات والاتجار بها واستعمالها أحد أكبر التحديات التي تواجه البشرية. ويعرب بلدي عن ارتياحه للنتائج التي تحققت أثناء دورة الجمعية العامة الاستثنائية المكرسة لهذا الموضوع الهام. وبالمثل، فإننا نشارك بنشاط في التفاوض والتوقيع على اتفاقية البلدان الأمريكية لمكافحة صنع الأسلحة النارية، والذخائر والمتفجرات والمواد الأخرى المتصلة بها والاتجار بها بطريقة غير مشروعة، والتي أقرتها منظمة الدول الأمريكية في ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧.

ونرى أن الإرهاب الدولي والأشكال الأخرى للجريمة المنظمة تشكل آفات فظيعة تهدد مجتمعاتنا. وندين جميع الأعمال الإرهابية ونؤكد من جديد اقتناعنا بأنها تحتاج إلى ردود حازمة وشديدة. ونعبر عن تضامننا مع ضحايا هذه الأعمال، ونؤيد كل مبادرة من أجل زيادة التعاون الدولي في مواجهة هذه الأنشطة القاسية غير الإنسانية وغير المشروعة التي تضر بأمن دولنا.

وأكرر أن دور حكومتي هو دور الميسر والمشجع. ونحن نؤمن ايمانا راسخا باقتصاد السوق الحر المقترن باحترام الأبعاد الإنسانية والعدالة الاجتماعية. ونؤمن بنفس الاقتناع البراغماتي بالعولمة وبأهمية وجود علاقات دولية عريضة ونشطة إلى أقصى حد، دونما استثناء.

إن العولمة في ذاتها ليست ترياقا لكل داء، بيد أنها فرصة فريدة إذا ما تم توخيها باتباع تدابير تتسم بالحصافة والواقعية. كما ينبغي لهذه التدابير أن تتسم بالابتكارية والجرأة دون إهمال المسكنات التي تخفف من وطأة المراحل الأولى للتكيف والانفتاح.

ولا شك في أن العولمة تعزز الوحدة على الصعيد الدولي. لكن لا ينبغي لنا، لكسب الوقت وتجنب الصعاب، أن نستهين بالزوابع التي قد تتسبب في تمزقات داخلية لا يمكن إصلاحها، إذا ما ضحينا بالقطاعات الأقل حظا التي تشكل الأغلبية - وهذه القطاعات على وجه التحديد هي التي تستوجب اهتمامنا العاجل باحتياجاتها الحيوية الماسة. وعلاوة على هذا لا يمكن تجنب أوجه الضعف التي تتعرض لها الاقتصادات الصغيرة في مواجهة الأزمة مثل أوجه ضعف الأسواق المالية التي تخيم حاليا على الاقتصاد العالمي.

عاد الرئيس إلى مقعد الرئاسة.

وخلال الثمانية عشر شهرا الأولى من ولاية حكومتي، حققنا أعلى معدل للنمو الاقتصادي في أمريكا الوسطى ألا وهو ٥ في المائة في عام ١٩٩٧ ومن المقدر أن نحقق معدلا يزيد قليلا على ٦ في المائة في العام الحالي. وفي إطار هذه المؤشرات، بلغت الزيادة في القطاع الزراعي ٦٠ في المائة. وفي الوقت الحالي، خلقنا ١٧٠ ٠٠٠ وظيفة إنتاجية جديدة، في إطار الهدف المتوخى البالغ ٥٠٠ ٠٠٠ وظيفة للسنوات الخمس ١٩٩٧-٢٠٠١ التي انتخبت لرئاسة بلادي خلالها. وفي عام ١٩٩٧ نجحنا في تخفيض التضخم إلى معدل سنوي قدره ٧ في المائة.

وقد حظيت سياستنا الاقتصادية بدعم المجتمع الدولي، ممثلا فيما يزيد على ٤٠ بلدا ومنظمة متعددة الأطراف. وبعد أن توصلت نيكاراغوا إلى اتفاق مع صندوق النقد الدولي في جنيف، سويسرا، في نيسان/أبريل من هذا العام، على برنامج جديد لمرفق تكيف هيكلي معزز، أعطانا هؤلاء الداعمون لنا ١,٨ بليون دولار لفترة السنوات الثلاث القادمة. وعلاوة على هذا، لدى الانتهاء من برنامج مرفق التكيف الهيكلي المعزز، سنعفى من ٨٠ في المائة من مديونيتنا الخارجية الكبيرة التي ورثناها عن الماضي، في إطار البرنامج التساهلي لمبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون. وفي ضوء الخطوات التي بدأنا باتخاذها والتضحيات الضخمة التي بدأنا نبذلها، يبدو أن هذه الدلائل تشير إلى إمكانية تقصير الإطار الزمني لدائنينا الذين يقدمون لنا هذه التسهيلات.

ونحن نتوجه إلى المجتمع الدولي، داعين إياه من محفله الأسمى أن يستمر في دعمنا في معركتنا اليومية الصعبة المضي قدما متخلين عن الماضي الأسود للدمار والعنف الذي ما فتئنا نتغلب عليه ببطء بفضل جهودنا المشتركة، مستلهمين روح المصالحة المخلصة المستندة إلى التسامح والنسيان. والتركة المضنية لذلك الماضي تتمثل في عبء مديونية خارجية ضخمة جدا تتمثل في زهاء ١٢,٥ بليون دولار واقتصاد مدمر رجع إلى الوراء بشكل مذهل إلى ما كانت عليه الأحوال قبل أكثر من ٥٠ سنة وذلك في غضون بضع سنوات. إننا ننشد التفاهم والعون لإعفائنا من مديونيتنا الخارجية الخانقة في أقرب وقت ممكن.

ولا بد أن نضع نصب أعيننا أن الأمم المتحدة، بوصفها الهيئة فوق الوطنية التي تنسق وتوفق بين جهود العالم في مجالات عديدة، هي أهم محفل تعددي تعبر فيه جميع الدول بحرية عن آرائها وتتخذ فيه أهم القرارات في إطار السياسة العالمية. بيد أننا نلاحظ مرة أخرى، بحزن شديد، غياب جمهورية الصين الشقيقة التي كما نعرف كانت عضوا مؤسسا للأمم المتحدة في عام ١٩٤٥.

ويدرك المجتمع الدولي أن جمهورية الصين تحترم مبادئ ميثاق الأمم المتحدة وخاصة رسالته للسلام والتعاون الدولي الواسع السخي. وإن عدم الاعتراف بحق شعب وعدم منحه مشاركة كاملة فعالة يشوه ويناقض الروح النبيلة للرسالة العالمية لهذه المنظمة ويشكل انتهاكا جماعيا مؤلما لحقوق الانسان لأكثر من ٢١ مليون نسمة.

ولهذا ندعو مرة أخرى دول العالم إلى إعادة النظر في القرار ٢٧٥٨ (د - ٢٦)، الذي استبعد، بإجحاف كبير، جمهورية الصين، بغية استعادة حقها في المشاركة في جميع أنشطة الأمم المتحدة.

ونحن على يقين، سيدي، في ظل قيادتكم المستنيرة، أننا سنحقق نتائج ملموسة بشأن النقاط الحساسة المدرجة على جدول أعمالنا التي دونما شك ستساعد شعوبنا وحكوماتنا بشكل إيجابي وملموس جدا على تحقيق أوسع وأفضل الفوائد المشتركة.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية): نيابة عن الجمعية العامة، أشكر رئيس جمهورية نيكاراغوا على البيان الذي أدلى به توا.

اصطحب السيد أرنولدو أليمان لاسايو، رئيس جمهورية نيكاراغوا من قاعة الجمعية العامة.

البند ٩ من جدول الأعمال (تابع)

المناقشة العامة

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية): أود أن أذكر الممثلين بأن قائمة المتكلمين ستقفل اليوم في الساعة ١٨/٠٠، وفقا للمقرر الذي اتخذته الجمعية العامة في جلستها الثالثة.

خطاب دولة السيد محمد نواز شريف، رئيس وزراء جمهورية باكستان الإسلامية.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية): ستستمع الجمعية الآن إلى خطاب من دولة رئيس وزراء جمهورية باكستان الإسلامية.

اصطحب السيد محمد نواز شريف، رئيس وزراء جمهورية باكستان الإسلامية إلى المنصة.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية): يسرني غاية السرور أن أرحب برئيس وزراء جمهورية باكستان الإسلامية، دولة السيد محمد نواز شريف وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية العامة.

السيد شريف (باكستان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أود، سيدي الرئيس، أن أهنئكم على انتخابكم لرئاسة هذه الدورة للجمعية العامة وأنتم أهل لذلك تماما، وهي تأتي في وقت يجري فيه تغير عميق وتطورات اقتصادية وسياسية باعثة على القلق في مختلف أرجاء العالم. وبالتالي فإن مسؤولياتكم جليلة على نحو يماثل هذه الحالة. وأنا واثق من أن انجازاتكم ستكون كبيرة بنفس القدر.

وتود باكستان أيضا أن تعرب عن خالص تقديرها لسلفكم السيد أودوفينكو، على الطريقة الحاذقة والبناءة التي قاد بها عمل الجمعية في السنة الماضية.

وفي هذا الوقت الذي نسعى فيه إلى بناء هياكل للسلام والازدهار عشية الألفية الجديدة، أصبحت الأمم المتحدة حتى لازمة أكثر من قبل. وتمثل الأمم المتحدة في هذا العالم الذي يزداد ترابطا المنظمة الوحيدة التي يمكن للدول أن تلتقي فيها وتتوصل بطريقة ديمقراطية إلى اتخاذ قرارات بشأن المسائل الاجتماعية والسياسية الهامة للغاية، والتي تؤثر على جميع الشعوب. وتؤمن باكستان إيمانا عميقا بمقاصد الأمم المتحدة وبما تبشر به.

وأود أن أشيد إشادة حارة بأميننا العام السيد كوفي عنان، الذي سعى إلى بعث الحيوية في الأمم المتحدة بإصلاحاته الجريئة. وينبغي لهذه الإصلاحات أن تعزز الروح الديمقراطية في الأمم المتحدة، ولا سيما في مجلس الأمن، حيث يسعى البعض إلى إنشاء مراكز امتياز جديدة بدلا من إزالة المظالم القديمة. والإصلاح الذي ننشده يجب أن يستلهم الرؤية النبيلة لميثاق الأمم المتحدة: المتمثلة في العدالة الاجتماعية والازدهار العام والسلم والأمن العالميين. وأي عمل غير ذلك فيه تقصير عما يطالبنا به التاريخ.

إننا نعيش في عصر طابعه التغير والتبشير بالخير. وقد ولت أيام المواجهة العالمية وفقدت مذاهب الاحتواء صلاحيتها. ويسرت الثورة التي حدثت في مجالي المعلومات والتكنولوجيا التفاعل بين شعوب العالم بصورة منقطعة النظير. وأصبحت القرية العالمية حقيقة قائمة. واليوم أصبح الازدهار في منطقة ما يكمل ويدعم الازدهار في منطقة أخرى. ويجب أن تكون عقيدة عصرنا هي الشراكة من أجل السلم والتنمية. وسيكون من دواعي السخرية أن تضيع الرؤية والإمكانيات الجديدة بسبب الأحكام المتحيزة والمصالح.

ويعم العالم أيضا إحساس عميق بنذر الشر. ونجد أنفسنا مدفوعين نحو مستقبل يبدو أنه ستسود فيه الفوضى وانعدام الأمن. وخلال الشهور الأخيرة تعرضت الآمال المفعمة بروح الانتصار، والمتعلقة بانتشار الأسواق الحرة والحريات الديمقراطية والسلام العالمي، إلى نكسات منبهة. والأزمة التي انتشرت مما كان يعرف سابقا بالمولد الاقتصادي في شرق آسيا هزت الثقة في وصفات التحرير التجاري والمالي. ومع انخفاض الدخول وتلاشي الآمال انتشر الاضطراب بين الأمم وفي داخلها، في كل بقعة من بقاع العالم تقريبا. وهذا من شأنه أن يقضي على الإمكانيات التي بدأت في الظهور لإنهاء الجوع والمرض والجهل على الصعيد العالمي.

وظهرت صراعات جديدة، بينما لا تزال المشاكل القديمة قائمة، ولا يزال أهل كشمير وفلسطين يعانون، وشهدت البوسنة حربا وحشية، وتخشى كوسوفو الآن من نفس المصير. ومزقت الحروب الداخلية أفريقيا. ولا تزال أفغانستان في انتظار النهوض من الآثار المدمرة للصراع. وظل السلام بعيد المنال في الشرق الأوسط. وتصاعدت التوترات في جنوب آسيا. وهذه الصراعات المتعددة والمعاناة في أنحاء العالم واجهت الأمم المتحدة بمطالب استثنائية.

إننا نشعر بالألم إزاء مأساة الشعب الفلسطيني المستمرة. فقد تحول السلام الموعود إلى يأس وقنوط. ولا يمكن أن يتحقق السلام دون نيل الشعب الفلسطيني لحقه في تقرير المصير وإقامة دولته.

ولقد دمرت سبعة عشر عاما من الحرب أفغانستان تماما - اقتصادها ومجتمعها ونظام حكمها. وتحملت باكستان أكثر من أي بلد آخر نتائج الاضطراب والمعاناة في أفغانستان. ولدينا مصلحة حيوية في استعادة السلم والاستقرار في أفغانستان.

ويساور باكستان قلق عميق إزاء التوترات الراهنة بين إيران وأفغانستان. وسنستمر في عمل كل ما يمكن أن نعمله لتعزيز علاقات الصداقة والسلام بين هذين الجارين الشقيقين. والأشخاص المسؤولون عن خطف موظفي القنصلية الإيرانية في مزار الشريف وقتلهم بصورة وحشية، يجب إلقاء القبض عليهم ومعاقبتهم. ونحن ندعو إلى إطلاق سراح جميع الموظفين الإيرانيين المتبقين وغيرهم من السجناء المحتجزين لدى أطراف النزاع في أفغانستان. ونؤيد إنشاء لجنة من الأمم المتحدة ومنظمة المؤتمر الإسلامي لتقصي الحقائق في أفغانستان.

ونحث على التصالح في أفغانستان من خلال التوصل إلى تسوية واقعية وتفاهم مشترك. وندعو إلى مشاركة المجتمع الدولي في أفغانستان والدخول في حوار معها لتعزيز الأهداف المتعلقة بالنواحي الإنسانية، وحقوق الإنسان والسلم. ونطالب باحترام سيادة أفغانستان وسلامة أراضيها، ومراعاة مبادئ عدم التدخل وعدم استعمال القوة.

وفي هذه السنة ألقت السحابة النووية بظلها الثقيل على جنوب آسيا. وعندما أجرت الهند تفجيرها الأول في عام ١٩٧٤، كان رد فعل الدول الكبرى هو وضع قيود على باكستان. وشعرنا بأننا مضطرون إلى اكتساب قدرة مماثلة. ولكن حتى بعد أن فعلنا ذلك، ظلت باكستان تدعو إلى إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية، وتقييد وجود الأسلحة التقليدية وإنشاء منطقة خالية من القذائف تماما في جنوب آسيا. ورفضت الهند جميع هذه المبادرات.

والتجارب النووية التي أجرتها الهند في أيار/مايو ما كان ينبغي لها أن تكون مفاجئة للعالم.

فقد أنذرنا العالم قبل أسابيع عديدة من إجراء تلك التجارب. وحتى بعد أن أجرت الهند تجاربها، كان رد

الدول الكبرى ضعيفا وغامضا. ومرة أخرى كُرست طاقة أكبر لكبح باكستان من الرد على الهند.

وعقب إجراء الهند لتجاربها مباشرة اتخذت إزاء باكستان موقفا متحفزا للقتال. وأبلغونا أن التوازن الجغرافي - الاستراتيجي تغير، وأن باكستان ينبغي أن تتخلى عن تأييدها القائم على أساس مبدئي لتقرير المصير في كشمير. وواجهت باكستان التهديد باستعمال القوة. وشعرنا بأننا مضطرون إلى إقناع الهند بأن أي عدوان عسكري على باكستان ستكون له أوخم العواقب.

ويجب على العالم أن يقدر لباكستان أنها لم تبدأ تلك التجارب. فالهند أجرت التجارب لتغيير التوازن الاستراتيجي وهددت أمننا وسيادتنا. وانتظرنا العالم ١٧ يوما ليرد. وعلمنا أنه ليس هناك بلد يمكن أن يقدم لنا ضمانات أمنية في مواجهة الهند النووية. ومن ثم اضطرتنا الظروف إلى إجراء تجاربنا وإنشاء رادع نووي لحماية أنفسنا. وإننا لم نخرق قاعدة من القواعد الدولية. ومما يدعو للأسف، أن بعض البلدان الصديقة فرضت عقوبات وقيودا أخرى على باكستان. وهذه إجراءات غير عادلة. وإني أطلب من المجتمع الدولي أن يحدد من هو المخطئ، ولماذا تتعرض باكستان لإجراءات عقابية.

إن تجارب باكستان النووية لم تُجر لتحدي نظام عدم الانتشار القائم، أو لتحقيق طموح أي دولة كبرى، وإنما كانت ترمي إلى منع التهديد باستخدام القوة أو استخدامها ضد باكستان. إن تجاربنا رد على تجارب الهند، وبالتالي فإنها خدمت قضية السلام والاستقرار في منطقتنا.

نحن لسنا عديمي الإحساس إزاء الشواغل التي أثارتها التجارب النووية في جنوب آسيا. ورغم الوضع الاستراتيجي المتحول، لا نزال نعارض أي سباق للتسلح، سواء كان نوويا أو تقليديا. وقد أعلنا وقفا اختياريا انفراديا للتجارب. ومستعدون لدعم السلم والاستقرار في المنطقة بتدابير متفق عليها بشكل ثنائي لتجنب نشوب حرب، ولإقامة نظام للكبح النووي والتوازن التقليدي وللتشجيع على إيجاد حلول لأسباب النزاع الكامنة، وبخاصة النزاع حول كشمير.

إننا سنناقش هذه المسائل مع الهند عندما يبدأ حوارنا. كما نشارك في حوار مع بلدان صديقة عديدة للتقدم بهذه الأهداف. إن باكستان لم تسهم أبدا في الانتشار النووي. وسنواصل الالتزام بشكل صارم بسياستنا الخاصة بعدم تصدير التكنولوجيات والمعدات الحساسة.

لقد ظلت باكستان تؤيد باستمرار ولأكثر من ثلاثين عاما إبرام معاهدة للحظر الشامل للتجارب. وصوتنا تأييدا للمعاهدة عندما اعتمدتها الجمعية العامة في ١٩٩٦. وأعلنا وقفا اختياريا لأية تجارب أخرى؛ كما فعلت الهند. وليس هناك سبب يبرر عدم انضمام البلدين إلى المعاهدة. وفي آسيا الموجودة بها أسلحة نووية، كان من الممكن أن تكون للمعاهدة أهمية لو أن باكستان والهند كانتا طرفين في المعاهدة. وقد دعا مؤتمر قمة عدم الانحياز إلى الانضمام العالمي إلى المعاهدة، وبخاصة من جانب الدول الحائزة للأسلحة النووية. وهذا المطلب يتفق مع ما تتطلبه المعاهدة ومؤداه أنه يجب على جميع الدول ذات القدرة النووية، بما فيها الهند، أن تنضم إلى المعاهدة قبل أن تدخل المعاهدة حيز النفاذ. وباكستان ستعارض أية محاولة لتغيير هذا المطلب الرئيسي في مؤتمر الدول الأطراف في المعاهدة، المقرر عقده في أيلول/سبتمبر ١٩٩٩. وهذا التغيير يمكن إجراؤه بمجرد توافق آراء فقط. ولذلك، باكستان مستعدة للانضمام إلى المعاهدة قبل عقد ذلك المؤتمر. ومع ذلك، لن يحدث انضمام باكستان إلى المعاهدة إلا في ظروف خالية من القسر أو الضغط.

وفي هذا الشأن، نتوقع أن تزال بسرعة القيود التحكمية التي فرضتها على باكستان مؤسسات متعددة الأطراف. كما نتوقع أيضا رفع الجزاءات التمييزية المفروضة على باكستان ونعول على تأييد المجتمع العالمي الكامل لإيجاد حل عادل لنزاع كشمير.

أما فيما يتعلق بالمسألة النووية، فستصر باكستان على مبدأ المعاملة المتساوية مع الهند، سواء فيما يتعلق بالوضع أو أي نوع من الحوافز. كما يجب أن يفهم تماما أيضا أنه إذا ما استأنفت الهند التجارب النووية، ستراجع باكستان موقفها، وإذا ما انضممنا إلى معاهدة الحظر

الشامل للتجارب، سنشير الحكم الخاص بالمصالح العليا الوارد في المادة التاسعة من الاتفاقية.

إن الردع النووي بين باكستان والهند سيظل هشا وخطيرا ما دام هناك اختلال متزايد في القوات التقليدية. وهذا ينبغي إعادة تناوله. والسلم الدائم بين باكستان والهند، وكبح وضعهما العسكري - فوق كل شيء - سيكونان، كما هو الحال دائما، معتمدين اعتمادا كبيرا على حل النزاع بشأن كشمير، الذي لا يزال السبب الرئيسي لجميع النزاعات والتوترات بين باكستان والهند.

إننا نرحب بالاعتراف في تقرير الأمين العام السنوي بأنه:

"من البواعث الرئيسية على القلق ... التوترات المتصاعدة بين الهند وباكستان بشأن كشمير وغيرها من المسائل". (A/53/1، الفقرة ١٨).

ومنذ قرابة ٥٠ عاما، ما برح شعب كشمير في انتظار ممارسة حق تقرير المصير، على النحو المنصوص عليه في قرارات مجلس الأمن. والهند ملزمة بالسماح بالاستفتاء المقرر في قرارات الأمم المتحدة هذه. إلا أن الهند لم تحترم التزاماتها ولجأت - بدلا من ذلك - إلى سياسة قائمة على القوة لإنكار حقوق الشعب الكشميري المشروعة.

منذ عشر سنوات، دخل كفاح كشمير التحرري مرحلة جديدة عندما أطلقت القوات الهندية النار على مظاهرات كشميرية سلمية فقتلت أكثر من ١٠٠ شخص. إن كشمير الآن تحتلها قوة قوامها ٠٠٠ ٦٥٠ من القوات الهندية. وقتل أكثر من ٠٠٠ ٦٠ كشميري وشوه واعتقل الآلاف. إن أعمال القتل والاختفاء أثناء السجن، والاعتقالات العشوائية والمحاكمات القضائية السريعة لا تزال تحدث كل يوم. ولا يزال الكابوس الذي يعيشه الشعب الكشميري مستمرا. علاوة على ذلك، خلال هذا العام، قتل العشرات وجرح المئات من الكشميريين الأبرياء في أزاد كشمير نتيجة القصف الهندي المكثف بنيران المدفعية والمورتار. حتى وأنا أتكلم الآن، التوترات شديدة على خط المراقبة.

إن حكومة بلدي ملتزمة بحل مشكلتنا مع الهند عن طريق الحوار. وهذا هام بشكل خاص في مناخ نووي لا يتوفر فيه لأي طرف من الطرفين ترف التفكير في استخدام القوة. وفي حزيران/يونيه ١٩٩٧، اتفقنا مع الهند على جدول أعمال ذي ثمانية بنود وآلية للحوار. وللأسف توقف الحوار بسبب خلافات حول مسائل شكلية. ومع ذلك، يسرني أن أقول إن رئيس الوزراء فاجبايي وأنا توصلنا، في اجتماع اختتم منذ قليل، إلى اتفاق على استئناف الحوار مع بدء محادثات على مستوى وزيري الخارجيتين ستتناول في البداية المسائل الأولية الخاصة بالسلم والأمن وجامو وكشمير.

إن على الأمم المتحدة، والدول الكبرى والمجتمع الدولي مسؤولية لتأييد وتيسير التوصل إلى حل لمسألة كشمير. ونحن نطلب من الأمين العام أن يتخذ المبادرات اللازمة لتنفيذ قرارات مجلس الأمن بشأن كشمير وتخفيف حدة التوترات وبناء الثقة. ونحث بشكل خاص على دعم فريق مراقبي الأمم المتحدة العسكريين في الهند وباكستان وتعزيز ولايته. وينبغي لمجلس الأمن أن يرصد بانتظام الحالة المتقلبة جدا على طول خط المراقبة في جامو وكشمير.

حتى العام الماضي، كانت عولمة الاقتصاد العالمي تعد بانتشار الرفاه. واليوم، ٣٠ في المائة من اقتصاد العالم يمر بحالة انكماش؛ وبحلول العام القادم، ينتظر مضاعفة هذه النسبة. وعبر شرق آسيا، انخفضت قيمة العملات انخفاضا كبيرا، وانكمشت الاقتصادات، وهبطت الدخول، وارتفعت البطالة على الرغم من وجود أساسيات اقتصادية سليمة.

وفي الوقت الذي تنتشر فيه أزمة شرق آسيا، تطرح أسئلة بشأن الحكمة الاقتصادية من التحرير المالي والتجاري السريع والآثار الاجتماعية للعولمة. ومع ذلك، في عصر ثورة المعلومات والاتصالات، لا يمكن أن يعكس اتجاه العولمة؛ انها يمكن أن تحكم فقط بشكل فعال.

يجب على المجتمع الدولي أن يعتمد نهجا متماسكا حيال الأزمة الحالية، وعلى المدى القصير من الضروري أن نحفز النمو الاقتصادي في جميع أنحاء العالم. ينبغي

للمؤسسات المالية الدولية أن تيسر شروطها غير الواقعية حتى تمنع المزيد من الانكماش في اقتصادات البلدان النامية وينبغي وضع الآليات لتوجيه المزيد من التمويل الإنمائي إلى البلدان المتخلفة التي يوجد لديها أكبر قدر من الطلب. وفي هذه المرحلة ينبغي أن تظل الأسواق، وبصفة خاصة، أسواق البلدان الصناعية، مفتوحة. وينبغي مقاومة الحمائية الجديدة التي تتستر وراء قنـــاع الانشغال حيال المعايير البيئية ومعايير العمالة.

وحتى نتصدى لهذه الموضوعات بفعالية، يجب أن ننطلق من فرضيات أساسية ثلاث. أولا، القرارات المتعلقة بسبل إدارة العولمة ينبغي أن تتخذها جميع الأمم على نحو جماعي. ثانيا، ينبغي أن تنبثق سياسات محددة من هدف مهيمن هو ضمان النمو مع الإنصاف، والإنصاف هنا ليس حتمية أخلاقية فحسب، بل يشكل مطلبا أساسيا مسبقا لتحقيق نمو عالمي مستمر. ثالثا، ينبغي للشمال والجنوب أن يعملا معا، فالرفاه لكليهما مترابط.

وهذا يوحي بالحاجة إلى إجراء متسق من جانب المجتمع الدولي يتضمن، أولا، تعزيز قدرة المؤسسات المتعددة الأطراف على تناول المسائل المتصلة بالتجارة والتمويل والتنمية بشكل متكامل ومتماسك وبهذا يمكن أن تكفل الإدارة الفعالة للعولمة. وفي هذا السياق أصبح عقد مؤتمر نقدي عالمي لتناول المشاكل القديمة والجديدة التي تواجه النظام النقدي الدولي أمرا ضروريا. وينبغي أن تعقد الأمم المتحدة هذا المؤتمر على وجه السرعة. ثانيا، ينبغي أن يتضمن هذا الإجراء تصحيح أوجه الخلل في النظام التجاري الدولي وخاصة عن طريق الإسراع بتحرير المجالات التي لها أهمية أساسية للبلدان النامية. وأخيرا ينبغي أن يتضمن هذا الإجراء حسم المسائل المعلقة منذ أمد طويل الخاصة بالمديونية وتمويل التنمية وإمكانية الحصول على التكنولوجيا.

ما هو مطلوب اليوم هو الاعتراف بوحدة الكفاح في الجنوب والشمال من أجل التنمية الاقتصادية والاجتماعية. ويبدو أن وضع مفهوم جديد للمجتمع العالمي، أصبح ضروريا، لمجتمع يعترف فيه بحق جميع بني البشر في الحياة الكريمة وفي التنمية.

إن مفهوم الأمة أو الجماعة في الفكر الإسلامي يعطي نموذجا لإدراك هذا المجتمع العالمي. هذا المفهوم يعطي الأولوية للتضامن بين جميع بني البشر والتوزيع المنصف للفوائد بين جميع أعضاء المجتمع. والإسلام دين السلام والتسامح. وإن الاعتدال والتقدم سمتان متأصلتان في الإسلام. وأود هنا أن أرحب بحرارة برؤية الرئيس كلينتون التي شدد فيها على الاحترام العميق للإسلام ورفض أية نظرية خبيثة للتضارب بين الحضارات. ينبغي أن نعمل معا من أجل توفير فهم أكبر ووئام أكثر فيما بين جميع الديانات والشعوب في العالم.

والانزلاق السريع نحو عالم تكتنفه حالات عدم اليقين والأخطار ينبغي أن يتوقف. فأوجه الحيف والصراعات وانتهاك حقوق الإنسان ليست عواقب حتمية لقوى التاريخ المجهولة. بل هي نتائج مباشرة لأعمالنا. وبإمكاننا أن نصوغ عالما أكثر إنصافا وسلما. ويمكننا أن نفعل ذلك إذا ما التزمنا من جديد بمبادئ ميثاق الأمم المتحدة. وحينئذ فقط يمكننا أن نضمن أن القرن الجديد سيشرق على عالم يسوده السلم والرفاه.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية): باسم الجمعية العامة أود أن أشكر رئيس وزراء جمهورية باكستان الإسلامية على البيان الذي أدلى به.

اصطحب السيد نواز شريف، رئيس وزراء جمهورية باكستان الإسلامية من المنصة.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية): أعطي الكلمة الآن لوزير الشؤون الخارجية في البرتغال، معالي السيد جامي غاما.

السيد جامي غاما (البرتغال) (تكلم بالبرتغالية، الترجمة الشفوية عن النص الإنكليزي الذي قدمه الوفد): بسرور بالغ أهنئ زميلي من أوروغواي السيد ديدييه اوبيرتي بمناسبة انتخابه لرئاسة هذه الدورة للجمعية العامة. وإنني أرى في انتخابه اعترافا بالدور الذي تلعبه على الصعيد الدولي جمهورية أوروغواي البلد الإيبيري الأمريكي، وصديق البرتغال، فضلا عن تقديرنا لكم وثقتنا بأن صفاتكم الشخصية والفكرية والمهنية ستكفل النجاح في عملنا.

أود أيضا أن أحيي الرئيس السابق السيد هينادي أودوفينكو على الطريقة المتفانية والمقتدرة التي أدار بها عمل الجمعية العامة في دورتها الثانية والخمسين.

وأحيي من جديد الأمين العام السيد كوفي عنان للطريقة الممتازة التي يضطلع بها بمهامه الصعبة في الفترة التي أصبحت فيها الأمم المتحدة مطالبة بقدر متزايد بالتدخل في جميع جوانب الحياة الدولية.

أود أن أتناول بعض المسائل التي يوليها بلدي اهتماما خاصا. وأبدأ بالمسائل ذات الطبيعة السياسية، بما في ذلك أفريقيا. وأذكّر بأن زميلي النمساوي خاطب الجمعية العامة بالنيابة عن الدول الـ ١٥ الأعضاء في الاتحاد الأوروبي.

في نيسان/أبريل الماضي عندما أصدر الأمين العام تقريره الممتاز عن أسباب النزاع في أفريقيا وتعزيز السلم الدائم والتنمية المستدامة فيها لم يتردد في استخدام عبارة "مآس فظيعة" (S/1998/318، الفقرة ٥) لوصف حجم المآسي الإنسانية التي تسود في أنحاء كثيرة من القارة الأفريقية التي دمرتها الصراعات التي أضرت بعدد كبير من الدول منذ نهاية الحرب الباردة.

والبرتغال في حدود إمكانياتها، واستنادا إلى الصلات التاريخية والثقافية والاجتماعية التي تربطها بالعديد من المناطق والبلدان في أفريقيا، ما فتئت تبذل جهودا ضخمة للمساعدة في التغلب على تلك الصراعات بالوسائل السلمية، ولتعزيز التنمية الاقتصادية والتقدم الاجتماعي والحكم الرشيد التي أصبحت أمورا لا غنى عنها للقضاء على تلك الصراعات.

وأود أن أشير إلى أن البرتغال أبدت استعدادها للمشاركة في بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام وخاصة في أفريقيا. وأذكر على سبيل المثال الدور الذي قامت به القوات البرتغالية في إطار عملية السلام في موزامبيق وفي بعثات الأمم المتحدة الحالية في أنغولا والصحراء الغربية، ثم مؤخرا في جمهورية أفريقيا الوسطى، وكذلك في عمليات إجلاء السكان التي تمت في جمهورية الكونغو الديمقراطية وفي غينيا - بيساو.

أود أن أعرب هنا عن القلق العميق الذي يشعر به بلدي بشأن الحالة في أنغولا، البلد الذي تربطنا به روابط عديدة وعميقة. إن علامات التمزق تبدو واضحة على نحو خطير في عملية السلام التي تتقدم بصعوبة كبيرة. إن رفض الاتحاد الوطني للاستقلال التام لأنغولا (اتحاد يونيتا) الامتثال الكامل للتعهدات الواردة في بروتوكول لوساكا الذي وقّعه بحرية، فيما يتعلق بنزع سلاحه والتحول إلى حزب سياسي، وعرقلته عملية تطبيع إدارة الدولة، يسهمان في اللجوء إلى البدائل العسكرية خارج إطار الحلول التفاوضية التي اعتمدها المجتمع الدولي.

والبرتغال باعتبارها عضوا في البلدان المراقبة الثلاثة في عملية السلام في أنغولا، وأحد البلدان التي أسهمت مساهمة كبيرة في بعثة الأمم المتحدة للتحقق في أنغولا وفي بعثة مراقبي الأمم المتحدة في أنغولا، تلتزم بتعزيز الاتفاق في أنغولا بالتعاون الوثيق مع الأمم المتحدة وبصفة خاصة مع الممثل الخاص الجديد للأمين العام السيد عيسى ديالّو الذي ينبغي أن نساعده وندعمه في مهمته الصعبة.

غير أننا ندرك تماما أن جميع الجهود الدبلوماسية سوف تذهب سدى إذا لم تكن للمسؤولين في أنغولا رغبة فعلية في السلام. فعلى الحكومة واتحاد يونيتا أن يضطلعا بمسؤولياتهما نحو شعب أنغولا الذي له، في السلام والأمن والرفاه، حق مشروع وغير قابل للتنازل عنه. ونحن، مرة أخرى، ننادي باحترام بروتوكول لوساكا ونناشد اتحاد يونيتا، بصفة خاصة، أن يكفل فورا تنفيذ البروتوكول، وأن يلتزم في ذلك التزاما صارما بالعمل وفقا للشروط التي اقتضاها منها مجلس الأمن.

إن مكاسب تطبيق نظام متعدد الأحزاب في أنغولا يجب ألا يحيق بها خطر. والمشاركون في هذا النظام، بعد أن أيّدوا بصفة خاصة السلام والمصالحة الوطنية، يجب ألا يشهدوا تشييد حواجز لعرقلة التفويضات الصادرة، ويجب أن تُكفل للجميع ظروف الأمن اللازمة لمواجهة عملية إعمار البلد.

والأمين العام جدير بمساندتنا الكاملة في مواصلته الحث على كل الاستجابات اللازمة التي تقتضيها خطورة الحالة من المجتمع الدولي.

إن غينيا - بيساو - صديق البرتغال الذي نشاطره أواصر قوية متنوعة عديدة - كانت منذ حزيران/يونيه مسرحا لنزاع كانت له عواقب إنسانية واقتصادية واجتماعية وخيمة على شعبها. ومنذ البداية، وبناء على طلب صريح من الأطراف في النزاع، بذلت البرتغال وجماعة البلدان الناطقة بالبرتغالية - التي تتألف بالدرجة الأولى من بلدان أفريقية والتي تتمثل أهدافها الرئيسية في التنسيق السياسي والدبلوماسي بين سياسات أعضائها - جهودا في الوساطة تستهدف وقف القتال والتوصل إلى حل للنزاع بالتفاوض، وتقديم مساعدة إنسانية لسكان غينيا - بيساو. ولم يكن من المستطاع، في أي وقت، الارتياب في النوايا المشروعة التي حدت بالجماعة المشار إليها، وغينيا - بيساو عضو من أعضائها المؤسسين إلى الاستجابة للطلب المقدم إليها. وقد سار تدخل الجماعة على الخط نفسه الذي سلكته الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، مما سمح، في خاتمة المطاف، بالتوقيع على اتفاق لوقف إطلاق النار بين الحكومة والعصبة العسكرية، فتح الباب لتسوية النزاع بالتفاوض. وعن القارة الأفريقية أيضا ثمة كلمة يتعيَّن قولها حول الأحداث في جمهورية الكونغو الديمقراطية. إننا ندافع، بغير لَبس، عن الحاجة إلى احترام السلامة الإقليمية لذلك البلد الشاسع وسيادته، الذي أصبح الاستقرار فيه أمرا جوهريا من الناحية الاستراتيجية للمنطقة التي يقع فيها. إننا نؤيد بلا قيد أو شرط مبادرات السلام الأفريقية التي تسعى إلى حل سلمي بالتفاوض للمشكلات السياسية المعقدة لجمهورية الكونغو الديمقراطية، التي هي لب النزاع، ولا يمكن، ولا ينبغي، أن يكون لها حل قائم على أساس استعمال القوة أو على أساس تواجد قوات عسكرية أجنبية.

وبصرف النظر عن المصاعب المستمرة، لا نزال نؤمن بمستقبل ديمقراطي وحر ومزدهر لأفريقيا. ولذا فإننا ملتزمون بأن ندفع قُدما بالمبادرة التي طرحناها عام ١٩٩٦ لعقد قمة بين الاتحاد الأوروبي وأفريقيا حتى تؤتي ثمارها، وتلك القمة مقرر الآن عقدها سنة ٢٠٠٠. ولذا رحبنا، بارتياح، بالمقرر الذي اتخذته أحدث قمة لمنظمة الوحدة الأفريقية، وهي قمة أواغادوغو، بتأييد تلك المبادرة.

الآن أود أن أشير إلى مصدر آخر لقلق كبير يساور المجتمع الدولي له ما يسوغه، ولكنه قلق قائم في هذه المرة في القارة الأوروبية: الأزمة في كوسوفو، التي تضير بالسلام والاستقرار في البلقان وتسبب خسائر بشرية كبيرة، ما بين قتلى وجرحى، ونازحين داخليا، ولاجئين. ولا يمكن أن يكون ثمة شك فيمن يتحمل المسؤولية الأولى عن اندلاع الأزمة الراهنة. إن صدور قرار، منذ بضع دقائق، عن مجلس الأمن، شاركت البرتغال في تقديمه، إنما هو إشارة واضحة إلى عزم المجتمع الدولي لا يمكن للذين وجّه إليهم ذلك القرار أن يتجاهلوها.

وترحب البرتغال، بالروح البنّاءة التي سادت أحدث جولة من المحادثات الوزارية بشأن موضوع تيمور الشرقية، عقدت برعاية الأمين العام، الذي أريد أن أهنئه بصفة خاصة على جهود وساطته وأهنئ معه ممثله الخاص، السفير ماركر، والعاملين معه، على جهود وساطتهم أيضا. وأعتقد أني أستطيع، لأول مرة، أن أقول إن خطوات فعالة وواعدة قد اتخذت نحو إيجاد الظروف لتحقيق حل عادل وشامل ومقبول دوليا لهذه المشكلة، مع الاحترام الكامل للحقوق المشروعة لشعب تيمور الشرقية، وفقا لمبادئ الميثاق وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة بهذا الموضوع.

فبينما تم الحفاظ على المراكز المبدئية الأساسية للأطراف، حدث اتفاق على التفاوض، بالنسبة لتيمور الشرقية، بشأن استقلال ذاتي واسع المدى، نود أن نراه يرتكز إلى قواعد ديمقراطية وتشاركية حقا لشعبها الذي نأمل أن يصل، تدريجيا، إلى درجة عالية من الحكم الذاتي. واتفق أيضا على إشراك أهالي تيمور الشرقية إشراكا أوثق في عملية التفاوض الجارية - وهم الأهالي الذين ستكون إرادتهم، المعبر عنها تعبيرا حرا وفقا لحقهم المشروع في تقرير مصيرهم، أمرا جوهريا لصحة أي حل نهائي للمسألة - مع إسناد مسؤولية النهوض بتلك المشاورة الواسعة إلى الأمين العام.

من الضروري الآن أن يتحقق تقدم ملموس بشأن الجوانب الأكثر حرجا في الحالة القائمة في تلك الأراضي، مثل خفض الوجود العسكري الإندونيسي، والإفراج عن جميع السجناء السياسيين من أهالي تيمور الشرقية،

بما فيهم زانانا غوسماو، ورصد الأمم المتحدة تطور الحالة في الميدان.

ونؤمن بأننا لا نزال عند منعطف في الطريق. فلم يحدث بعد حل شيء أو ضمانه. ولذا نرى أن من الجوهري أن يواصل المجتمع الدولي عن كثب متابعة تطور هذه العملية من شتى جوانبها، حتى لا يُمنى بمزيد من التأخير تحقيق الهدف المتمثل في تمكين شعب تيمور الشرقية، في نهاية الأمر، من التمتع بمستقبل من الحرية والسلام والأمن.

بعد أن يمر أكثر من عام بوقت وجيز، أي في ٢٠ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٩، ستعود أرض ماكاو، الخاضعة في الوقت الحاضر للإدارة البرتغالية، إلى سيادة جمهورية الصين الشعبية، تنفيذا لشروط الإعلان البرتغالي - الصيني المشترك الصادر في ١٣ نيسان/أبريل ١٩٨٧. وقد جرت عملية الانتقال في مناخ بناء وعملي، يعبر عن العلاقات الطيبة القائمة بين البلدين. ونحن واثقون بأن هذا المناخ سيظل قائما حتى النهاية، مما يكفل أن يؤدي نقل السلطة إلى استقرار مكاو وازدهارها في المستقبل، مع احترام استقلالها الذاتي وطابعها الفريد.

لي ملاحظة موجزة عن مسألة المساعدة الإنمائية الرسمية، هي أني أود أن أسجل أن البرتغال، وفقا لبيانات عام ١٩٩٧ الإحصائية التي أصدرتها مؤخرا منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في أوروبا، كانت البلد المانح الذي سجل أكبر زيادة في هذا النوع من المساعدة - ٢٧,٣ في المائة.

وفي إطار السنة الدولية للمحيطات، كرست البرتغال آخر معرض عالمي في هذا القرن - معرض ١٩٩٨ - لشعار "المحيطات: تراث للمستقبل"، سعيا منها بهذه الطريقة إلى الإسهام في تنوير البشرية بشأن المخاطر والتحديات المتعلقة بصون المحيطات.

وفي هذا المجال أيضا شاركت البرتغال مشاركة حثيثة في أنشطة مختلفة بُذلت في سياق الأمم المتحدة وتحديدا، على مستوى اللجنة الأوقيانوغرافية الحكومية الدولية لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) واللجنة المستقلة العالمية المعنية بالمحيطات. والواقع أن البرتغال أعطيت شرف ترؤس اللجنة الأخيرة، فرأسها الدكتور ماريو سواريس، وقد أسفر عملها عن إقرار التقرير الموافق عليه في لشبونة في مطلع هذا الشهر، والذي يدعو إلى إدارة ديمقراطية ومنصفة وسلمية لـ "المحيط ... مستقبلنا"، والذي سيعرض على الجمعية العامة.

إن البرتغال عضو غير دائم بمجلس الأمن حتى نهاية هذا العام. وقد سعينا إلى الإسهام المجدي في تعزيز سلطة المجلس وفعالية أعماله وفقا لمقاصد الميثاق ومبادئه. ومن المستلزمات الجوهرية لنا، من ناحية أخرى، زيادة شفافية أعمال المجلس وتعزيز الطبيعة الديمقراطية لطريقة عمله، بحيث يسمح ذلك لغير الأعضاء بمتابعة أعمال المجلس متابعة أفضل.

في هذا العام، وإذ نحتفل بالذكرى الخمسين لصدور الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، لا يستطيع أحد أن يزعم الدفاع عن القانون الدولي والشرعية الدولية بينما يتجاهل إعمال تلك الحقوق الأساسية.

والإرهاب واحد من أسوأ أشكال انتهاك حقوق الإنسان، وأصبح بذل الجهد الدولي المنسق في مكافحته ضرورة ملحة.

وأود أن أذكر بأن البرتغال مرشحة لعضوية لجنة حقوق الإنسان بولاية تبدأ في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٠ ويصادف ذلك رئاسة البرتغال للاتحاد الأوروبي.

في عصر العولمة - في الأسواق والمعلومات وتنقل الناس وتبادلا لثقافات - علينا أيضا واجب إدراج عولمة حقوق الإنسان في جدول الأعمال الدولي. ويكون هذا أفضل ما نقدمه في ذكرى الإعلان العالمي الذي صدر قبل ٥٠ عاما.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الأسبانية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد بوريس تارسيوك، وزير الشؤون الخارجية في أوكرانيا.

السيد تارسيوك (ترجمة شفوية عن الانكليزية): باسم وفدي، أتقدم إليكم، سيدي، بأصدق التهانئ بمناسبة انتخابكم لهذا المنصب الرفيع، منصب رئيس الجمعية

العامة في دورتها الثالثة والخمسين. نتمني لكم كل التوفيق في تصريف مهمتكم ذات المسؤولية الكبيرة.

وأود أيضا أن أعرب عن تقديري العميق لرئيس الجمعية العامة في دورتها السابقة، السيد هينادي أودوفينكو، الذي تصادف أن كان سلفي أيضا وزيرا لخارجية أوكرانيا، لعمله هذا الذي اتسم بالكفاءة والنجاح. وأرى أن نتائج الدورة الثانية والخمسين تستحق تقييما إيجابيا لأنها أعطت زخما قويا لعملية إعادة تشكيل الأمم المتحدة الواسعة النطاق وتعزيزها. ولسوف تدخل الدورة السالفة التاريخ بلا شك باعتبارها دورة الإصلاح. ويسرني للغاية أن ألاحظ أن كثيرين ممن سبقوني بالكلام أشادوا بتلك الإنجازات إلى حد بعيد وعزوها إلى رئاسة ممثل أوكرانيا البارعة والمنصفة. ويقوم هذا دليلا لا ينكر على أن أمتنا ليست مؤيدا دائبا فحسب للعملية الرامية إلى إصلاح المنظمة ولكنها أيضا شريك نشط فيها.

واسمحوا لي أن أشيد أيضا بالأمين العام، كوفي عنان، الذي تستحق جهوده الدؤوبة لاستهلال وتعزيز هذا الهدف الطموح، لا كلمات المديح فحسب بل وقبل كل شيء دعمنا الفعال.

سوف تتحدد كفاءة مستقبل أداء الأمم المتحدة بقدرتها على الاستجابة الملائمة للتحديات التي تواجهها الإنسانية مع بداية القرن الحادي والعشرين. وأهم الأولويات التي ينبغي أن تركز عليها الأمم المتحدة سلطتها واهتماماتها الترويج لعالم مترابط متكامل، والسعي إلى الوئام الإنساني العالمي، وحماية قيم حضارتنا وتطويرها، وتيسير حرية الوصول إليها.

ومن المعترف به على نطاق واسع أن الملامح الأساسية للتنمية الحالية للمجتمع العالمي هي عولمة الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية والانسانية. ومما يجمع بين العمليات المحلية والأحداث المنفصلة والدول والمؤسسات الدولية ضمن شبكة عالمية النطاق، التطور المتقدم في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والترابط في التقدم الاقتصادي للبلدان مع التضافر الوثيق في أسواق السلع ورؤوس الأموال والعمالة. ومن المزايا الهائلة للعولمة إمكانية حل المشاكل في كل منطقة وبلد باستخدام خبرات العالم واتباع النهج التي ثبتت كفاءتها القصوى.

ومن ناحية أخرى تميزت السنوات الأخيرة ببعض الآثار السلبية للعولمة. فالأزمة المالية في آسيا وروسيا التي طالت عقابيلها بشكل حاد جميع أرجاء العالم، أصبحت موضوعا لانشغال خاص في كل بلد تقريبا. وفي هذا الصدد تشارك أوكرانيا بالكامل في الرأي القائل بأن الآثار الاجتماعية والاقتصادية للعولمة ينبغي أن تحتل أعلى الأولويات في جدول أعمال المجتمع العالمي اليوم.

ويتعين على الأمم المتحدة التي تتحمل مسؤولية الاستقرار الدولي والتنمية الاقتصادية المستدامة أن تجد الوسائل والأدوات التي يمكن أن تساعد في التغلب على الآثار السلبية للعولمة. وفي هذا الصدد أود أن أذكر بمبادرة رئيس أوكرانيا التي أعلنت رسميا في هذه القاعة في عام ١٩٩٥ وأعيد التأكيد عليها، وهي إنشاء مجلس أمن اقتصادي جديد بالأمم المتحدة. وريثما يتم ذلك تستطيع الدول الأعضاء أن تعهد إلى مجلس الأمن أيضا بمهام ومسؤوليات إضافية لمواجهة التحديات الاقتصادية والاجتماعية ذات الأثر المباشر على السلم والأمن الدوليين.

ثم توجد قضايا أخرى تؤدي إلى التنافر والشقاق بين الأمم. وهذه هي مشاكل الأقليات الوطنية والشعوب المبعدة واللاجئين وانتشار الإرهاب والجريمة المنظمة والاتجار غير المشروع بالمخدرات وغسل الأموال.

وتتطلب مواجهة هذه التحديات مزيدا من تحمل المسؤولية عن وضع السياسات من جانب كل بلد وزعمائه، وبذل الجهود المتضافرة من جانب المجتمع الدولي. وهذا كله يعني أن الأمم المتحدة تواجه، كما لم تواجه من قبل، مهمة ملحة هي مواءمة جميع المصالح البشرية والوطنية وإقامة نظام عالمي لا تتناقض فيه فكرة وطنية مع الحلول العالمية. ومن ثم ينبغي أن تحرص الدول الأعضاء بشكل أكبر على الأمن الإقليمي والعالمي حتى يمكن الحفاظ على السلام والاستقرار دون مساس بالمصالح الوطنية.

لقد أبرزت أحداث الصيف الماضي مرة أخرى قضية عدم الانتشار النووي باعتبارها قضية محورية للمجتمع العالمي. وتظل هذه القضية حجر الأساس والمبدأ الأساسي لصون العالم من أي نزاع عالمي. والتجارب

النووية التي أجراها بلدان في مواجهة تشهد على زيادة إلحاح التسريع بانفاذ الاتفاقات الدولية المعقودة في ميدان نزع السلاح النووي، فضلا عن الحاجة إلى حظر جميع أنواع أسلحة الدمار الشامل.

ولقضية نزع السلاح النووي وعدم الانتشار النووي مغزى خاص لأوكرانيا بوصفها دولة ورثت ثالثة أكبر الترسانات النووية. وقد نبذتها طوعا، وهي تعاني من أكبر مأساة تكنولوجية في هذا القرن هي تشرنوبل. واتخذت أوكرانيا قرارا غير مسبوق ومثاليا هو البدء بعملية نزع عملي للسلاح النووي، وهي تفي بشرف بالالتزامات التي قطعتها في هذا الميدان. وهذا هو السبب في أننا نرى أن لنا الحق أخلاقيا في أن نحث البلدان الأخرى، وعلى رأسها البلدان الحائزة للأسلحة النووية، على أن تجري تخفيضات أخرى، وأن تقوم على المدى الطويل بالتدمير الكامل لإمكاناتها النووية. كما ندعو الدول المسماة دول العتبة إلى أن تتخلى عن طموحاتها النووية.

وينبغي أن يتخذ المجتمع العالمي تدابير فعالة لإنشاء آليات يعول عليها لمنع انتشار أسلحة الدمار الشامل ومراقبة تنفيذ الاتفاقات الدولية ذات الصلة. وما معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية إلا الصك الدولي الملزم الذي يجمع المجتمع العالمي حول مفهوم الأمن العالمي. ومن ثم علينا أن نجدد بقدر كبير جهود الأمم المتحدة والوكالة الدولية للطاقة الذرية لدعم هذه المعاهدة.

ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية التي وقعت عليها معظم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة تتسم أيضا بأهمية استثنائية. وأوكرانيا، بوصفها من بين أوائل الموقعين عليها، تناشد الدول التي تتردد في الانضمام إليها أن تنضم إلى المعاهدة حتى تجعل هذه الوثيقة فعالة بأسرع ما يمكن. وكمثال إيجابي، تجدر الإشارة إلى أن اسبانيا والبرازيل وقعتا مؤخرا على هذه المعاهدة. ونحن نرحب بهذا القرار الهام الذي اتخذه هذان البلدان الصديقان.

منذ سنوات عديدة يضطلع مؤتمر نزع السلاح بدور هام باعتباره عاملا حفازا في تخليص البشرية من عبء الأسلحة، والأسلحة النووية في المقام الأول. ولا تزال أوكرانيا التي انضمت منذ بضع سنوات إلى تلك الهيئة كعضو كامل العضوية فيها، تسهم في إنجاح أنشطتها. ويسرني أن أذكر هنا أنه في ظل رئاسة ممثل أوكرانيا في المؤتمر، بلغت عملية صياغة معاهدة حظر المواد الانشطارية مرحلتها النهائية. وننظر حاليا، كأولويتين أخريين من أولويات المؤتمر، في وضع برنامج لنزع السلاح النووي على النطاق العالمي، واتفاق متعدد الأطراف بشأن منح الدول النووية ضمانات أمنية للدول غير النووية.

إن العصر الحالي الذي حل محل فترة المواجهة العالمية، يطرح تحديات جديدة أمام الأمم المتحدة في ميدان الأمن الدولي. وهذه التحديات تتضمن الأعداد المتزايدة من النزاعات المحلية التي يحدث معظمها بين مختلف الأعراق داخل البلدان، والتي تتسبب في حروب أهلية تتورط فيها أمم أخرى. وعلاوة على ذلك، فهذه النزاعات تنتشر عبر المناطق، بل أحيانا تتحول إلى صراعات دولية كبرى وتصبح مصدرا لزعزعة الاستقرار العالمي. وإننا مقتنعون اقتناعا راسخا بأن المجتمع الدولي يجب عليه ألا يرضى بأن يستعاض عن عصر "الحرب الباردة" بعصر "السلام الساخن". وإيجاد العلاج الملائم لهذه الظواهر الخطيرة هو إحدى القضايا الرئيسية التي ينبغي أن تتصدى لها الأمم المتحدة اليوم.

وأوكرانيا التي يزيد عدد سكانها على ٥٠ مليون نسمة وتضم ١٠٠ قومية، اتبعت دوما سياسة الحفاظ على الاستقرار والوفاق الاجتماعي في مجتمعها. وقد نجح بلدي طيلة ٧ سنوات من وجوده المستقل، وعلى النقيض من التنبؤات التي كانت تبعث على التشاؤم، في تجنب التوترات العرقية والانقسامات بين المقاطعات وتفتت المجتمع. ويرجع الفضل في ذلك إلى الجهود المثابرة التي تبذلها كل فروع السلطة الحكومية التي تستهدف التطوير الشامل للمؤسسات الديمقراطية، وتوفير الحماية القانونية للأقليات القومية. وهي سياسة مكرسة في دستور أوكرانيا الذي اعتمد قبل عامين.

لا يزال منع النزاعات واحدا من أكبر التحديات التي تواجه الأمم المتحدة، ومجلس الأمن على وجه الخصوص. وهو يتطلب إيلاء انتباه مستمر لمصادر التوتر المحتملة، وتدابير فورية وكافية للحيلولة دون استفحال بؤر التوتر هذه وتحولها إلى نزاعات أكبر. وفي هذا السياق، أود أن أؤكد الحاجة الملحة إلى تعزيز آلية الأمم المتحدة للرصد العالمي والإنذار المبكر للتهديدات التي يتعرض لها السلم والأمن الدوليان، بغية تسهيل استعداد مجلس الأمن للاستجابة لها بسرعة وكفاءة.

ثمة دور هام في هذا الصدد تؤديه الجزاءات الدولية التي تجعل من الممكن ممارسة الضغط دون اللجوء إلى القوة. لكننا نعتقد أن آلية وضع الجزاءات تحتاج إلى تحسين جاد. فأولا، هناك حاجة عاجلة إلى استحداث أداة كفؤة للتعويض عن الخسائر التي تتكبدها بلدان ثالثة تطبق تلك الجزاءات. ومن المؤسف أن جميع القرارات السابقة التي اتخذتها الجمعية العامة لمساعدة هذه البلدان لم تنفذ حتى الآن، تاركة بعض بلدان أوروبا الوسطى والشرقية، بصفة خاصة، تواجه بمفردها خسائرها الاقتصادية التي لم تعوض عنها.

ومن الحقائق المسلم بها أن السلم والاستقرار على القارة الأوروبية جزء لا يتجزأ من نظام الأمن العالمي. وأوكرانيا تنظر إلى هيكل الأمن الأوروبي في المستقبل على اعتبار أنه قائم على مبادئ الشمول وعدم القابلية للتجزؤ والشراكة. وهذا الموقف الأساسي هو الذي يقرر سلفا تعاون بلدنا بنشاط مع هياكل الأمن الأوروبية، والأوروبية - الأطلسية، مثل منظمة حلف شمال الأطلسي، واتحاد أوروبا الغربية. كما تدعو أوكرانيا بنشاط إلى زيادة تعزيز دور منظمة الأمن والتعاون في أوروبا بوصفها أداة هامة لكل أوروبا لضمان الاستقرار في القارة عن طريق الوساطة السياسية، وحماية حقوق الإنسان وحقوق الأقليات، وتعزيز الديمقراطية والأنشطة الإنسانية. وينبغي إقامة تعاون أكبر وتنسيق أوثق للجهود، بين الأمم المتحدة ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، من خلال ممارسة جيدة تتمثل في عقد اجتماعات دورية بين كبار المسؤولين في المنظمتين.

وأوكرانيا، بوصفها بلدا يقع في وسط وشرق أوروبا، تعتبر إقامة علاقات صداقة وشراكة مع جيرانها أمرا يكتسي أهمية قصوى. واتساقا مع هذه السياسة، استضافت كييف، في حزيران/يونيه الماضي، أول جولة من مشاورات الخبراء تعقد بين عدد من دول البحر الأسود، للعمل على وضع تدابير للأمن وبناء الثقة في ميدان القوات العسكرية البحرية في منطقة البحر الأسود. هكذا، ومن خلال العمل بنشاط على تشكيل بيئة أمنية مؤاتية، تؤكد أوكرانيا ذاتها بوصفها حلقة وصل استراتيجية طبيعية بين مختلف المناطق، في الشمال والجنوب والشرق والغرب. وبالتالي لم يكن من قبيل المصادفة بروز تأييد واسع النطاق لمبادرة رئيس أوكرانيا، ليونيد كوشما، التي تدعو إلى أن يعقد، في يالطا في أيلول/سبتمبر ١٩٩٩، مؤتمر قمة دولي عنوانه "التعاون بين منطقتي البلطيق والبحر الأسود: من أجل أوروبا موحدة في القرن الحادي والعشرين، دون خطوط تقسيم".

وأوكرانيا، بوصفها أحد أعضاء الأمم المتحدة المؤسسين، وإسهاما منها في حل القضايا العالمية الحيوية بتشجيع الوئام الداخلي في المجتمع، وتوقعا لاستقرار بيئتها من خلال مشاركتها النشطة في ميداني عدم الانتشار وحفظ السلام؛ وبتشكيلها شبكة عريضة من التعاون الإقليمي، تعطي أولوية قصوى لتعزيز السلم والأمن الدوليين، وتطمح إلى انتخابها في العام المقبل عضوا غير دائم في مجلس الأمن للفترة ٢٠٠٠ ٢٠٠١.

يحتفل المجتمع الدولي هذا العام بالذكرى السنوية الخمسين لبدء أنشطة الأمم المتحدة لحفظ السلام. لقد نمت عمليات حفظ السلام على امتداد العقود الماضية، وأصبحت أداة فعالة تحول دون تصاعد النزاعات المسلحة. وإذا كان من الصحيح أن بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام لم تحرز جميعها نفس القدر من النجاح، فإن التقييم الشامل لأنشطة الأمم المتحدة في هذا الميدان يجب اعتباره ايجابيا. فأصحاب "الخوذ الزرق" على الرغم من تحملهم لظروف صعبة، وتعرضهم في أكثر الأحيان لمخاطر تهدد صحتهم بل وحتى حياتهم، يؤدون بشجاعة مهمة نبيلة الغرض منها تحقيق السلام لشعوب الكوكب في المناطق المضطربة. وفي هذا الصدد، يشرفني أن أقترح على الجمعية العامة أن تعتمد في الاجتماع الاحتفالي الخاص الذي سيعقد في ٦ تشرين الأول/اكتوبر، إعلانا لإحياء ذكرى من خدموا في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، وهي فكرة بادرت أوكرانيا بطرحها.

إن ممارسة حفظ السلام في الآونة الأخيرة في مختلف مناطق العالم، تقتضي تطوير وثيقة أساسية شاملة تضم المبادئ المفاهيمية لجيل جديد من عمليات حفظ السلام. وهذه المبادئ يجب أن تكون لها مجموعة متكاملة من الجوانب العسكرية والمدنية والإنسانية والسياسية والقانونية وغير ذلك من جوانب هذا النوع من العمليات. ونحن مقتنعون بأن تعزيز إمكانات حفظ السلام في الأمم المتحدة يجب أن يصبح عنصرا أساسيا في عملية إصلاح الأمم المتحدة.

وفي هذا الصدد أود أن أكرر الحاجة إلى تعزيز قدرات الأمم المتحدة على الرد السريع بتحسين ترتيبات الاستعداد في الأمم المتحدة وبذل جهود نشطة لإنشاء مقار لبعثات الانتشار السريع. وتسهم أوكرانيا اسهاما عمليا في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، وبخاصة في يوغوسلافيا السابقة وفي بعض بلدان كومنولث الدول المستقلة. ونحن على استعداد لمواصلة مشاركتنا النشطة في عمليات حفظ السلام إلى جانب الالتزام بالموارد الإضافية لترتيبات الاستعداد في الأمم المتحدة.

ويؤيد بلدنا كل التدابير الضرورية لتعزيز أمن بعثات الأمم المتحدة وموظفي عمليات حفظ السلام التابعة لها. وفي هذا الصدد، ندعو الدول التي لم تنضم بعد إلى الاتفاقية المعنية بسلامة موظفي الأمم المتحدة والأفراد المرتبطين بها أن تفعل ذلك لكي تسهل سريانها في أقرب وقت ممكن.

ولئن كانت العولمة قد أصبحت قوة دافعة على الصعيد الدولي، ولئن كان تحرير الاقتصاد والإصلاح الاقتصادي اتجاهين سائدين بين الدول، فإن التعاون الاقتصادي الدولي القائم على مبادئ عدم التمييز والمنافسة العادلة والشراكة والاستفادة المتبادلة أصبح أمرا هاما بشكل متزايد. والأمم المتحدة عليها أن تواصل الاضطلاع بدور قيادي في استحداث آليات فعالة لهذا التعاون.

ونرى أنه ينبغي للأنشطة الاجتماعية والاقتصادية للمنظمة أن تركز بشكل أكبر على البلدان ذات الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية للإسراع باندماجها في الاقتصاد العالمي. وستكون المساعدة الدولية مفيدة في إجراء الإصلاحات الاقتصادية بشكل أبسط في تلك البلدان وفي التغلب على الصعوبات الحتمية في تحويل الاقتصادات الوطنية. وبالتالي تصل هذه الدول إلى مستوى من التنمية الاقتصادية تستطيع بفضله أن تساعد البلدان الأخرى. وتجربة بعض بلدان وسط وشرق أوروبا تثبت أن هذا التوقع ممكن تماما.

وبناء على هذه المعرفة، ظل مسار أوكرانيا صوب الاندماج الكامل والشامل لاقتصادها الوطني ضمن النظامين الاقتصاديين الأوروبي والعالمي بدون تغيير.

وأود أن أؤكد بشكل خاص على استراتيجية أوكرانيا فيما يتعلق بالاندماج في الاتحاد الأوروبي التي أقرها رئيس بلدنا. إن هذه الاستراتيجية تتيح المواءمة بين التشريع الوطني والتنمية المكثفة للعلاقات الاقتصادية والتجارية مع أعضاء الاتحاد الأوروبي على أساس اتفاق الشراكة والتعاون الذي دخل حيز النفاذ في آذار/ مارس الماضي. وأغتنم هذه الفرصة لكي أثني على بلدان الاتحاد الأوروبي لتأييدها الذي أعربت عنه الرئاسة النمساوية بوضوح.

ونعلق أهمية كبرى على الشريحة الإقليمية من التعاون الاقتصادي الدولي. وأوكرانيا كانت من أول الدول التي بدأت العملية الاقتصادية الإقليمية في إطار جهاز التعاون الاقتصادي في البحر الأسود وجعل هذا الجهاز منظمة دولية كاملة متكاملة. ونرى اليوم أن لمنظمة التعاون الاقتصادي في البحر الأسود كل مبررات طلب صفة المراقب في الجمعية العامة.

وفي هذا العام نحتفل أيضا بحدث تاريخي هام، هو الذكرى السنوية الخمسون للإعلان العالمي لحقوق الإنسان، الذي أصبح معلما في سعي الفرد لكي يجد هويته في المجتمع. وهذا الإعلان وفر زخما قويا لتطوير النظام الدولي لحماية حقوق الإنسان، وإنشاء فرع هام للقانون الدولي، وإقامة نظام فرعي لمراقبة وفاء الدول بالتزاماتها في مجال حقوق الإنسان.

ولا يزال الإعلان عنصرا جوهريا في جميع الأنشطة المتعلقة بحقوق الإنسان في الأمم المتحدة ونموذجا للممارسة الدستورية في العديد من أرجاء العالم. فدستور

أوكرانيا، الذي ينص على أن تشكل صيانة حقوق الإنسان وحرياته جوهر السياسة الوطنية، يقوم على أساس الأفكار الإنسانية للإعلان.

وهناك سلسلة كاملة من الأحداث تجري في أوكرانيا احتفالا بالذكرى السنوية الخمسين لهذا الإعلان العالمي. وكان أهم هذه الأحداث المؤتمر الدولي الذي نظمته حكومتنا مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في يالطة في وقت سابق من هذا الشهر وحضره ممثلون من ٢٧ بلدا وعدد من المنظمات الدولية. وقد عمم كتيب عن هذا المؤتمر على الأعضاء. وأعلنت في المؤتمر روح يالطة الجديدة المرتبطة باحترام حقوق الإنسان وحرياته. وأفضل وسيلة لصيانة هذه الروح تكمن في إطار الدور المتزايد للقانون الدولي.

وأعتقد أنها مسألة شرف لكل الدول الأعضاء في هذه المنظمة أن تمتثل بصرامة بالتزامها بميثاق الأمم المتحدة والمبادئ الأساسية للقانون الدولي، وبخاصة فيما يتعلق باحترام السيادة والسلامة الإقليمية وتسوية النزاعات بالطرق السلمية والنهوض بدور الدبلوماسية الوقائية.

وتؤيد أوكرانيا اقتراحات تعزيز محكمة العدل الدولية التي تبين الاتجاه المتزايد لحسم المنازعات الدولية بالطرق القانونية. وينبغي لمجلس الأمن وهيئات الأمم المتحدة الأخرى أن تنظر في الاستفادة بطريقة أفضل من قدرة المحكمة عند معالجتها للنزاعات الدولية.

وإنشاء المحكمة الجنائية الدولية يحظى بنفس القدر من الأهمية، ويجب دراسته في إطار الترتيبات العالمية التي تغير شكلها بعد نهاية الحرب الباردة. ومما يعزز أهمية هذه المؤسسة القضائية الدولية أن ولايتها تشمل أخطر الجرائم التي ترتكب ضد البشرية.

وعلى أساس المبدأ القائل بوجوب مراعاة الاتفاقات، تلتزم أوكرانيا التزاما صارما بالتزاماتها وفقا للصكوك الدولية وبمعايير تشريعها الوطني وقواعده التي تطبق وفقا لمبادئ القانون الدولي.

إن القرارات المعنية بإصلاح الأمم المتحدة التي اتخذت في الدورة الثانية والخمسين للجمعية العامة لا تمثل إلا مرحلة أولى في التحول الشامل للمنظمة. وهناك حاجة إلى الاضطلاع بجهد شاق لكي تترجم تلك القرارات إلى ممارسات بحيث تتمكن الأمم المتحدة من دخول الألفية الجديدة بشكل جديد وبقدرة فعالة على التصدي للتحديات المستمرة التي تواجهها في الوقت الحالي.

ولهذا من الضروري مواصلة إجراءات التكيف الهيكلي واسعة النطاق وإعادة تنظيم أنشطة برامج الأمم المتحدة حتى توجه بقدر أكبر صوب النتائج وتكون عملية المنحى وتصمم لتسد احتياجات الدول الأعضاء.

والمسألة الجوهرية في تجديد الأمم المتحدة هي إصلاح مجلس الأمن. ومما يؤسف له أن الحل السريع لهذه المسألة الأساسية لا يلوح في الأفق، ومن الواضح أن المسألة أصابها الجمود. ومن مصلحة المجتمع الدولي برمته أن يبذل قصارى جهده للتوصل إلى قرار بتوافق الآراء حول إصلاح هذه الهيئة الهامة من هيئات الأمم المتحدة. ومن المستحيل أن نتخيل أي إصلاح للأمم المتحدة دون حسم هذه المسألة الجوهرية.

ولكي نحرز تقدما حاسما في تشكيل عالم أكثر قابلية للتنبؤ به والاعتماد عليه وفي تعزيز الازدهار الاقتصادي والعدالة الاجتماعية والسلامة البيئية، يجب أن نبرهن أن لدينا المثابرة والشجاعة والإرادة السياسية. إن تمتع الأمم المتحدة بالعضوية العالمية تقريبا، وولايتها العميقة الأثر، وأنشطتها المتنوعة الواسعة النطاق ووجودها المؤسسي على مستويات عديدة يمكن بل يجب أن يجعلها مركزا لهذه الجهود.

وسلطة هذه المنظمة العالمية وكفاءتها تعتمدان كلية على أعضائها. فإذا كنا نود أن نرى الأمم المتحدة وقد جرى إصلاحها وإنعاشها بشكل حقيقي، وجب علينا أن نثبت ذلك بتصرفاتنا العملية. فينبغي لنا أن نثبت أنه يمكن للناس أن يواصلوا الاعتماد على الأمم المتحدة وأن منظمتنا على استعداد للاستجابة للتحديات الجديدة ولاجتياز أية اختبارات.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية): المتكلم التالي السيد هوسيه ميغيل انسولزا، وزير الشؤون الخارجية في شيلي، وأعطيه الكلمة الآن.

السيد إنسولزا (شيلي) (ترجمة شفوية عن الاسبانية): اسمحو لي بأن أهنئكم سيدي بالنيابة عن حكومة شيلي وبالأصالة عن نفسي على انتخابكم رئيسا للدورة الثالثة والخمسين للجمعية العامة. إن انتخابكم تحية تستحقونها لما لكم من مهارات سياسية وتاريخ دبلوماسي، فضلا عن أنه اعتراف بالتزام بلدكم بأعمال الأمم المتحدة. ومن دواعي سعادتنا البالغة أنكم من مواطني أوروغواي، البلد الأمريكي اللاتيني المجاور لشيلي خاصة، والذي نتعاون معه، فضلا عن ذلك، تعاونا وثيقا في مجموعة ريو والسوق المشتركة للمخروط الجنوبي.

كما نهنئ الأمين العام على قدرته القيادية التي أبداها منذ اضطلاعه بواجباته. إن رؤيته للإصلاحات الضرورية لهذه المنظمة، فضلا عن تفانيه في تسوية المشكلات الدولية الهامة، يبعثان على شعورنا بالارتياح البالغ .... ونحن نشجعه على المثابرة في السعى لتحقيق الأهداف التي وضعها لنفسه.

إن العولمة والتكافل والتكامل الإقليمي ظواهر تميز الواقع الدولي المعاصر. وتبين تجارب كثير من البلدان ومنها شيلي، أن المساهمة بقدر أكبر في الاقتصاد العالمي، إذا وجهت على النحو المناسب، يمكن أن تشكل عنصرا أساسيا في النمو الاقتصادي للبلدان وفي رخائها. ومع ذلك ما زالت هذه الظواهر العالمية في منطقها وديناميتها تعطي دروسا ومعاني متعارضة ومتضادة، على أساس حجمها وما تحدثه من آثار في مختلف مناطق العالم. ومن الواضح أن هذه العملية تبعث على إحساس له ما يبرره بعدم الثقة والقلق في ظل الاضطراب المالي الذي بدأ في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، وامتد أثره الآن إلى العالم بأسره. وأصبح من الواضح أكثر فأكثر أن هناك حاجة للقيام بعمل منسق أكثر فعالية من جانب السلطات الاقتصادية الدولية الرئيسية والوكالات المتخصصة للتعامل مع هذه الحالات. وأصبحت الحاجة إلى إعادة تشكيل النظام المالي العالمي تزداد وضوحا أكثر فأكثر.

ويبدو بوضوح أن هناك حاجة لايجاد قدر أكبر من التنسيق لقدرات المجتمع الدولي المؤسسية للتصدي لحالات مثل الحالة الراهنة. وقد واجه العالم حالات مثل هذه من قبل، إلا أنها تحدث الآن في سياق يتسم بمزيد من التكافل. ويقتضي ذلك استعراض متعمق للهياكل الحالية للنظام المالي العالمي حتى يمكن تطويعها للتحديات الجديدة التي ينطوي عليها التدويل. وإلا، فسنقف دائما ضعفاء في مواجهة اضطرابات مثل الاضطرابات القائمة حاليا، وفي مواجهة النكسات في مناطق العالم التي تضررت.

ومن الواضح أنه لا توجد وكالة من وكالات النظام المتعدد الأطراف تعتمد على نفسها فقط ولا تستخدم سوى وسائلها الخاصة، في وضع يمكنها من تحقيق الثقة والاستقرار في الأزمة الراهنة. وفي سعينا من أجل الحل، فإننا بحاجة إلى المزج بين مختلف النهج والاهتمامات مثل: ضبط النظام المالي ونمو التجارة العالمية وإقامة شبكات فعالة للضمان الاجتماعي والنهوض بالاستثمار والنمو واحترام العمال، إلى غير ذلك من الأمور وأمامنا فرصة عظيمة لكي ندرك إدراكا تاما الطبيعة المتكاملة لهذه المشكلات وأن نحدد تحديدا حقيقيا السياسات التنسيقية اللازمة لحل هذه المشكلات. وهي مهمة ينبغي أن يشارك فيها المجتمع الدولي بأسره. وقد اضطلعت البلدان الأمريكية اللاتينية بمسؤولياتها تجاه بناء اقتصادات سليمة تتسم بانخفاض متزايد لمعدل التضخم. وهي تخفض على نحو مطرد عجز ميزانياتها وتعمل على خفض البطالة والمديونية.

وقد لقي ما فعلته شيلي في هذا الصدد التقدير وحظي بالثناء مرارا في السنوات الأخيرة. وقد ضاعفت شيلي في فترة تزيد قليلا علىالعقد، حجم اقتصادها. وستكون هذه السنة، ١٩٩٨، سنتنا الثانية عشرة من النمو المستمر. وعلى مدى ثمانية أعوام ونحن نخفض باستمرار التضخم والبطالة، مع تحقيق فائض مالي ومعدلات ادخار عالية في الداخل والخارج. وقد تم كل ذلك في سياق انفتاح كبير على العالم الخارجي وفي سياق عملية تكامل اقليمي استهدفت النهوض بالروح الاقليمية. كما أنها حدثت في سياق توسع متزايد في الاستثمار الاجتماعي، الذي ظهرت فوائده لأكثر قطاعات السكان هشاشة في المؤشرات الجيدة التي حققتها شيلي في تقرير هذه المنظمة الأخير عن التنمية البشرية.

وعلى الرغم من هذه الإنجازات البارزة، كان علينا أن نواجه في الشهور الأخيرة، المشكلات التي شاركنا فيها كثير من البلدان في منطقتنا، والناجمة عن الأزمة المالية العالمية والصعوبات التي نشأت في أسواق التصدير الرئيسية. وقد تبنت حكومة الرئيس فري تدابير إصلاحية

قاسية لخفض الانفاق العام والخاص، ولتفادي حدوث ارتفاع مفاجئ في التضخم، مع الحفاظ في نفس الوقت على الاستثمار الاجتماعي، وحماية وظائف الشيليين.

وقد أتاح لنا ذلك أن ندعوا الجميع - كما فعل رؤساء دول وحكومات منطقتنا عندما اجتمعوا في ٥ أيلول/سبتمبر في المؤتمر الثاني عشر لقمة مجموعة ريو - إلى القيام بمسؤولياتهم في هذا الصدد، مثلما قمنا نحن بمسؤلياتنا. ويشعر رؤساؤنا بالقلق إزاء إمكانية زيادة حدة الأزمة، ولذلك فهم يحثون البلدان التي نشأت فيها الأزمة على اتخاذ التدابير الضرورية لتصحيح اختلالاتهم، كما يحثون بلدان مجموعة السبعة على القيام بإجراء لاستعادة الاستقرار إلى الأسواق المالية وكفالة نمو الاقتصاد العالمي، كما يحثون المؤسسات المالية الدولية على المشاركة في تسوية هذه الأزمات بسرعة وفعالية أكبر.

هناك حاجة أيضا إلى تحاش إساءة إدارة الأزمة أو اتخاذ تدابير لا تفي بالغرض تؤدي إلى تكرار أو حتى زيادة حدة أوجه الإجحاف التي تميز النظام الدولي الراهن، الذي لا يؤخر تحقيق، التقدم ويشجع على اليأس فحسب، وإنما يخلق أيضا تهديدا خطيرا مستمرا للسلم والأمن الدوليين.

إن ظهور وعي على مستوى العالم أجمع، واتساع جدول الأعمال الدولي، والحاجة إلى تناول المشاكل المتعلقة بالتكامل الجماعي توفر قوة دفع لاعتماد نظم دولية جديدة. وتشمل الأمثلة على التقدم المحرز في مجال التعاون المتعدد الأطراف اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار ومعاهدة انتاركتيكا، والقانون الإنساني الدولي، واتفاقات جولة أوروغواي التي أدت إلى إنشاء منظمة التجارة العامية ومجموعة النظم المتعلقة بالحد من التسلح ونزع السلاح بوجه عام.

ولم تعد حقوق الإنسان مسألة متروكة كليا لسيادة البلدان، بل أصبحت شاغلا عالميا لا يمكن لأي حكومة أن تتجاهله. ومما لا شك فيه أن حماية البيئة لها بعد دولي، وفي تلك المسائل ذات الأهمية الحيوية لمستقبلنا مثل تغير المناخ والتلوث والإفراط في استغلال البحار، واستنفاذ طبقة الأوزون، وزيادة التصحر، أصبحت معالجتها كلها على المستوى الدولي أمرا لازما.

ويشكل تعزيز حقوق الإنسان وحرياته الأساسية وحمايتها مسؤولية للأمم المتحدة لا مفر منها كما يوفر الاحتفال بالذكرى الخمسين للإعلان العالمي لحقوق الإنسان والاحتفال بالذكرى الخامسة لانعقاد المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان في فيينا، مناسبة لتجديد اهتمامنا بالقيم والمثل التي جسدها الإعلان والاتفاقات التي اعتمدت في المؤتمر وتجديد التزامنا بها.

وتعني عالمية حقوق الإنسان بالنسبة لشيلي الالتزام بالكرامة الحقيقية لجميع سكان كوكب الأرض، بغض النظر عن ثقافتهم أو عقيدتهم الدينية، أو حالتهم الاجتماعية، أو أصلهم العرقي أو جنسهم أو تقاليدهم. ولا يمكن التذرع بالافتقار إلى النمو، أو السمات الثقافية لتبرير الحد من التمتع بحقوق الإنسان المعترف بها في إعلان أيدناه جميعا. وفي هذا السياق، يشكل إعلان منظمة العمل الدولية المتعلق بالمبادئ والحقوق الأساسية في مجال العمل وعملية متابعة ذلك الإعلان خطوة هامة إلى الأمام نحو تعزيز حقوق العمال الأساسية في جميع أنحاء العالم. وهذا النظام العالمي الجديد يجب أن يعززه النظام التعددي بأسره.

قبل بضعة أيام، كان لي عظيم الشرف بأن أوقع في روما، بالنيابة عن حكومتي، على النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية. وقد التزمت شيلي بالمشاركة بنشاط في إنشاء المحكمة. فهذه المؤسسة مثلت مطمحا طال رجاؤه، وقد ساهم العديد من الأحداث التي وقعت مؤخرا في جعل إنشائها أمرا ضروريا. وستسهم المحكمة في تعزيز النظام الدولي لحقوق الإنسان، والتدوين التدريجي للقانون الإنساني الدولي، ومنع الانتهاكات الجماعية، ومكافحة الإفلات من العقاب في قضايا إبادة الشعوب أو الجرائم المرتكبة ضد الإنسانية.

كذلك لا يزال موضوع نزع السلاح يمثل واحدة من أكثر المسائل أهمية في جدول الأعمال الدولي. والأحداث الأخيرة في هذا الميدان، مثل التجارب النووية التي نفذت في جنوب آسيا، التي تأسف لها حكومتي أيما أسف، تسلط الضوء على الحاجة الملحة لتعزيز صلاحية صكوك

مثل معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية وتطبيق تلك الصكوك على الصعيد العالمي. ويجب علينا أن نتحمل المسؤولية عن خطر الانتشار النووي ونحث الأطراف المعنية على عدم تكرار مثل تلك الأعمال، كما يجب أن نجدد مناشدتنا لجميع الدول بأن توقع على الصكوك الدولية المصممة للقضاء على الخطر النووي وأن تصادق عليها. ووفقا لذلك، نرحب بانضمام البرازيل مؤخرا إلى معاهدة عدم الانتشار.

وعلينا أيضا أن نبذل جهودا لتطوير صكوكنا من أجل تنظيم صناعة الأسلحة التقليدية وتجارتها واستخدامها وأن نحسن تلك الصكوك. وفي هذا السياق، سررنا سرورا بالغا لمعرفتنا بأن معاهدة القضاء على الألغام الأرضية المضادة للأفراد قد دخلت حيز النفاذ باكتمال الـ ٤٠ تصديقا الأولى. وتأمل شيلي أن تكمل عملية موافقة هيئتها التشريعية على المعاهدة في موعد قريب بغية التمكن من التصديق على هذا الصك الهام. ولهذه الأسباب نفسها، اعتمدنا هذا الصباح، مع بلدان أخرى، إعلانا يدعم الفريق المخصص في عمله لتعزيز آليات التحقق والرصد لاتفاقية حظر الأسلحة البيولوجية.

إن شيلي تؤيد بشدة عملية إنشاء أنظمة دولية جديدة، سواء كانت إقليمية أو عالمية، لمواجهة هذه التحديات وغيرها. وتضطلع الأمم المتحدة بدور حيوي في هذا الميدان.

إن حملة مكافحة الاتجار بالمخدرات وغيره من أشكال الجريمة المنظمة لن تصبح فعالة حقا إلا إذا نفذت في إطار قوي وحقيقي من التعاون الإقليمي والعالمي. وتؤيد شيلي تنفيذ القرارات التي اتخذت في الدورة الاستثنائية العشرين للجمعية العامة، بشأن مشكلة المخدرات العالمية، وهي القرارات التي يمكن أن تصبح الأساس لنظام تنظيمي مشترك وتعاون متعدد الأطراف يتسم بالفعالية.

إن الكفاح ضد الإرهاب الدولي الذي ارتكب أعمالا غاية في الفظاعة هذا العام يقتضي أيضا تعاونا دوليا أكثر فعالية بكثير. والمسائل الهامة كمعاملة اللاجئين ومكافحة الجوع تدخل تماما في نطاق الأنشطة المتعددة الأطراف. ويولي بلدي أهمية كبيرة لهذه الوظيفة من وظائف منظمتنا. ونرى ضرورة الاستمرار في توسيعها وتكثيفها في السنوات المقبلة. وشيلي بالطبع على استعداد تام لمواصلة المشاركة في هذه المهمة.

في سياق مشاركتنا في الأمم المتحدة، أود أن أعرب عن امتناني للدول الأعضاء، فضلا عن تجمعات أصحاب الأعمال والعمال في منظمة العمل الدولية، على ما أولوه لشيلي ولسفيرها لدى الأمم المتحدة، السيد خوان سومافيا، من ثقة فريدة بانتخابه مديرا عاما لمنظمة العمل الدولية بدءا من آذار/مارس ١٩٩٩.

وتود حكومتي أن تعرب عن عميق ارتياحها لأنها شكلت جزءا من عضوية مجلس الأمن خلال فترة السنتين ١٩٩٦-١٩٩٧. وقد سعت حكومتي في كل عمل أنجزته، في ممارسة المسؤولية التي أوكلها لها المجتمع الدولي، إلى الإسهام في الحفاظ على السلم والأمن الدوليين وفي الاضطلاع بصورة كاملة بالمسؤولية الإنسانية التي أوكلت إلى مجلس الأمن في أنشطته.

وقد كان رأينا دائما أن هذه المسؤولية ينبغي إظهارها في حماية أفراد العمليات الإنسانية في مناطق النزاع، وفي الوجود المستمر للأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة بعد انتهاء أعمال العدوان بغية بناء السلام على نحو فعال وفي التطبيق المركز لما يعتمد من جزاءات حتى لا يضر بالمدنيين الأبرياء.

وشيلي على اقتناع بأن قوات الأمم المتحدة لحفظ السلام يمكن تعريفها بأنها أكثر آليات المنظمة فعالية في منع النزاعات الدولية وحلها. ونحن ندرك أن عمليات حفظ السلام المصممة للتدخل في الأزمات والنزاعات بين الدول واجهت تحديات كبيرة خلال العقد الحالي. ولكن الخبرة التي تراكمت عبر الأعوام الثلاثة الماضية، رغم نواحي قصورها المعروفة جيدا، يمكن أن ينظر إليها على أنها مبشرة بالخير بالنسبة إلى المستقبل. ويمكن إنقاذ عدد أكبر بكثير من الأرواح البشرية عن طريق عمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة، إن استطعنا تعزيز تلك العمليات على نحو فعال. وتود حكومتي أن تعرب عن عزمها الأكيد على الاستمرار في التعاون النشط والمتواصل في أنشطة هذه الأداة الهامة للمنظمة.

قبل ثلاث سنوات، عندما احتفلنا بالذكرى الخمسين لإنشاء الأمم المتحدة، التزمت الدول الأعضاء بتوحيد الجهود لإصلاح بنى المنظمة وإرساء الديمقراطية فيها، نظرا للتحديات الجديدة والمعقدة التي سيتعين علينا أن نواجهها في الساحة الدولية المتغيرة باطراد. وتقع على كاهل هذه الدورة للجمعية العامة مهمة مواصلة جوانب هامة متبقية في ذلك الإصلاح. ويشكل اتخاذ القرار ١٢/٥٢ خطوة أولى هامة على درب الإصلاح الطويل.

كذلك تشجعنا بالتغييرات التي تستحدث في المجلس الاقتصادي والاجتماعي. إن استحداث أساليب وبرامج جديدة فيه وإدماج قطاع متعلق بالشؤون الإنسانية في جدول أعماله أمران سيسهمان في تجديده.

إن مؤتمرات القمة وغيرها من المؤتمرات المعنية بالمسائل الاقتصادية والاجتماعية التي عقدت في إطار الأمم المتحدة خلال فترة التسعينات أكدت مجددا التزام منظمتنا بالتنمية باعتبارها مسألة ذات أولوية. كذلك وفرت تلك الأحداث أدوات مفهومية وأفكارا ذات قيمة كبيرة لصياغة السياسات العامة من أجل بلوغ التنمية المستدامة اقتصاديا واجتماعيا وبيئيا.

ولابد أن يظل استئصال الفقر هدفا أساسيا. ويصدق الأمر نفسه على تعزيز حقوق الإنسان والمساواة بين الجنسين وحماية البيئة. ومن الضروري للجمعية العامة أن تجري استعراضات دورية للالتزامات المعلنة بشأن هذه المسائل في مؤتمرات القمة وغيرها من المؤتمرات الأخرى، مثلما سيحدث بالنسبة للمؤتمر الدولي المعني بالسكان والتنمية، الذي سيجري استعراضه في حزيران/يونيه القادم، والمؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة، الذي سيجري استعراضه سنة ٢٠٠٠.

كذلك نولي أهمية خاصة للدورة الاستثنائية للجمعية العامة التي ستعقد سنة ٢٠٠٠ بغرض استعراض الامتثال لالتزامات مؤتمر القمة الاجتماعي. وقد حظيت شيلي بشرف رئاسة اللجنة التحضيرية لتلك الدورة الاستثنائية. ونأمل أن يتسنى لذلك الاجتماع اختتام أعماله باعتماد مبادرات جديدة على المستويين الوطني والدولي تمكن من إحراز المزيد من التقدم في عملية تنفيذ الاتفاقات التي أبرمت في مؤتمر القمة.

إن هدف عملية إصلاح مجلس الأمن وإضفاء الطابع الديمقراطي عليه هو أحد أهم الأهداف العديدة التي وضعناها في سياق عملية تجديد الأمم المتحدة. ويجب أن يكون المجلس انعكاسا للحقائق الدولية الجديدة. والحاجة تقوم إلى توسيعه ليتسنى تصحيح جملة أمور منها التمثيل غير الكافي وغير المبرر للبلدان النامية في المجلس.

مع ذلك، تقتضي عملية الإصلاح الشاقة التي ننخرط فيها دعما من الأغلبية على نطاق واسع. ولن يكون تحقيقها ممكنا إلا إذا تحقق توافق ثابت وموضوعي في الآراء. وبصراحة، نفضل أن نضحي بدرجة إلحاحية بعض الإصلاحات بدلا من المشاركة في عملية صنع قرار يمكن أن تؤدي إلى انقسامات خطيرة بيننا بسبب الافتقار إلى دعم الأغلبية الكبرى من الأعضاء.

علاوة على ذلك، تعتقد حكومتي أن توسيع المجلس، على أهميته من حيث تعزيز تمثيله وشرعيته، ليس كافيا في حد ذاته لمنح المجلس الصفات التي يقتضيها دوره بوصفه ضامنا للسلم والأمن الدوليين. وفي الوقت نفسه، يجب اتخاذ تدابير تتعلق بطرائق عمله، لا سيما بشأن الشفافية التي يجب أن يتصف بها كل عمل من أعماله والتي ينبغي ألا تكون محل اعتراض.

ويجب أن نشدد على الأثر السلبي لآلية حق النقض، وهو ما ينبغي تنظيمه والتقليل على مراحل من استخدامه بغرض إزالته في الأجل البعيد. والخطوة الأولى في هذا الاتجاه قد تتمثل في تعديل الميثاق كي لا يصير بالإمكان تطبيق حق النقض إلا على الأعمال التي يقدم عليها المجلس في إطار الفصل السابع.

وأود أن أختتم بالإعراب عن تفاؤلنا بمستقبل المنظمة. ويحدوني الأمل في أن تكون جمعية الألفية، التي محضناها دعمنا الكامل، تعبيرا عن أمم متحدة متجددة أكثر قوة فيما ندخل القرن الجديد.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية): المتكلم التالي وزير الشؤون الخارجية في اسبانيا، معالي السيد آبل ماتوتيس، وأعطيه الكلمة.

السيد ماتوتيس (اسبانيا) (ترجمة شفوية عن الاسبانية): اسمحوا لي أولا، سيدي الرئيس، أن أتقدم إليكم بأخلص تهانئي على تعيينكم، وأن أعرب عن ارتياحي من أن أعمال الجمعية العامة في دورتها الثالثة والخمسين ستكون بقيادة ممثل بارز لبلد تتمتع اسبانيا معه بعلاقات ممتازة. وأود أيضا أن أشكر الوزير أودوفينكو على الكفاءة التي ترأس بها الجمعية العامة خلال الدورة السابقة.

لقد سبق لوزير خارجية النمسا أن حدد العناصر الرئيسية لموقف الاتحاد الأوروبي في الأمم المتحدة. وأود، من جهتي، أن أبرز بعض المسائل ذات الاهتمام الخاص لإسبانيا.

يمكن القول عموما إن منظمتنا هي اليوم في وضع أقوى مما كانت عليه في السنوات الماضية التي اتسمت بسيادة الشعور بوجود أزمات. فالإصلاحات الرئيسية الجارية ستمكّن الأمم المتحدة من الاستمرار في أن تكون المحفل الرئيسي للتعاون الدولي. وإن الحوار، وتعزيز احترام حقوق الإنسان، وتطوير الحياة الدولية أمور ستظل تحظى برعاية الأمم المتحدة. علاوة على ذلك، عززت المنظمة عملها الرئيسي المتمثل في صون السلم والأمن الدوليين.

إن العنصر الأساسي لتعزيز العملية التي تنفذها الأمم المتحدة حاليا هو اعتراف أكبر بالحدود التي تقيد أعمالها. وعملية إصلاح المنظمة التي بدأها الأمين العام بحزم وتصميم، تسهم إسهاما كبيرا في الشعور بالتحكم بالمنظمة وبتجدد الثقة بإمكاناتها. واسبانيا ستتابع هذه العملية عن كثب كي تدعمها وتكفل اختتامها بنجاح.

ومناقشة توسيع عضوية مجلس الأمن تستحق أن ينظر فيها نظرة منفصلة. فالصعوبات التي يشكلها توسيع العضوية الدائمة تم تأكيدها إبان المفاوضات. ويجب ألا نحاول فرض قرارات قد تخلق انقسامات داخل مجموعات إقليمية معينة. ويجب أن يكون الإصلاح، قدر الإمكان، انعكاسا لاتفاق عام بين أعضاء المنظمة، ويجب بأية حال أن يحترم أحكام المادة ١٠٨ من الميثاق. لذلك لا بد لنا أن نسلم بأنه لا يوجد في الوقت الراهن بديل واقعي من زيادة الأعضاء غير الدائمين فحسب.

وبغية أن تكون منظمتنا قادرة على الاضطلاع على نحو مرض بأعمالها التي لا غنى عنها، يجب أن تحظى بالأموال الكافية. والأمين العام يجري إصلاحا رئيسيا يرمي، في جملة أهداف، إلى كفالة الاستخدام الأفضل للوسائل المالية التي تتيحها الدول لها. إلا أن الحالة المالية الراهنة مثار قلق كبير، ويعود السبب في ذلك بدرجة كبيرة إلى تراكم المبالغ المتأخر سدادها. وينبغي ألا يغيب عن بال أي دولة أن سداد اشتراكاتها بالكامل وفي الوقت المحدد التزام دولي ملزم قانونا. وفي عام ١٩٩٩ سيصبح بلدي ثامن أكبر مساهم في ميزانية المنظمة. ونحن ندرك إدراكا تاما المسؤولية التي ينطوي عليها هذا الأمر، وعلى استعداد لتحملها.

ومع قرب انتهاء العقد الدولي للقضاء على الاستعمار، أعتقد أن من الأهمية بمكان أن نذكر بأن العمل التاريخي الذي اضطلعت به المنظمة في هذا الميدان لا يمكن أن يعتبر كاملا ما دامت حالات استعمارية من قبيل الحالة التي تؤثر تأثيرا مؤلما على بلادي، قائمة. وإنني أشير بالطبع إلى مسألة جبل طارق.

إن الجمعية العامة تجدد كل عام مناشداتها لإسبانيا والمملكة المتحدة أن تواصلا مفاوضاتهما بغرض وضع حد للحالة الاستعمارية القائمة في جبل طارق. وعملية التفاوض الراهنة تنبع مما يسمى بإعلان بروكسل لعام ١٩٨٤، وهو الإعلان الذي تعهدت فيه حكومتا دولتينا بإجراء عملية تفاوضية، تشمل مسائل السيادة، بغية تسوية جميع خلافاتهما. وخلال جولة المفاوضات التي جرت عام ١٩٩٧، تقدمت باقتراح من شأنه أن يتيح لإسبانيا استعادة السيادة على جبل طارق، مع المحافظة على جميع المكاسب الراهنة لسكان الإقليم، ومنحهم، في إطار الدولة الاسبانية، درجة من الاستقلال الذاتي السياسي أكبر مما يتمتعون به اليوم، والموافقة، كضمان إضافي على حسن نية اسبانيا، على تشاطر السيادة مع المملكة المتحدة لفترة انتقالية طويلة.

وأعتقد أن ذلك الاقتراح ينبغي أن يتيح تشكيل أساس اتفاق من شأنه أن يضع، مرة وإلى الأبد، حدا لحالة تنطوي على مفارقة تاريخية نابعة من الحروب التي خاضتها الأسر الحاكمة في أوائل القرن الثامن عشر.

إن احترام حقوق الإنسان ضروري من أجل ضمان صون السلم والأمن الدوليين. ومنظمتنا تضطلع أيضا بدور بارز في هذا الميدان.

والاحتفال بالذكرى السنوية الخمسين لاعتماد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان ينبغي أن يكون حافزا قويا لاستمرار تطوير الصكوك الدولية لحماية حقوق الإنسان. واعتماد النظام الداخلي للمحكمة الجنائية الدولية أثناء مؤتمر روما المعقود مؤخرا أذن باتخاذ خطوة هامة جدا في ذلك الاتجاه. وأيدت اسبانيا بقوة اعتماد النظام الداخلي، ووقعت عليه في اليوم الأول، وهي على استعداد للاضطلاع بأية تدابير ضرورية لضمان دخوله حيز التنفيذ فورا.

وبالمثل، أود أن أؤيد العمل الهام الذي اضطلع به مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان، وأن أشدد على الأهمية التي يعلقها بلدي على عمل لجنة حقوق الإنسان، حيث قدمت ترشيحها لها أثناء فترة السنتين من ٢٠٠٠ إلى ٢٠٠٢.

ويشكل الإرهاب تهديدا خطيرا للأمن على الصعيدين المحلي والدولي، وللتنمية وأداء المؤسسات الديمقراطية في أنحاء العالم ولممارسة حقوق الإنسان. وتؤمن اسبانيا إيمانا راسخا بآلية التعاون الدولي، والأمم المتحدة محفل رئيسي لهذا التعاون. واسبانيا، التي صادقت على جميع الاتفاقيات المعتمدة بشأن هذه المسألة، وقعت على الاتفاقية الدولية لكبح التفجيرات الإرهابية، ويحدوها الأمل، كخطوة لاحقة، أن يتسنى اعتماد اتفاقية لكبح أعمال الإرهاب النووي.

وبالمثل، تولي اسبانيا أولوية قصوى لمكافحة المخدرات على الصعيد الدولي. والدليل على ذلك حضور رئيس الوزراء الاسباني الدورة الاستثنائية للجمعية العامة في حزيران/يونيه، التي كرست لهذه المشكلة العالمية وأسهمت إسهاما كبيرا في التأكيد مجددا على قناعتنا بأن من الأهمية الحاسمة بمكان تعزيز التنسيق الدولي في السعي لإيجاد حلول عالمية على أساس مبادئ تشاطر المسؤولية والاهتمام بالتنمية المستدامة وتقوية التعاون الإقليمي والأقاليمي.

والتعاون الإنمائي المتعدد الأطراف والقضاء على الفقر ينطويان على أهمية حاسمة بالنسبة للتعايش السلمي الدولي على أساس احترام حقوق الإنسان. وتتابع اسبانيا باهتمام تدابير الإصلاح التي اقترحها الأمين العام. وتشيد حكومتي بقوة الدفع التي يقدمها الأمين العام لإصلاح قطاعي البيئة والمستوطنات البشرية اللذين يرتبطان ارتباطا مباشرا بالتنمية. ويشارك بلدي في دراسة صيغ تمويل جديدة لتوفير الموارد الكافية للتعاون الإنمائي. وفي هذا الصدد، ودون أن تغيب عن ناظرينا المناقشة التي لا سبيل إلى تجنبها بشأن مسائل الميزانية، ستنظر اسبانيا في إمكانية زيادة إسهاماتها الطوعية خلال السنوات القليلة المقبلة.

وفيما يتعلق بموضوع نزع السلاح، ستصادق اسبانيا عما قريب على اتفاقية أوتاوا بشأن حظر استعمال، وتخزين وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام؛ وهي تشعر بالسرور إزاء سرعة وتيرة التصديق على الاتفاقية. وبالمثل، فإن من الأهمية القصوى بمكان أن ننجح في السنة المقبلة في الانتهاء من المفاوضات بشأن وضع بروتوكول يتعلق بالتحقق من الأسلحة البيولوجية.

وفيما يتصل بالأسلحة النووية، لا يسعني إلا أن أعبر مرة أخرى عن قلقنا إزاء التجارب النووية التي أجرتها الهند وباكستان، والتي تتعارض وجهود المجتمع الدولي لمنع الانتشار النووي. مع ذلك نشعر بالتفاؤل إزاء بدء المفاوضات القادمة بشأن معاهدة تحظر إنتاج المواد الانشطارية لصنع الأسلحة النووية. أخيرا، إننا لعلى ثقة بأن هذا التقدم يمكن أن يتعزز بصورة أكبر من خلال انضمام الهند وباكستان إلى معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية.

لا يزال الهدف الرئيسي للمنظمة الحفاظ على السلم والأمن الدوليين. وهنا تستخدم الأمم المتحدة على نحو متزايد الوسائل التي تضعها تحت تصرفها المنظمات الإقليمية أو مجموعات الدول. ونتيجة لذلك، أصبحت استجابتها لمختلف الأزمات أكثر مرونة وأصبح إضفاء الشرعية على دور الأمم المتحدة يحمل الآن وزنا أكبر. ومن الأمثلة الجيدة على ذلك، بالإضافة إلى قوة تثبيت

الاستقرار وعملية ألبا - من قبيل الاستشهاد بقضيتين تضطلع اسبانيا في الأولى بدور بارز واضطلعت في الثانية بدور بارز بشكل خاص - مبادرات مثل لواء القوات الاحتياطية في حالة الاستنفار، الذي يمكن أن يعجل في تدخل الأمم المتحدة بصورة كبيرة، والذي بدأت اسبانيا تشارك فيه أيضا. وعلاوة على ذلك، جرى تعزيز قدرة الأمين العام وممثليه في الاضطلاع بجهود الوساطة ابان السنة الماضية.

وفي هذا الصدد، أود أن أؤكد من جديد على التزام بلدي بالحفاظ على السلم والأمن الدوليين، حيث يوجد ٠٠٠ ٢ اسباني يعملون الآن من أجل ذلك. والواقع، أن اسبانيا بالإضافة إلى مشاركتها في قوة تثبيت الاستقرار وقوة الشرطة الدولية وبعثة الأمم المتحدة للتحقق في غواتيمالا، أرسلت هذا العام مفرزة شرطة إلى بعثة مراقبي الأمم المتحدة في أنغولا. وعلاوة على ذلك، تنوي اسبانيا أن توقع عما قريب على مذكرة تفاهم مع الأمانة العامة لتحديد أساليب جعل قوات الاحتياط المستنفرة متوافرة للمنظمة.

إن عمليات المساعدة الإنسانية تضطلع بدور متزايد الأهمية. والعاملون في مجال تقديم المساعدة في بلدان عديدة، بما فيها اسبانيا، لقوا حتفهم في هذه المهمات. ولهذا السبب، سيواصل بلدي تعزيز جميع التدابير التي يمكن أن تساعد في تحسين أمن وسلامة الأفراد الذين يقدمون المساعدة الإنسانية.

وعملية العولمة الجارية لا تعني زوال التنوع بين الحضارات والثقافات التي تتعايش في ظل تقارب متزايد. على النقيض من ذلك يشكل هذا التنوع نفسه قيمة ينبغي استخدامها لتعزيز التضامن والتعاون بين الأمم. وواقع الأمر، إن أزمات خطيرة - سآتي على ذكر بعضها في هذا البيان - ما زالت تعصف بالمجتمع الدولي؛ ومن أسف أيضا، أن قدرتنا على اتخاذ التدابير ظلت محدودة في أغلب الأحيان.

والحالة في أفريقيا تشكل مصدر قلق خطير، وتبرر الاعتبار الخاص الذي توليه منظمتنا للأزمات الأفريقية. ويكفي أن نذكر بالنزاع المسلح في جمهورية الكونغو الديمقراطية، والأزمة الإنسانية المفجعة في السودان - وتبذل اسبانيا جهودا خاصة للتعاون من أجل حلها، والحالة التي تحف بها المخاطر في سيراليون وغينيا - بيساو، والتوتر المتفاقم جدا في أنغولا، حيث يتعين على اتحاد يونيتا أن يحترم اتفاقات لوساكا وحيث يتعين على الأمم المتحدة أن تواصل تقديم دعمها القيم جدا لعملية السلام.

وفي الصحراء الغربية، يتعين على الأطراف أن تواصل التدليل على حُسن نواياها من أجل إجراء الاستفتاء على تقرير المصير كما هو متوخى في خطة الأمين العام للتسوية. ومما لا شك فيه أن الشهور المقبلة ستكون حاسمة، وستواصل اسبانيا دعم الأمين العام وممثليه وبعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية.

والحالة في كوسوفو أيضا في غاية الخطورة. واسبانيا تؤيد وحدة أراضي يوغوسلافيا، ولكن يتعين على الرئيس ميلوسفيتش وحكومته أن يفهموا أن المجتمع الدولي لن يبقى فاقد الحس في وجه الاستخدام العشوائي للقوة الذي يتسبب في مشكلة إنسانية خطيرة جدا. وينبغي الشروع بأسرع ما يمكن في عملية مفاوضات مخلصة لتمكين كوسوفو من الحصول على الحكم الذاتي السياسي اللازم في إطار جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية.

وفي أمريكا اللاتينية لا تزال عملية المصالحة في غواتيمالا تحرز تقدما طيبا، بالرغم من وقوع بعض الحوادث المأساوية، وتمثل نموذجا يبعث الأمل. ونحن واثقون من أن المحادثات الجارية في كولومبيا ستفضي إلى عملية مصالحة وطنية، وهي هدف ظلت اسبانيا تمنحه دعمها الكامل.

وفيما يتعلق بعملية السلام في الشرق الأوسط، يساور اسبانيا قلق عميق إزاء حالة التوقف الراهنة، وهي تدعم بشكل نشط مختلف المبادرات المقدمة، لا سيما مقترحات الاتحاد الأوروبي، لإنقاذ هذه العملية وتنفيذ الالتزامات التي سبق للأطراف أن تعهدت بها. فهناك حاجة ملحة إلى إنهاء هذا النزاع، الذي استمر بالفعل فترة أطول مما ينبغي؛ والذي ينطوي على تهديد للاستقرار، في البحر الأبيض المتوسط بصورة أساسية، ولكن له مضاعفات عالمية. ويجب علينا أن نجد حلا يحقق مصالحة دائمة بين الثقافات اليهودية والمسيحية والإسلامية. وتمثل اسبانيا إلى حد كبير نموذجا لهذه

المصالحة، ونحن نقف مستعدين لبذل الجهود اللازمة لتحقيق هذا الهدف.

أخيرا، في آسيا، تتابع اسبانيا بقلق كبير الحالة في أفغانستان. وهي، في سياق آخر، واثقة من أن الأطراف المعنية في كمبوديا ستنجح في التوصل إلى اتفاق لتشكيل حكومة بعد الانتخابات الأخيرة.

بعد فترة الآمال المفرطة وغير المبررة وما تلاها من خيبات الأمل، أؤمن إيمانا راسخا بأن الوقت قد حان للأمم المتحدة لكي تمضي قدما بصورة حازمة في صياغة تعايش دولي يقوم على أساس احترام حقوق الإنسان والعدالة والتضامن. ولكن هذا لن يتأتى إلا إذا لقي منا جميعا الدعم الكامل. ولهذا تكرر اسبانيا تأكيد التزامها الكامل بالأمم المتحدة.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الفرنسية): والآن أعطي الكلمة لوزير الشؤون الخارجية في الجمهورية التشيكية، معالي السيد جان كافان.

السيد كافان (الجمهورية التشيكية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): اسمحوا لي أولا أن أهنئ الرئيس على انتخابه لرئاسة الدورة الثالثة والخمسين للجمعية العامة وأتمنى له كل النجاح في هذا المنصب الهام.

وأود أيضا أن أشكر سلفه السيد هينادي أودوفينكو، وأشيد به على ما كرسه من طاقة لا تكل للدفع بخطوات الإصلاح في المنظمة.

تجتمع الجمعية في وقت يعاني فيه العالم من مشاكل كثيرة. اسمحوا لي بأن أذكر سبعا منها اعتبرها حاسمة.

إن انهيار أسواق الأسهم في أنحاء العالم، الذي تسببت فيه الأزمتان الآسيوية والروسية، يظهر مدى ضعف الاقتصادات الوطنية في إطار اقتصادنا الذي ينطبع بالعولمة على نحو متزايد.

والتجارب النووية التي أجرتها مؤخرا دول ليست أطرافا في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية عرضت للخطر التقدم الذي أحرز في مجال الحد من الأسلحة وعدم الانتشار منذ انتهاء الحرب الباردة، وهو تقدم ذو أهمية حيوية إذا أريد للسلام العالمي أن يتحقق.

لم نتمكن بعد من إنهاء الحروب في أفريقيا جنوب الصحراء وغيرها من مناطق العالم - بما في ذلك أوروبا، وعلى الأخص في يوغوسلافيا السابقة، حيث لا يزال الصراع في كوسوفو دون حل.

والإرهاب لا ينفك يهدد الأفراد والحكومات، وما الهجمات التي وقعت في نيروبي ودار السلام إلا أحدث الأمثلة على الموت والدمار الذي لا يزال الإرهابيون يسببونه للأشخاص الأبرياء.

ولا تزال الحقوق والحريات الأساسية للإنسان تنتهك، وتمتهن الكرامة الإنسانية للإنسان في العديد من البلدان في جميع القارات.

ولا تزال البيئة تتعرض للتدمير بسبب العديد من الأنشطة البشرية، والاحترار العالمي من الآثار المنذرة بالشر على نحو خاص.

والفجوة بين الأغنياء والفقراء لا تنفك تزداد اتساعا بالرغم من الجهود العديدة لمكافحة الجوع والفقر في العالم النامي.

والتعاون الدولي من الأمور الأساسية لمواجهة وحل هذه المشاكل وغيرها. والمنبر التقليدي المتمثل في الأمم المتحدة، لا يزال أنسب منبر لتنظيم الجهود والموارد الدولية اللازمة لهذه المهمة. وتشكل هذه الموضوعات تحديا هائلا للأمم المتحدة، ولذا فمن الأساسي أن تستغل إمكانيات الأمم المتحدة على النحو الكامل. ويجب على المنظمة أن تستجيب لتلك التحديات بمرونة. وينبغي لها أن تقدم خططا وإجراءات واقعية للتعامل مع المشاكل عندما تنشأ. ويجب عليها أن تسخر الإرادة السياسية اللازمة لتنفيذ البرامج حالما يتم وضعها.

إن السمعة العالمية لبلد ما تعتمد إلى حد كبير على صحته الداخلية. وفي بلدي، أسفرت انتخابات هذه السنة عن تغيير الحكومة، وأود أن أشدد على أن أعلى أولويات السياسة الخارجية للجمهورية التشيكية - المتمثلة في

الانضمام إلى منظمة حلف شمال الأطلسي والاتحاد الأوروبي - تستمد من رغبتنا في أن نسهم بنشاط في تنفيذ رؤية لأوروبا موحدة، وديمقراطية، ومتمتعة بالسلام، تسود فيها العدالة الاجتماعية والرخاء؛ أوروبا خالية من التوترات والصراعات؛ أوروبا يعيش فيها مواطنون أحرار وتضم أقاليم متعاونة على أساس التضامن المشترك وحقوق الإنسان والأمن التعاوني.

من المتوقع أن تنضم الجمهورية التشيكية وبولندا وهنغاريا إلى الحلف في عام ١٩٩٩. ونعتقد أن إدماج هذه البلدان سيبرر توسيع حلف شمال الأطلسي وإسهامه في الأمن الأوروبي. ونحن ندرك بدقة مسؤوليتنا المشتركة في هذا الأمر. ونتوقع أن يظل باب حلف شمال الأطلسي مفتوحا للبلدان الأخرى لتنضم عندما تصبح مستعدة. إن دور الحلف في الوقت الراهن لا يقتصر على حماية المصالح الحيوية لأعضائه عن طريق الدفاع الجماعي. فهو مع مرور الزمن أسهم في الأمن الأوروبي والعالمي. ونحن واثقون من أن حلف شمال الأطلسي، بالتعاون الوثيق مع بقية مؤسسات الأمن الأوروبي - مثل منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، واتحاد أوروبا الغربية والمجلس الأوروبي - سيتمكن من وضع الأسس اللازمة للأمن الأوروبي الشامل.

والإعداد للجولة المقبلة من توسيع الاتحاد الأوروبي، الذي يمثل عملية اندماج فريدة من نوعها في العالم، يعتبر مهمة كل الأوروبيين. ويفتح الاتحاد باب عضويته لبلدان أوروبا الوسطى والشرقية، في السنة الماضية في لكسمبرغ، فإنه تغلب في النهاية على ميراث القارة التي كانت منقسمة. ونأمل أن تحتفظ عملية التوسيع بزخمها الحالي وألا يجري تعويقها بأي معايير غير الاستعداد الذاتي لكل بلد مرشح للعضوية.

وأوروبا ظلت تساهم في الأمن العالمي. إلا أنها لا تزال بحاجة إلى تنظيم بيتها من الداخل. وإحدى أكثر مشاكل الأمن الأوروبي تعقيدا إدارة آثار تقسيم يوغوسلافيا السابقة، وعلى وجه الخصوص استعادة سلم ذاتي الاستدامة في البوسنة والهرسك، وتسوية الحالة في كوسوفو في جمهورية يوغوسلافيا السابقة. إننا نؤيد تأييدا تاما تنفيذ اتفاق دايتون للسلام، ونعتقد أنه ليس هناك حل أفضل. إن الأهداف العسكرية لاتفاق السلام تحققت بشكل عملي - وهذا دون شك واحد من أكبر نجاحات تنفيذ اتفاقات دايتون. إلا أن إحراز المزيد من التقدم على الجانب المدني لا يزال يعتمد على وجود دولي كبير في البوسنة والهرسك، ولا بد من الإبقاء عليه حتى تقام الدولة المرغوب فيها في نهاية المطاف. ولهذا لا تزال الجمهورية التشيكية تشارك في قوة تثبيت الاستقرار الدولية وتنفق موارد وطنية سواء على فرقتها العسكرية في قوة تثبيت الاستقرار أو في إعمار البوسنة والهرسك.

إن الكارثة الإنسانية الآخذة في التدهور في كوسوفو بسبب النزاع الجاري لا بد أن تعالج كمسألة هامة وعاجلة. وينبغي تذكير بلغراد بشدة بأنها تجاوزت حدود التسامح والشرعية. ونحن نرحب بإصدار قرار مجلس الأمن ١١٩٩ (١٩٩٨) الذي اتخذ بمقتضى الفصل السابع من الميثاق منذ ساعات قليلة. وفي رأينا، أن هذا القرار يؤذن بشكل مفيد بالخطوات الضرورية التي يتخذها المجتمع الدولي.

لقد أولت الجمهورية التشيكية بشكل تقليدي اهتماما كبيرا لعملية السلام في الشرق الأوسط، ونحن نشعر بقلق إذ نرى أنه لم يحرز تقدم كبير. وفي رأينا، أنه لا يمكن تأمين مستقبل إيجابي لهذه المنطقة إلا بإكمال عملية السلام بشكل ناجح، ونعتقد أنه يمكن إحياء العملية قريبا.

الجمهورية التشيكية تؤيد أيضا المسعى الذي يقوم به المجتمع الدولي لحل مشكلة قبرص. إن الوضع القائم الراهن غير مقبول. ونأمل أن تصبح قبرص دولة فدرالية متحدة وفقا لقرارات الأمم المتحدة المناسبة.

ونشعر بقلق عميق إذ نرى تدهور الأمن والحالة الإنسانية في عدد من البلدان الأفريقية، بما في ذلك في منطقة البحيرات الكبرى، وفي السودان وفي غيرها. ونؤيد تأييدا تاما جهود الأمم المتحدة وعملها مع منظمة الوحدة الأفريقية لتسوية النزاعات ووقف المعاناة الإنسانية في أفريقيا. وهناك تطورات إيجابية يمكننا أن نشهدها الآن تشمل الحالة المحسَّنة في سيراليون، التي تعد مصدر تفاؤلنا بالنسبة لمسألة أفريقيا. ونحن مستعدون للمساعدة في مختلف العمليات العاملة في أفريقيا، بما في ذلك إيفاد مراقبين لعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام ذات الصلة، وفي تنمية التعاون.

والمشاكل التي ظهرت مؤخرا في آسيا ذكرت أيضا. وهنا، نشعر بقلق ليس بسبب الأزمة الاقتصادية والمالية الإقليمية المستمرة والتجارب النووية فحسب، وإنما أيضا بسبب الكوارث الطبيعية العديدة التي تزهق الآلاف من الأرواح وتسبب خسائر مادية وبيئية كبيرة.

إن كارثة الإرهاب الدولي يجب أن تواجه بقوة وبالتعاون فيما بيننا جميعا، وهو ما نادى به الرئيس كلينتون ببلاغة في هذا المحفل قبل يومين. وهذه المهمة تقع في مقدمة اهتمامات كثيرين، ونعتقد أنه ينبغي للأمم المتحدة، باعتبارها المنبر العالمي، أن تؤكد مسؤوليتها. ونؤيد جميع المبادرات الرامية إلى حرمان الإرهابيين من أي دعم أو موارد، وعزلهم ومعاقبتهم بصرامة.

إن الجمهورية التشيكية، باعتبارها بلدا صغيرا، تهتم بشكل طبيعي بجميع الجهود الدولية الرامية إلى منع الصراعات المسلحة وحسمها. إننا ندعم عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام وجميع الجهود الرامية إلى زيادة فعاليتها. وأود أن أؤكد مجددا أن بلدي ملتزم بالإسهام أكثر فأكثر في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، وبرفع مستوى قواته للوفاء بالمتطلبات الجديدة. واسمحوا لي أن أنوه بارتفاع عدد الاعتداءات على الأفراد المشاركين في عمليات حفظ السلام والعمليات الإنسانية، وأن أنضم إلى النداء بإنزال العقاب الصارم بمرتكبي هذه الأعمال المخزية.

إننا نؤيد نزع السلاح النووي ونتطلع إلى القضاء التام على الترسانات النووية. ولهذا، نعتبر التجارب النووية التي أجراها في أيار/مايو ١٩٩٨ بلدان يعتبران من الدول غير الحائزة للأسلحة النووية خطوات سلبية بوضوح. إن الامتثال العالمي لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية خطوة منطقية على الطريق نحو نزع السلاح النووي، وكذلك الحال بالنسبة إلى التفعيل السريع لمعاهدة الحظر الشامل للتجارب. ومن ناحية أخرى، يشكل التقدم المحرز في مؤتمر نزع السلاح بجنيف نحو معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية أمرا مشجعا.

الجمهورية التشيكية تقدر عمل منظمة حظر الأسلحة الكيميائية في مجال نزع الأسلحة الكيميائية. ونحن مستعدون لمواصلة الإسهام في عمل المنظمة والتنفيذ الصارم لجميع التزاماتها المترتبة على الاتفاقية ذات الشأن. وفي الوقت نفسه، نؤيد جميع الجهود الرامية إلى تسريع المفاوضات الخاصة بنص بروتوكول التحقق، الذي من شأنه أن يدعم اتفاقية الأسلحة البيولوجية؛ ونعتبر البروتوكول آلية هامة تراقب تنفيذ الاتفاقية.

إن التوقيع على اتفاقية أوتاوا بشأن الحظر التام للألغام الأرضية المضادة للأفراد من جانب مائة دولة عضو تقريبا، بما فيها الجمهورية التشيكية، كان نجاحا كبيرا. والآن، كُفل دخول الاتفاقية إلى حيز النفاذ في وقت مبكر. إلا أن التنفيذ سيكون مهمة أكبر بالنسبة لنا. وبينما نستعد للتصديق على اتفاقية أوتاوا، لدينا رؤية واضحة للآثار المترتبة على الصعيد الوطني عن تنفيذها.

إن مجلس الأمن ما زال الهيئة صاحبة الكلمة الحاسمة في مسائل السلم والأمن. والجمهورية التشيكية تعتبر نفسها بين البلدان الإصلاحية، وتؤيد زيادة عدد أعضاء المجلس، في نوعي عضويته على السواء، الأمر الذي يكفل تمثيلا جغرافيا منصفا. وعلى وجه التحديد، لا نزال نؤيد تطلعات جمهورية ألمانيا الاتحادية واليابان في هذا الخصوص.

مما يخيب الأمل أنه لم تتحقق نتائج ملموسة بعد خمس سنوات من تناول الفريق العامل لهذه المسألة. بل على العكس من ذلك، يبدو أن الدول الأعضاء أصبحت أكثر تفرقا من ذي قبل بشأن المسألة. وللأسف، أن نفس الشيء ينطبق على مسألة تحسين وتبسيط أساليب عمل المجلس التي بدا التوصل إلى توافق آراء بشأنها قريبا قبل عام.

وفي رأينا أن الفريق العامل ينبغي أن يواصل عمله بهدف تحقيق اتفاق عام، لأقصى حد ممكن، حتى نهاية الألفية. ونرجو أن تسفر المحادثات في نهاية الأمر عن نتائج ملموسة يمكن إدراجها على جدول أعمال الدورة الخامسة والخمسين للجمعية العامة في إطار مفهوم جمعية الألفية.

تعلق الحكومة الجديدة في الجمهورية التشيكية أهمية كبيرة على قضية حقوق الإنسان. وفي كانون الأول/ديسمبر القادم سنحتفل بالذكرى الخمسين لإصدار الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، الوثيقة التي تؤثر بشكل كبير على المجتمع الدولي والعلاقات الدولية.

إن سجل الـ ٥٠ سنة الماضية كان دون شك مؤثرا بيد أن الطريق لا يزال طويلا وينبغي السعي فيه لتحقيق القبول العالمي المرغوب فيه لحقوق الإنسان وعدم تجزئتها. هذه الحالة المحزنة تتضح في أنه لا تزال توجد بلدان تحكمها أنظمة دكتاتورية تعاقب شعوبها لارتكاب "جرائم" سخيفة مثل توزيع الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، أو رفض الإفصاح عن مكان الحصول على مثل هذا "الإعلان المخرب" ومع ذلك فإن العقوبات الاقتصادية أو الحظر تبدو وسائل غير فعالة في دفع بلد ما إلى تعزيز حقوق الإنسان.

والاختتام الناجح للمؤتمر الدبلوماسي الذي عقد في روما في تموز/يوليه الماضي، والذي أسفر عن تشكيل المحكمة الجنائية الدولية يفعمنا بالأمل. إن اعتماد النظام الأساسي للمحكمة كان طفرة واضحة في ميدان القانون الإنساني وحماية حقوق الإنسان. ونحن ندرك أن هذا العمل ليس إلا مرحلة أولية في عملية طويلة تؤدي إلى وجود محكمة تؤدي عملها إلا أن الخطوة التي اتخذت في روما كانت حاسمة، أود أن أعرب عن شكرنا لحكومة إيطاليا لإسهامها الكبير في نجاح المؤتمر.

مما لا شك فيه أن التعاون في الميادين الاجتماعية والاقتصادية والإنسانية بالإضافة إلى بناء السلم والأمن، ينبغي أن يكون الشاغل الرئيسي للأمم المتحدة. وفي السنوات القليلة الماضية دارت مناقشات قوية بشأن المجلس الاقتصادي والاجتماعي ووظيفته، وشاركت الجمهورية التشيكية بنشاط في هذه المناقشات في غضون رئاستها للمجلس في ١٩٩٧. والتحديات التي تواجه المجلس الناشئة عن عولمة الصلات الاقتصادية وغيرها كانت هائلة. ومن ناحية أخرى كانت الإمكانيات الحقيقية التي تمكن الهيئة من تناول القضايا الكبيرة، محدودة. والآن يسعدنا أن نرى أن بعض التغيرات الواعدة بدأ يحدث.

تقدر الجمهورية التشيكية الاهتمام الذي توليه الأمم المتحدة لمسألة العولمة وأثرها على التنمية الاقتصادية والاجتماعية في مختلف بلدان العالم. وبالنسبة لبلدان كثيرة مثل بلدي، التي تمر اقتصاداتها بتحولات أساسية، يصطدم تناول آثار العولمة فيها بصعوبات مضاعفة. لذلك نرجو من الأمم المتحدة أن يكون لديها جدول أعمال واضح حول العولمة، ونشعر بالاطمئنان للدور الرائد الذي يقوم به الأمين العام.

لقد وعدت حكومة الجمهورية التشيكية في بيانها البرنامجي بتقديم دعم كبير لتقوية سلطة الأمم المتحدة. ونرحب بالنتائج التي تحققت حتى الآن في تنفيذ خطة الأمين العام لإصلاح الأمم المتحدة. إلا أن الكثير من صفقة الإصلاحات لا يزال دون حسم، ولا يزال عدد من الاقتراحات مطروحا على طاولة المفاوضات. وتدعم الجمهورية التشيكية الموافقة والتنفيذ السريعين لاقتراحات الإصلاح المتبقية. لكن أفضل البرامج المرسومة لن تسفر عن شيء إذا لم تتوفر الأموال اللازمة لتنفيذها. وأود، شأننا في ذلك شأن آخرين، أن أشدد على أن الحالة المالية للمنظمة تدعو إلى الانزعاج وأن أؤكد أن الانضباط فيما يتعلق بالإسهامات واجب علينا جميعا.

وننظر بترقب إلى جمعية الألفية المقترح عقدها في عام ٢٠٠٠ والتي دعا إليها ضمن آخرين الرئيس فاكلاف هافيل. إن مؤتمر قمة الألفية الذي سيعقد في إطارها يمكن أن يركز على التحديات التي ستواجهها الأمم المتحدة في الألفية القادمة وأن يحدد الاتجاهات والأهداف الرئيسية لأنشطة الأمم المتحدة في المستقبل. وبالإضافة إلى ذلك يمكن للمحفل الألفي غير الحكومي ذي الصلة أن يضطلع بدور هام. والإسهام الخاص للجمهورية التشيكية في هذا النقاش يمكن أن يكون في عقد مؤتمر تحت اسم "محفل ٢٠٠٠" في براغ في الشهر القادم يستهدف تسليط الأضواء على المشاكل العالمية التي تواجه البشرية على عتبة القرن الحادي والعشرين.

في الختام اسمحوا لي أن أعرب عن اعتقادي المخلص في نجاح عملية إصلاح الأمم المتحدة في نهاية المطاف. وأعتقد أننا جميعا نوافق على أن الأمم المتحدة، من خلال هذه العملية، ستخرج منظمة رائعة حقا مدعومة وقوية وأكثر قدرة من ذي قبل على حسم مشاكل العالم المعاصر، منظمة مفتوحة أمام جميع الراغبين في الإسهام في تنفيذ هذه المهمة الهامة.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الفرنسية): المتكلم التالي صاحبة المعالي السيدة لينا هيلم - فالين وزيرة الشؤون الخارجية في السويد، وأعطيها الكلمة.

السيدة هيلم - فالين (السويد) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): اسمح لي سيدي أولا أن أهنئ عن طريقكم رئيس الدورة الثالثة والخمسين للجمعية العامة بمناسبة انتخابه. وإنني أثق بأن عملنا الهام سيدار بطريقة بناءة للغاية. وأود أيضا أن أشكر الرئيس السابق السيد هينادي أودوفينكو على عمله المبدع المثابر في تحقيق توافق الآراء بشأن مقترحات الإصلاح الهامة التي قدمها الأمين العام لإصلاح الأمم المتحدة.

قبل أن أستطرد في إلقاء بياني أود أن أبلغكم بأن مجلس الأمن اعتمد بعد ظهر اليوم قرارا هاما بشأن الحالة في كوسوفو. هذا القرار رد حاسم على واقع شديد الوضوح. ويبين القرار ما ينبغي على بلغراد أن تفعله الآن لتحقيق حل سياسي ولتجنب كارثة إنسانية. وأفعالهم، لا أقوالهم، ستحدد ما يفعله مجلس الأمن بعد ذلك. كذلك ينبغي للألبان في كوسوفو أن يعملوا وفقا لمطالب القرار. وكعضو في المجلس، ورئيس له الآن، أقول إن السويد عملت باستمرار من أجل هذه الرسالة الواضحة التي يبعث بها مجلس الأمن. وأثق بأن هذه الرسالة ستجد آذانا صاغية متفهمة.

السويد تضم صوتها إلى البيان الذي أدلى به بالأمس زميلي النمساوي السيد ولفغانغ شوسيل، بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي.

يشكل الاضطراب الاقتصادي والفقر المستمر وتدهور البيئة خلفية قاتمة لهذه الدورة للجمعية العامة. وتشكل خلفية قاتمة أيضا الأزمات والصراعات والإرهاب وتفجيرات التجارب النووية وكذلك، بطبيعة الحال، الحالة السياسية والنقدية الفعلية التي تؤثر على الأمم المتحدة ذاتها.

إننا نستقبل إشارات إنذار مبكرة ولكن نادرا ما تعقب ذلك أعمال مبكرة. والانعزالية والانفرادية يمكن بسهولة أن تعودا إلى الظهور.

إن الكثيرين قلقون من جراء المصاعب التي يواجهونها في الوفاء بمقتضيات مجتمع دولي معولم. والجوانب الإيجابية للعولمة - التكامل والتقدم الاقتصادي - توفر أحسن فرص عرفناها حتى الآن لتحقيق السلام والديمقراطية والتنمية. وعندما لا تعترف التجارة والاقتصادات والأسواق المالية بأية حدود، فلا بد للسياسة أن تكون هي أيضا عالمية.

وعلى الأمم المتحدة أن تواصل إصلاح نفسها حتى تحافظ على أهميتها. وتقف حكومة السويد وقفة ثابتة وراء جهود الأمين العام لتبسيط عمل المنظمة، ولزيادة التركيز على أنشطتها الأساسية ولإدخال ثقافة إدارية صارمة ومتمشية مع تطور الزمن.

وليس بوسع الدول الأعضاء أن تنكص عن مسؤولياتها تجاه المنظمة. وإصلاح الأمم المتحدة ليس ممارسة لتخفيض التكاليف، بل هو ممارسة لجعل المنظمة أكثر فعالية. ولا يمكن إصلاحها تحت ظل التهديد بحدوث أزمة سياسية ومالية. وليس لأية دولة عضو الحق في وضع شروط للوفاء بالتزاماتها بموجب الميثاق. وعلى جميع الدائنين أن يدفعوا حصتهم المقررة عليهم، كاملة وفي أوانها وبدون شروط.

وسوف أتحدث اليوم عن خمسة مجالات أساسية للاستجابة العالمية، والتعاون الدولي، والعمل المشترك.

أولا، يجب علينا تعزيز التعاون لاستئصال الفقر. والفقر ليس مجرد نقص الموارد المادية، بل هو أيضا نقص في المعرفة وفي تأثير كل إنسان على حياته الذاتية وهو مسألة عدالة. والمبدأ المطروح هو مبدأ توافر حقوق وفرص متساوية للجميع. ومن المستلزمات الضرورية للنجاح في مكافحة الفقر، هو دخول الفقراء أنفسهم في شراكة تقوم على أساس أخلاق مشتركة وثقة متبادلة.

وهناك صلة وثيقة بين الديمقراطية والتنمية والسلام. فالبطون الخاوية ليست أساسا صالحا للديمقراطية. وينبغي الاعتراف بأمن الإنسان وأمن الكوكب الذي نعيش فيه بالدرجة نفسها التي يعترف بها بأمن الدول.

ومن المحتم وضع حد للفقر. فالاختلالات الكبيرة في التوازن الاقتصادي وعدم وجود البنية الأساسية للمجتمع المدني يولدان احتكاكا بين الأفراد وبين الجماعات وبين البلدان. ويؤجج التهميش نزاعات عنيفة. ولا يمكن أن يُنظر إلى الأمن أساسا في إطار مفهوم عسكري. فالتنمية

والتكامل الاقتصادي يؤديان دورا أكبر بكثير في توقي حدوث النزاعات الخطيرة.

وفي عالم تتزايد عولمته، تصبح مكافحة الفقر مسألة ذات مصلحة مشتركة، بل واجبا مشتركا. ونحن لا نستطيع، إلا على أساس التضامن، أن نخلق عالما يحترم تساوي كل شعوبه في الحقوق والقيمة. وسوف يتطلب ذلك جهودا لا تقتصر على البلدان الفقيرة، وإنما تشارك فيها البلدان الغنية.

ولذا يؤسفني أن أربعة بلدان فقط هي التي تفي بهدف الأمم المتحدة للمساعدة، وهو ٠,٧ في المائة من الناتج القومي الإجمالي. والسويد فخورة بأن تكون أحد هذه البلدان. أما الاقتصادات السبعة الكبرى فهي تُسهم في المتوسط، بنسبة ٠,١٩ في المائة فقط.

ولا تزال التجارة الحرة شيئا لم يتحقق كاملا بعد. والحواجز الباقية التي تحول دون استفادة البلدان الفقيرة من مزاياها النسبية، تؤتي نتائج عكسية ويجب إلغاؤها. وينبغي أيضا للسياسات التجارية للبلدان الصناعية أن تُسهل التعاون الإقليمي بين البلدان النامية.

ويجب تعزيز مبادرة ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالدين، إذ أن أزمة الديون تجعل الاقتصادات الضعيفة تدور في دوائر مفرغة. وقد ثبت أن النظام المالي الدولي لم يتواءم تواؤما كافيا مع الحقائق السياسية والاجتماعية.

وثانيا، يجب علينا أن نقوي التعاون من أجل تعزيز حقوق الإنسان. فالمجتمعات التي تحترم حقوق الإنسان أوطد استقرارا وسلاما. والقمع يولد التمرد، والعنف يولد العنف.

ونحن نحتفل في هذا العام بالذكرى السنوية الخمسين للإعلان العالمي لحقوق الإنسان. إن هذا الإعلان ولَّد الأمل في قلوب شعوب العالم كله. وألهم المدافعين عن حقوق الإنسان لكشف اللثام عن الانتهاكات التي تحدث في بلدانهم ذاتها. ويشجع الحكومات على اتخاذ خطوات لحماية ورصد احترام حقوق الإنسان. ولكن لا يزال هناك الكثير مما ينبغي عمله.

إن التعبيرات البدائية عن الثأر العام لا مكان لها في نظام قانوني متحضر. وقد ألغت أغلبية الدول الأعضاء عقوبة الإعدام الآن أو أوقفت تطبيقها. ويجري ذلك أحيانا استجابة للرأي العام، ولكن كثيرا ما يحدث أيضا بمبادرة من الزعامة السياسية، تساندها المعايير والأعراف الدولية.

إن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية تُشكل الأساس لمجتمع مستدام، ذي مشاركة ديمقراطية قوية. واستغلال الأطفال يُبرز أهمية هذه الحقوق بشكل حاد. وينبغي الاتفاق، في مؤتمر العمل الدولي القادم، على اتفاقية بشأن عمل الأطفال. وينبغي اتخاذ تدابير دولية ووطنية عاجلة لمكافحة أشد أشكال الاستغلال مدعاة للاشمئزاز - أي دعارة الأطفال.

واستخدام الأطفال جنودا هو انتهاك آخر أساسي ومتزايد الحدوث لحقوق الطفل. ومن الضرورات الجوهرية وضع مقاييس دولية تحظر تجنيد الأطفال الذين تقل سنهم عن ١٨ سنة، وأن يكون ذلك الحظر مشفوعا بتدابير عملية ووقائية لمساعدة وحماية الأطفال المحتاجين.

إن الحقوق المقررة في الإعلان العالمي تنطبق على الجميع. ولا بد من وضع معايير خاصة للمجموعات الضعيفة لكفالة مساواة تلك المجموعات بغيرها. ومبدأ عدم التمييز هو مبدأ ذو أهمية خاصة وأساسية للأفراد الذين ينتمون إلى الأقليات الإثنية أو اللغوية أو الدينية، أو للسكان الأصليين في أي بلد. وينبغي استكمال هذا المبدأ بآليات وطنية تكفل مشاركتهم الفعالة في المجتمع. ويندر أن توجد تدابير أشد أهمية من هذه لمنع حدوث النزاعات داخل الدول وبين الدول.

إن إقرار النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية في روما هو علامة على طريق النضال ضد الإبادة الجماعية، والجرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب. وسوف تُصبح السويد طرفا في النظام الأساسي، وأحث جميع الدول على أن تحذو هذا الحذو. فمن الأمور المحتمة سد الثغرة المتمثلة في الإفلات من العقوبة.

وثالثا، يجب أن نُعزز التعاون من أجل تعميق الديمقراطية. وينبغي أن يتزايد دور الأمم المتحدة في

قيادة الجهود المبذولة على النطاق العالمي لتقوية الديمقراطية وتعميقها. ومن الضرورات الجوهرية أن تكون المجتمعات المدنية منفتحة وتعددية، وأن تُشجع المساواة في المشاركة بين جميع النساء والرجال في الحياة السياسية؛ وكفالة استقلال وسائط الإعلام، وحرية الكلام وسيادة القانون.

ويعن لي أن الأوان قد آن للنظر بشكل منهجي في الكيفية التي يمكن بها أن تُصبح منظومة الأمم المتحدة ككل أداة تستعمل على نحو أشد فعالية لتعزيز الديمقراطية.

ولقد قال عمانوئيل كنت، منذ ١٧٩٥، مؤكدا الصلة القوية بين السلام والديمقراطية بقوله:

"إذا كان قبول المواطنين لازما لتقرير قيام حرب ما، فمن الطبيعي أن يتأملوا جميع ويلاتها قبل أن يربطوا أنفسهم بتلك اللعبة البالغة الخطورة" (السلام الدائم)

والديمقراطيات تسعى إلى الأمن بالتعاون مع بعضها البعض وليس عن طريق الردع - أي في العلن لا في السر. كذلك فإن الديمقراطيات لها سجل مشهود في تعاملها مع التوترات والانتفاضات الداخلية بدون لجوء إلى العنف.

ويُساعد تعزيز الديمقراطية على منع المنازعات العنيفة وذلك بالسماح بتباين الآراء والمصالح. فالثقافة الديمقراطية توفر الأساس للمصالحة.

والقيم المشتركة الكامنة في الديمقراطية توفر أيضا تربة خصبة للتعاون السلمي لبناء المجتمع. والتبادل الحر للأفكار والناس والبضائع يوجد الترابط والأعراف المشتركة. ويصبح المستقبل فرصة متقاسمة.

وهذا ثابت من التطورات التي حدثت في العقد الماضي في جوار السويد نفسها، في منطقة البلطيق. فعلى مدى نصف قرن كانت منطقة البلطيق خندقا عميقا يفصل الشرق عن الغرب. أما اليوم فإن البحر نفسه يوحد البلدان الحرة في ازدهار للتجارة وتعاون سياسي وصلات بين البشر.

ورابعا، يجب أن يُعزز التعاون وصولا إلى نزع السلاح. ففي أيار/مايو من هذا العام كشفت دولتان هما - الهند وباكستان - عن طموحاتهما النووية بإجراء سلسلة من التفجيرات التجريبية. وهذه التطلعات تُعرض السلم والأمن الدوليين للخطر وكذلك تفعل بالنسبة للاستقرار في المنطقة وللجهود الدولية الرامية إلى عدم الانتشار ونزع السلاح. وهذا هو السبب في أن السويد واليابان قدما مبادرتهما لإعداد قرار من مجلس الأمن يدين التجارب. وبعد عقد من بشائر الخير في ميدان عدم الانتشار النووي ونزع السلاح يعود طيف الأسلحة النووية إلى صدر الاهتمام.

إن حيازة الأسلحة النووية - في أي دولة - لا يمكن قبولها إلى الأبد كعمل مشروع. وفي ٩ حزيران/يونيه أصدرت مع زملائي من أيرلندا والبرازيل وجنوب أفريقيا وسلوفينيا ومصر والمكسيك ونيوزيلندا إعلانا وزاريا مشتركا بشأن الأسلحة النووية. وألححنا في الإعلان، على الدول الخمس الحائزة للأسلحة النووية والدول الثلاث القادرة على حيازتها أن تلزم أنفسها صراحة بالقضاء على أسلحتها النووية وقدراتها النووية، وأن تبدأ العمل فورا على اتخاذ خطوات عملية في هذا السبيل. كما حددنا سلسلة من تدابير التعزيز المتبادلة التي ترسم خريطة الطريق إلى عالم خال من الأسلحة النووية.

وفي دورة الجمعية العامة هذه ستتبع الدول الثماني الإعلان بمشروع قرار. وهذه المبادرة قدمت بالفعل من على هذه المنصة. ونحن ندعو جميع الدول الأعضاء إلى الانضمام إلينا تأييدا لمشروع القرار المذكور، وننادي في جملة أمور بانضمام جميع الدول إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، وإلى إنفاذ اتفاقية ستارت الثانية والتفاوض على ستارت الثالثة والإنهاء الفوري لحالة التأهب في الأسلحة النووية وسحب الأسلحة النووية غير الاستراتيجية.

ومطلوب على وجه السرعة إيجاد قوة دفع جديدة وقوية لاستعادة الزخم لنزع السلاح النووي. ومن الضروري أن يقاوم الاتجاه إلى إيلاء أهمية جديدة للأسلحة النووية. فيجب ألا تعطى لهذه الأسلحة أهمية زائدة في التخطيط الدفاعي وألا يُنظر إليها كوسيلة للرد على تهديدات من أسلحة أخرى للدمار الشامل.

والعالم محتاج إلى برنامج دولي جديد للنزع الكامل للأسلحة النووية. وعلينا في الوقت نفسه أن نُضاعف جهودنا لتخليص العالم من الأسلحة البيولوجية والكيميائية.

كما أن تهديد الإرهابيين باستخدام أسلحة الدمار الشامل يزيد من إلحاح الحاجة إلى جهود نزع السلاح. والالتزام الصارم بالاتفاقات الدولية وبالتحقق المُعزز وبمراقبة تدمير الأسلحة يُعتبر جزءا من استراتيجية طويلة الأمد لمناهضة الإرهاب.

ويجب مواصلة وضع نُظم دولية للمراقبة بغية الحد من نقل التكنولوجيا التي يمكن أن تُستخدم في إنتاج أسلحة الدمار الشامل والأسلحة الأخرى.

ويُشكل انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة تهديدا خطيرا للسلام والأمن والتنمية. فلطالما كانت تلك الأسلحة السبب الرئيسي في الإصابات في معظم المنازعات الأخيرة المدرجة على جدول أعمال الأمم المتحدة.

وينبغي أن تُصبح التدابير العملية والملموسة - كالتجميع والتخزين المأمون والتدمير في سياق عمليات حفظ السلام - محور التركيز عند التعامل مع الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. ولذا فالحكومة السويدية تؤيد مبادرة مالي الداعية إلى الوقف المؤقت في غربي أفريقيا لإنتاج ونقل تلك الأسلحة.

وأود أن أعرب عن ترحيبي الحار بقرب نفاذ اتفاقية أوتاوا. فهذه خطوة هامة في الكفاح ضد بلاء الألغام الأرضية المضادة للأفراد وسيلزم بذل جهود متضافرة لكفالة التنفيذ الكامل للاتفاقية وانضمام أكبر الدول العسكرية إليها.

وخامسا، يجب أن نُعزز التعاون لمنع المنازعات المسلحة. فالسلام المستقر لا ينقلب فجأة إلى نزاع مسلح. والحرب تنشب عادة بعد فترة من التدهور التدريجي. وللوقاية أفضل آفاق النجاح في أول المراحل الممكنة لهذه العملية.

والحاجة جلية إلى عمل مبكر. ومع هذا لا تتخذ القرارات إلا في مرحلة متأخرة، وكثيرا ما تتخذ بعد فوات الأوان. وثمة قوى عاتية تعمل على عرقلة العمل المبكر - وهي تتستر خلف دعاوى السيادة والرأي العام والمصالح الوطنية؛ وهي قوى تحدد الأمن على أنه الاستقرار والنظام بدلا من بحث الأسباب الكامنة وراء المنازعات.

وبعد العمل في مجلس الأمن لنحو عامين أصبحنا أكثر اقتناعا من ذي قبل بالحاجة الملحة لبناء الالتزام السياسي بالتدابير الوقائية وبتطوير وشحذ وتنقيح الأدوات الوقائية. وهذه مسألة إرادة سياسية. وهي مسألة تخصيص موارد. وهي تتعلق بإيجاد الحلول التي تستدام على الأجل الطويل حتى وإن أرادت الدول القوية تركيز الاهتمام على الاحتياجات القصيرة الأجل وحدها.

والمسؤولية الوطنية عن درء المنازعات مسؤولية أساسية. فالقانون الدولي يحمل كل دولة المسؤولية عن سلوكها الدولي. وينبغي أن يتوقع من الدول أن تسأل عن إجراءاتها الداخلية التي كثيرا ما تكون لها عواقب خارجية هامة. وينبغي أن تعني السيادة المسؤولية والمساءلة.

ودرء المنازعات مسؤولية دولية أيضا، ولدى الأمم المتحدة صفيفة كبيرة من أدوات العمل الوقائي. وقد استفادت أيضا دروسا من السلسلة الطويلة من عمليات حفظ السلام.

وقد استجد الآن جيل جديد من عمليات حفظ السلام، كثيرا ما تختلط فيه بشكل مرن عناصر مدنية وعسكرية ومن الشرطة. والخدمة الدولية مهمة رئيسية من مهام القوات المسلحة السويدية، وتزداد أهميتها أيضا بالنسبة للشرطة السويدية.

ولكي تُصبح الأمم المتحدة فعالة، وخاصة مجلس الأمن، يجب أن تعمل بشكل فوري ومتحد وفي وحدة مع الجهات الإقليمية الفاعلة.

وقد حددت عدة منظمات إقليمية من بين مهامها الرئيسية منع الصراعات وتسوية المنازعات بالوسائل

السلمية. والشبكة المتعاظمة من منظمات الأمن الأوروبية مثال على ذلك، والتعاون بين الدول الأفريقية مثال آخر.

إن التعاون مع الأطراف الفاعلة الإقليمية مسألة حيوية ولكنها معقدة في المنطقة الرمادية المتنامية في صراعات اليوم - والتي تكون محلية من حيث منشئها ولكنها دولية في تأثيرها. وهي كثيرا ما تورط بلداننا مجاورة، إما كمستقبلة للاجئين، أو موردة للأسلحة، أو حتى مشاركة في النزاع. وفي هذه الحالات يجب أن تكون الأمم المتحدة أمينة على مبادئها العالمية، ومع ذلك يجب عليها أيضا أن تهتدي إلى سبيل لإشراك الأطراف الإقليمية الفاعلة في الحلول السلمية التي تضمن للجميع مصالحهم الأمنية المشروعة.

وعندما تكون القيادة الإقليمية متوفرة ينبغي أن يقتصر دور الأمم المتحدة على تقديم الدعم، وعندما تكون هناك حاجة إلى عمليات سلم عسكرية دولية يكون دورها هو الإذن بها ورصدها. وفي غيبة القيادة الإقليمية يجب على الأمم المتحدة أن تكون مستعدة لتولي القيادة.

لقد أبرزت خمسة مجالات وأهداف أساسية للأمم المتحدة، وهي: القضاء على الفقر، وتعزيز حقوق الإنسان، وتعميق الديمقراطية، وتحقيق نزع السلاح، ومنع النزاعات المسلحة.

ومع هذا فإن تفرد الأمم المتحدة وقوتها لا يكمنان في أي ميدان بعينه من ميادين الأنشطة، بل في إجمالي هذه الأنشطة مجتمعة. فالسلم والأمن والديمقراطية وحقوق الإنسان والعدالة الاجتماعية والإغاثة الإنسانية والتنمية المستدامة والوقاية تشكل جميعها كلا لا يتجزأ.

وفي وقت حافل بالتحديات السياسية والمالية الصعبة التي تواجه منظمتنا، من المهم أن نفصح عن توقعاتنا وأولوياتنا. وسيكون علينا أن نعمل بجد كيما نمكن الأمم المتحدة من تحقيق إمكاناتها. ونحن ندين للأمم المتحدة - ولبعضنا البعض - بأن نتيح لها الفرصة لكي تنجح.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الفرنسية): أعطي الكلمة الآن لمعالي وزير خارجية أيرلندا، السيد ديفيد أندروس.

السيد أندروس (أيرلندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): اسمحوا لي في البداية أن أتوجه إلى السيد أوبيرتي بتهانينا الحارة على انتخابه رئيسا للجمعية العامة في دورتها الثالثة والخمسين. ويسعدنا على وجه الخصوص أن نرى في سدة الرئاسة وزير خارجية أوروغواي، البلد الذي تمتعت أيرلندا معه دوما بأقوى علاقات الصداقة. وستكون خبرته الثرية في عالم السياسة والتعليم والدبلوماسية والقانون خير عون للجمعية العامة وهو يدير أعمالها للعام المقبل.

وأود أيضا، باسم الشعب الأيرلندي، أن أتوجه بإشادة خاصة إلى الأمين العام على القيادة المتروية والحازمة التي جلبها معه من القارة الأفريقية ليتولى بها منصبه الحافل بأكبر التحديات.

إن الالتزام بعمل هذه المنظمة جزء أساسي من سياسة أيرلندا الخارجية ومن مكانتها في العالم. والشعب الأيرلندي يؤيد بقوة ذلك الالتزام. ذلك أننا نشعر بصلات وثيقة تربطنا بالأمم المتحدة. وإلى جانب العديد من البلدان التي تماثلنا في التفكير، سعينا جاهدين إلى دعم وتطوير الدور العالمي الذي تؤديه المنظمة من أجل تعزيز السلام والتنمية والتعاون الدولي وحقوق الإنسان. ونرى أن هذه المقاصد مترابطة في الميثاق ومترابطة في الواقع.

وفي كل مكان حولنا، وجنبا إلى جنب مع التطور التكنولوجي والمادي السريع، نرى في كل منطقة من مناطق العالم ظلال الشك وعدم اليقين وانعدام الأمن والنزاع.

وقد استرعت انتباهنا هذا العام الصعوبات الاقتصادية والمالية الحادة التي تحيق بالأسواق المتقدمة النمو والأسواق البازغة وكذلك الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقال. ولم تتضح بعد كل الآثار المترتبة على هذه الصعوبات، والتي تطالنا جميعا.

وهناك ما يزيد على بليون من البشر يصارعون من أجل البقاء ولو بأقل من دولار في اليوم. والتردي البيئي والكوارث الطبيعية تعصف دون داع بأمم بأكملها. ومن قبيل الفحش أن مستويات تفوق الوصف من الموارد تحول، في الوقت ذاته، للإنفاق على تجارة توريد السلاح وترسانات السلاح الكبيرة إلى حد لا مبرر له، في أجزاء من العالم لا تكاد تطيق تحمل هذه النفقات. ولا يزال

يتعين احترام حقوق الإنسان احتراما تاما في جميع المناطق.

وأعتقد أن هذه الحقائق تعد من بين الأسباب الجذرية الكامنة وراء النزاعات التي تواجهنا اليوم. وإذا أردنا أن نفتتح الألفية الجديدة بفرص حقيقية للتخفيف من حدة حالات النزاع هذه، فيتعين علينا معا أن نعالج تلك الأسباب الجذرية؛ والوقاية هي دائما أفضل من العلاج وبالقطع أقل تكلفة.

وكما ذكر زميلي السويدي، فقد تكلمت الرئاسة النمساوية وخاطبت الجمعية العامة باسم الدول الخمس عشرة الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، وأعربت عن موقفنا من قضايا عديدة. ومع ذلك، سأركز ملاحظاتي على عدد من القضايا التي تتسم بأهمية خاصة بالنسبة للبلد الذي أمثله.

ينبغي لنا جميعا أن نسلم بأنه لا يمكن أن يكون هناك سلام أو أمن حقيقي بدون تنمية. فالتنمية هي مسألة تتعلق بالكرامة وبتزويد المعوزين في كل مكان في العالم بفرصة للعيش حياة أفضل الآن، ولآفاق أفضل لأبنائهم، وهو مطلب ليس بعزيز. ومع ذلك فإن تحقيقه يتطلب شراكة جديدة قوامها المشاركة والالتزام الدوليان. وعلينا جميعا أن نتحلى بالتصميم المشترك على إزالة حوائط الاستبعاد والتهميش التي تقسم عالمنا.

والشراكة الجديدة يجب ألا تعالج مسألة تدفقات المعونة فحسب، بل أن تعالج أيضا مشكلة الدين المعوقة. كما يتعين أن تساعد البلدان النامية على المشاركة، على أساس منصف، في الاقتصاد العالمي. والتعاون الإنمائي لا يعني مجرد تخفيض مستويات الفقر غير المقبولة. فجميع البلدان المتقدمة النمو والنامية على حد سواء، عليها معا أن تعالج الأولويات المشتركة التي تؤثر على بلداننا وشعوبنا كافة. ووجود نهج متكامل في هذا الصدد أمر مطلوب حسبما ذكر متكلمون سابقون.

وفي هذا السياق، أرحب على وجه الخصوص بالتقرير الملهم الذي قدمه الأمين العام عن أسباب النزاع في أفريقيا والتنمية المستدامة فيها - والذي رحبت به اليوم فعلا في إحدى اللجان. وسوف نعمل بنشاط مع دول أعضاء أخرى لضمان أن يحظى هذا التقرير بالاستجابة البناءة القوية التي يستحقها.

وإذا سمحتم لي، سألمح للحظة إلى برنامج أيرلندا للتعاون الإنمائي. فبالنسبة لمساهمة أيرلندا، يمكنني أن أقول بشيء من الفخر إن لدينا واحدا من أسرع برامج التعاون الإنمائي نموا في العالم. فالحكومة الأيرلندية ملتزمة بتحقيق الهدف الذي حددته الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية الرسمية، وهو ٠,٧ في المائة من الناتج القومي الإجمالي، وأعتقد أنه من باب الانصاف أن نقول إننا مصممون تماما على إحراز مزيد من التقدم صوب هذا الهدف في السنوات المقبلة.

وفي الأسبوع الماضي وافقت حكومتي على مجموعة متكاملة من تدابير تخفيف عبء الديون لصالح البلدان النامية، سواء في الميدان المتعدد الأطراف أو الثنائي، بلغت في مجموعها قرابة ٤٦ مليون دولار، وهو مبلغ لا يستهان به بالنسبة لبلد في حجم أيرلندا، وأعتقد أن هذا التدبير يدلل على صدق نوايانا في كل مجال التعاون الإنمائي هذا.

وبالنسبة لأيرلندا، فإن دعم التعاون الإنمائي يعني بالضرورة دعم الأمم المتحدة في هذا المجال الحيوي. والأمم المتحدة ليس لديها إلا الموارد التي تعطيها إياها الدول الأعضاء. وينبغي أن تعكس هذه الموارد التزامنا السياسي بمواجهة التحديات. ولهذا فإن تناقص المساهمات في الموارد الجوهرية لصناديق الأمم المتحدة وبرامجها ووكالاتها هي مصدر انشغال عميق وكبير.

وأيرلندا من جانبها قد زادت بشكل كبير من مستوى التزامها. ويسعدني أن أقول إن برنامجنا للمساعدة الإنمائية يدعم الآن ٣٢ صندوقا وبرنامجا ووكالة تابعة لمنظومة الأمم المتحدة. وكان عددها ١٣ قبل خمس سنوات فقط. وأتعهد أمام هذه الجمعية بمواصلة دعم أيرلندا للمنظمة في هذا الصدد.

ومرة أخرى، فإن مسألة نزع السلاح ونزع السلاح النووي أثارتها زميلتي السويدية التي تكلمت قبل. وقد أتاحت نهاية الحرب الباردة فرصة فريدة للمجتمع الدولي للتوصل إلى القضاء النهائي على الأسلحة النووية ولتحقيق

عالم خال من الأسلحة النووية. ومع ذلك فإنه وإن كانت السنوات العشر الماضية قد شهدت خطوات هامة نحو تخفيض الترسانات النووية، فإنه لم يكن هناك التزام واضح من جانب الدول الحائزة للأسلحة النووية بالانتقال العاجل إلى نزع السلاح النووي كما هو مطلوب بموجب معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية.

ومناداة أيرلندا بنزع السلاح النووي ثابتة ولا تكل. وكنا من أقوى المناصرين لتحقيق أهداف معاهدة عدم الانتشار النووي التي اقترحتها أيرلندا عام ١٩٥٨ وصاغتها في ذلك الوقت. وعلينا أن نبدأ في اتخاذ خطوات أساسية محددة الآن لتنفيذ معاهدة عدم الانتشار تنفيذا عالميا وغير تمييزي. ولا يمكننا أن ندخل الألفية الثالثة متوقعين أن الأسلحة النووية ستعتبر أسلحة شرعية لأجل غير مسمى.

ولهذا فقد انضمت أيرلندا هذه السنة إلى سبع دول تشاركنا في تفكيرنا، وهي البرازيل وجنوب أفريقيا وسلوفينيا والسويد ومصر والمكسيك ونيوزيلندا، للشروع في إصدار إعلان "نحو عالم خال من الأسلحة النووية: الحاجة إلى جدول أعمال جديد". والخطوات التي يدعى إليها في جدول الأعمال الجديد تقوم على افتراض التزام جلي لا لبس فيه تتعهد به الدول الخمس الحائزة للأسلحة النووية بالاشتراك في مفاوضات لنزع السلاح النووي في إطار جديد تماما. وتقوم هذه الخطوات أيضا على افتراض التزام مماثل من جانب الدول الثلاث القادرة على حيازة الأسلحة النووية، وهي الهند وباكستان، وبطبيعة الحال إسرائيل، وهي ليست أطرافا في معاهدة عدم الانتشار.

وتتيح دورة الجمعية العامة هذه فرصة فريدة لإعطاء فحوى لاقتراحات مثل الاقتراحات الواردة في الإعلان الوزاري المشترك الصادر في ٩ حزيران/يونيه. ولذلك فقد أعددت وزملائي مشروع قرار يحتوي على جدول أعمال يهدف إلى القضاء على الأسلحة النووية قضاء مبرما ونهائيا. ونرجو من الجمعية العامة أن تنظر فيه في اللجنة الأولى وتعتمده.

وفيما يتعلق بمسألة الألغام الأرضية، كان من محاسن الصدف أني ترأست في الأسبوع الماضي مؤتمرا عن الألغام الأرضية في دبلن، حيث عقد في عاصمة بلدي اجتماع للحملة الدولية لحظر الألغام الأرضية بهدف إنشاء جهاز رصد للألغام الأرضية قاعدته هي المجتمع المدني. وتلقينا الأنباء السارة بأن التصديق الأربعين على اتفاقية الألغام الأرضية قد تم مؤخرا. ولدينا الآن حظر كامل متفق عليه ويمكن أن نعقد العزم على استئصال هذه الأجهزة المشينة وعواقبها.

والتأخير الذي لا مبرر له في معالجة مسألة الألغام الأرضية كان فشلا فاضحا من جانب المجتمع الدولي في المعالجة الحاسمة لمسألة أساسية بالنسبة للتنمية وتمس أمن البشر. وثمة مثال آخر وهو استمرار الإنفاق على الأسلحة في بعض البلدان بما يتجاوز الإنفاق الاجتماعي بكثير. ويجب إيقاف هذا الوضع وكبح جماح ما يدعمه من اتجار في الأسلحة. وأود بصفة شخصية أن أرى هذا الوضع وقد توقف وقضي عليه.

وفيما يتعلق بمسألة حقوق الإنسان، فإن أحد الأسباب الجذرية الأخرى المتفشية للنزاع وعدم الاستقرار هو عدم إيلاء الاحترام الكافي لنفس هذه الحقوق التي أتكلم عنها. وهناك أمثلة معينة كثيرة للغاية على انتهاكات حقوق الإنسان في كل منطقة في العالم. وهناك بشائر أمل، في نيجيريا وتيمور الشرقية مثلا، إلا أن الحالة لا تزال قاتمة في أماكن أخرى.

وفي هذه الذكرى السنوية الخمسين لصدور الإعلان العالمي لحقوق الإنسان ينبغي أن نؤكد من جديد التزامنا الجماعي بتعزيز احترام هذه الحقوق والحريات عن طريق تدابير تقدمية وطنية ودولية لضمان الاعتراف بها ومراعاتها على الصعيد العالمي. وأرى أن الإعلان العالمي يحظى اليوم بنفس الأهمية التي كان يحظى بها قبل خمسة عقود عندما صاغه ممثلو البلدان المتقدمة النمو والنامية بإسهام هام من جانب أعضاء المجتمع المدني. وهو مقياس عالمي في هذا المجال.

ولدينا جميعا أسئلة تحتاج إلى رد. وقد يكون أولها هل كنا على مستوى المعايير التي نص عليها الإعلان العالمي؟ وما هي الخطوات التي اتخذناها انطلاقا من الإعلان وبرنامج العمل اللذين اعتمدا بتوافق الآراء في مؤتمر فيينا قبل خمس سنوات وأكدا مرة أخرى، وبصفة خاصة، على الحق في التنمية؟ هذه هي بعض الأسئلة التي

يجب أن نطرحها على أنفسنا في الدورة الحالية للجمعية العامة.

وبالنسبة لمسألة عقوبة الإعدام، هناك قضية هامة أخرى من قضايا حقوق الإنسان وهي سوء استخدام عقوبة الإعدام. وأيرلندا تواصل العمل من أجل إلغاء عقوبة الإعدام على الصعيد العالمي. وقد أثلج صدورنا أن هيئة حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة تطرقت مباشرة لهذه القضية مرة أخرى في دورتها الرابعة والخمسين التي عقدت مؤخرا.

ونرحب أيضا باعتماد النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية في المؤتمر الدولي الذي استضافته إيطاليا على نحو فعال في تموز/يوليه. وهذا معلم بارز بالفعل. فليس هناك أحد، ولا يجب أن يكون هناك أحد، فوق القانون. ويحدونا الأمل الوطيد في أن يبدأ سريان هذا النظام الأساسي في أقرب وقت ممكن وأن تنضم كل دول العالم إليه.

وأخيرا أود أن أضم صوتي إلى غيري من الكثيرين الذين يقدمون الدعم والتشجيع للأمين العام والمفوض السامي لحقوق الإنسان. ويجب أن يظل تعزيز التعاون الدولي في هذه المجالات الرئيسية أحد الأولويات القصوى لهذه المنظمة العظيمة.

وفيما يتعلق بمسألة منع الصراع، أتناول الآن صيانة السلم والأمن الدوليين، وهي بطبيعة الحال المسؤولية الرئيسية للأمم المتحدة وهدفها الرئيسي. والخبرات المؤلمة لهذا العقد، وبخاصة في يوغوسلافيا السابقة وأفريقيا والشرق الأوسط، تدفع إلى الكثير من محاسبة النفس، وبطبيعة الحال إلى كثير من التحليل.

في كوسوفو نشهد كارثة إنسانية يمكن أن تعيد ما حدث من رعب في البوسنة. وينبغي للمجتمع الدولي أن يتخذ الإجراءات الفورية والفعالة في إطار الأمم المتحدة لضمان عدم تحقيق أسوأ مخاوفنا.

وهناك كارثة إنسانية أخرى تواجهنا في السودان. وقد شاهدت بنفسي مؤخرا المعاناة الفظيعة التي يتعرض لها الشعب هناك. وزرت بؤرة المجاعة في أجيب في جنوب السودان، بعد ثلاث ساعات قطعتها لكي أصل إلى هناك من مدينة تدعى لوكيتشوكيو في شمال كينيا كانت منطقة تجميع المعونة المقدمة لهذا الجزء من جنوب السودان الذي عصفت به الحرب بقسوة. ومن غير المقبول أن نسمح لهذه المأساة بالاستمرار. وإحدى النتائج الأساسية هنا أيضا الحاجة إلى التصدي لأسباب الصراع، لا لأعراضه فحسب. ومن الضروري التحلي ببعد النظر والقدرة على التكيف.

وفي هذا الصدد، أرحب بصفة خاصة بتأكيد الأمين العام على الحاجة إلى معالجة الأسباب الأساسية للصراعات بكل أنواعها المعقدة. ونحن نؤيد تدعيمه لآليات الأمم المتحدة للإنذار المبكر واعطاءه الأولوية للدبلوماسية الوقائية. ويجب دعم نواحي القوة والقدرات الكثيرة للأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية في مجال منع الصراع وتركيزها بحيث تحقق استخداما أكبر للموارد.

والجمعية العامة من جانبها تؤكد بشكل أكبر على منع الصراع. وقد أثنت ثناء حميدا على جهود منظمة الوحدة الأفريقية واعترفت بمساهمة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، وهي منظمة إقليمية تؤيدها أيرلندا تأييدا تاما.

وفيما يتعلق بمسألة حفظ السلام في هذه الذكرى السنوية الخمسين لإنشاء قوات الأمم المتحدة لحفظ السلام، أود أن أشيد بالقائمين على حفظ السلام الذين يعملون لدى المنظمة في الوقت الحالي. فهم يضطلعون بذلك في معظم الأحيان في ظل ظروف خطرة وصعبة جدا. وهناك عدد كبير منهم ضحى بحياته. ومنذ عام ١٩٥٨ وأيرلندا في طليعة عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. وقد عمل في هذه الفترة حوالي أربعين ألفا من جنود حفظ السلام الأيرلنديين لدى المنظمة في مختلف أنحاء العالم. وقد ضحى ٧٥ من مواطني بلدي الأيرلنديين بحياتهم.

إن أيرلندا واحدة من أكثر الدول الأعضاء إسهاما بالقوات. وقد قامت رئيسة جمهوريتنا السيدة ماري مكليس، بزيارة أبنائنا من جنود حفظ السلام في لبنان، وذلك في مهمة من أولى المهام الرسمية التي قامت بها. وهذا يؤكد مرة أخرى، التزام أيرلندا الفعال بإحلال السلام في ذلك الجزء من العالم. ولا يزال العالم بحاجة الى حفظ السلام بواسطة الأمم المتحدة، ولكن عملياته يجب أن تستند الى ولايات سليمة والى دعم سياسي ومالي وطيد.

وقد ذكر زملائي مسألة إصلاح الأمم المتحدة. واعتقد أن الخطوة الأولى في هذا السبيل هي حشد الإرادة السياسية لمعالجة أسباب الصراع وانعدام الأمن، وهي أسباب متداخلة، ولا بد من تعزيز الأمم المتحدة كمؤسسة ومنحها الموارد اللازمة للمضي قدما في أعمالها. وقيام الدول الأعضاء بالتمويل في الوقت المناسب شرط أساسي لذلك.

وتؤمن أيرلندا بأن عملية الإصلاح يجب ألا ينظر إليها باعتبارها عملية تخفيض للتكاليف. إذ ما يتبادر الى الذهن في هذا الصدد هو "التقليص" وهو تعبير مكروه. والأجدر بنا أن نتحدث عن زيادة فعالية المنظمة في الوفاء بمهامها المقررة في الميثاق، ولا سيما في كل من الميدان الاقتصادي والاجتماعية والإنساني. وإنني أعلن ترحيبي بالتقدم المحرز حتى الآن. وستستمر أيرلندا في العمل مع الدول التي تشاركها أسلوب تفكيرها لبناء شراكات فيما بين الأعضاء لكي يتسنى تحقيق تقدم فعلي.

ولدينا آراء فيما يختص بمجال إصلاح مجلس الأمن. وتنشيط الأمم المتحدة يستوجب إصلاح مجلس الأمن بحيث تتجلى فيه حقائق العالم المعاصر واحتياجاته. ونؤمن بأنه لا بد للمجلس أن يعمل على نحو أكثر شفافية، وبضرورة زيادة عدد أعضائه لضمان تمثيل أكثر إنصافا. ولهذه الغاية، انضممنا الى مجموعة من الدول التي تشاركنا أسلوب تفكيرنا، في تقديم عدد من المقترحات المحددة. وسنظل نعمل على التوصل الى نتيجة متفق عليها بشأن هذا الموضوع الشديد الأهمية لمستقبل منظمتنا.

وفيما يختص بمسألة ترشيح أيرلندا، فإن أيرلندا تعتقد أنه ينبغي إتاحة الفرصة لجميع الدول الأعضاء، الصغير منها، كأيرلندا، والكبير منها أيضا، لكي تمارس دورها في مجلس الأمن، وهو الهيئة التي أناط بها أعضاء المنظمة المسؤولية الرئيسية عن صون السلم والأمن الدوليين. ولعل الجمعية العامة تدرك أن أيرلندا قدمت ترشيحها لشغل مقعد غير دائم في مجلس الأمن لمدة السنتين ٢٠٠١-٢٠٠٢. وقد عملت أيرلندا طوال فترة عضويتها في الأمم المتحدة على مد الجسور بين الدول الأعضاء. كذلك، فإن نهج أيرلندا عندما تصبح عضوا في مجلس الأمن، سوف يعبر عن مصالح مجموع الأعضاء بكل اتجاهاتهم.

وبوسعي أن أبلغ الجمعية أنباء طيبة عن أيرلندا الشمالية. وقد دأب أسلافي على اطلاع هذه الجمعية على جهودنا الرامية الى تعزيز السلام في أيرلندا الشمالية. ولذلك يسعدني كل السعادة أن أبلغ الجمعية عن فتح عظيم الشأن، ألا وهو الاتفاق الذي توصلت اليه الحكومتان البريطانية والأيرلندية وثمانية أحزاب أيرلندية شمالية في بلفاست في يوم الجمعة العظيمة الموافق ١٠ نيسان/أبريل ١٩٩٨.

ويمثل اتفاق الجمعة العظيمة بداية جديدة تاريخية في العلاقات داخل أيرلندا الشمالية، بين شمال الجزيرة وجنوبها وبين أيرلندا وبريطانيا. وقد جلب هذا الاتفاق لنا جميعا شعورا جديدا بالأمل. وبدأنا مسيرة طويلة للخروج من ليل مظلم ساده الشقاق والصراع، ودخلنا الى عالم النور الساطع المتولد عن الشراكة والانسجام. وإنني، وقد أمضيت نحو أربعين سنة أسعى في الحياة السياسية الى التشجيع على القيام بهذه الرحلة، سعيد بهذا التطور كل السعادة.

والاتفاق عبارة عن وثيقة مركبة، ومجموعة من الضوابط والتوازنات المرسومة بدقة، وهو يساوي بين الآلام والمكاسب. وإقامة ذلك التوازن بين آلام الجانبين ومكاسبهما، كان الى حد بعيد مهمة الأحزاب السياسية الرئيسية في أيرلندا الشمالية. فقراراتها اقتضت شجاعة سياسية وزعامة بلغت أقصى درجات الجدية والأصالة، وهذه أمور قدمت منها تلك الأحزاب الشيء الكثير. ولكن تلك القرارات لم يكن من الممكن اتخاذها بدون ثقة ورؤية أيضا - الثقة، حيث لم يكن هناك من قبل سوى الشك، والرؤية، حيث لم يكن هناك من قبل سوى المصلحة الذاتية. إن زعامة صانعي السلام في أيرلندا الشمالية تستحق ثناء عاطرا من هذه الجمعية.

ولقد مثل المشتركون جميع الأطراف في المسرح السياسي، وما تناولناه في المفاوضات كان طائفة مركبة من المشكلات والمناظير، ولكل منها جذورها العميقة في التاريخ. وكنا نعرف أنه إذا أردنا لهذه المسائل المتعارضة تناولا مرضيا، فسوف يكون الاتفاق النهائي نفسه مركبا عريض القاعدة ومتوازنا.

وكان تحقيق الاتفاق في هذه الظروف تحديا كبيرا بالنسبة لنا جميعا نحن الذين شاركنا في المفاوضات الطويلة الشاقة والصعبة. وباعتباري واحدا ممن كان لهم شرف القيام بدور في ذلك، يمكنني أن أؤكد أنه كانت هناك فترات في الأيام والليالي الطوال في كاسل بلدنغز، في بلفاست، بدا فيها النجاح وكأنه حلم بعيد المنال. ولكن تصميم الأطراف جميعها على عدم إضاعة الهدف كان أقوى من أية عقبة. وفي فجر يوم الجمعة العظيمة، أصبح حلم الاتفاق حقيقة في نهاية المطاف.

ومن الأمور الشديدة الأهمية أن الاتفاق أقره بشكل قاطع شعب أيرلندا، في الشمال والجنوب، في استفتاء أجري في الشطرين في نفس اليوم، ويحدث ذلك في جزيرة أيرلندا لأول مرة منذ عام ١٩١٨. وإحدى النتائج الهامة لهذا الإقرار الديمقراطي هو أنه لن يكون من الممكن أبدا بعد الآن استخدام اسم الشعب كمبرر لإراقة الدماء في بلدي وفي جزيرتي. ومن الآن فصاعدا يبدو واضحا أن القوة الشرعية الوحيدة هي قوة المنطق والإقناع.

إن اتفاق يوم الجمعة العظيمة يمثل المخطط الرئيسي الذي يحدد مستقبلنا، بل إنه قد يكون المخطط الرئيسي الذي يحدد مستقبل مناطق أخرى ولكن أي مخطط رئيسي لا يمكن أن يحقق الهدف المرتجى منه إلا إذا ترجمت كلماته الى أفعال. ويتمثل التحدي الكبير المقبل في عملية التنفيذ البالغة الأهمية، وهي العملية التي نعكف جميعا الآن على تناولها بنشاط. وقد وضعت بعض عناصر الاتفاق موضع التنفيذ بالفعل. فقد تم انتخاب الجمعية الجديدة لأيرلندا الشمالية، واحتل مقاعدها الأعضاء الـ ١٠٨. ويتمثل عصر الشراكة الجديد على نحو مثير في تعيين دافيد ترمبل، وصديقي العزيز سيمس مالون، وكل منهما يمثل التقليديين الرئيسيين، كرئيس للوزراء ونائب لرئيس للوزراء على التوالي. وقد بدأت الجمعية عملها على نحو مشجع وبناء. كما يجري العمل بشأن كثير من العناصر الأخرى في الاتفاق.

ولكن بناء المؤسسات وحده، على أهميته، لن يكون كافيا. فما حدث من فظائع مروعة في الصيف الماضي، الذي شهد حرق ثلاثة شبان حتى الموت على نحو مثير للرعب، وهم الأخوة زكون، وذبح ٢٩ شخصا بلا رحمة في أوماه يبرز حقيقة أن الاتفاق في حد ذاته لا يضمن السلام. وما هو مطلوب أكثر من أي شيء آخر هو ما يدعو اليه سيمس مالون من انتهاج سياسات جديدة. ولا بد أن يكون لب هذه السياسات هو التصميم على العمل بطريقة جديدة من أجل الصالح الأعم. وجميعنا لديهم دوائر انتخابية يمثلونها، ولكن علينا أن نجد سبلا جديدة لإقامة التوازن بين تلك المتطلبات وبين احتياجات المجتمع الأوسع. وهذا في رأي ما تعنيه الشراكة. وفي اعتقادي أن هذا هو كل شيء عن الشراكة. وهو يبين أيضا كيف يمكن بناء الثقة والمصالحة.

فإذا أريد للسياسات الجديدة أن تنجح في جزيرة أيرلندا، فعلينا أن نسعى الى إيجاد سبل جديدة، على أساس من الاحترام المتبادل، حتى يصغي كل منا الى الآخر؛ وطريقة جديدة للكلام مع بعضنا البعض، وسبل جديدة لكي يتفهم كل منا الآخر، ووسائل جديدة للعمل معا، وهو أمر شديد الأهمية.

إننا نوشك أن نشهد نهاية هذا القرن. ووجود منظمة الدول العظيمة هذه التي تكرس نفسها للسلام يعبر بجلاء عن اضطراب العقد. فقد تحقق قدر عظيم من التقدم، وتعين في الوقت نفسه دفع ثمن باهظ لذلك. وقد تعين على كل منا أن يكافح بطريقته الخاصة الغريزة الدافعة الى الحرب والشقاق. وتمثل تجربة أيرلندا صدى عاكسا لخبرات دول أخرى عديدة. ولقد حققنا رغبتنا في الاستقلال في أعقاب الحرب العظمى. وسودت صفحة ميلادنا كدولة، فظائع الحرب الأهلية. ولقد تغلبنا في جنوب الجزيرة على انقساماتنا، وحولنا خلافاتنا الى عمل سياسي سلمي وحققنا درجة ملحوظة من الرفاهية. أما في الشمال، فإن الانقسامات والمخاوف لم تجد رادعا لها. وقد ترعرعت وجلبت علينا عنفا استمر قرابة ثلاثة عقود.

وقد مكنتنا عملية السلام من مواجهة المخاوف والانقسامات التي تولد النزاع والتغلب عليها. إن الاتفاق هو الفرقان أو البشير الذي يؤذن بعهد جديد تصادف مع مقدم الألفية. وهو تقارب عظيم وتاريخي بين الوطنية والاتحادية. وقد تمكن جميع المشاركين في المفاوضات من إنجاز شيء عظيم معا. بيد أن من الضروري أن نقول لبعضنا البعض، مثلما أقول الآن مرة أخرى للجماعة الاتحادية، إننا نقر ببزوغ فجر عهد جديد، عهد لا بد فيه من إحلال حوار جديد وشراكة جديدة محل شعارات الفرقة القديمة والعبارات المثيرة القديمة.

وبروح السياسة الجديدة هذه تحديدا لا بد لنا أن نتصدى للصعوبات الجديدة التي ستنشأ حتما من وقت لآخر، بما فيها في الوقت الحاضر المشاكل المتعلقة بإنشاء هيئة "الظل" التنفيذية في أيرلندا الشمالية وتلك المتعلقة بالتسريح. ومن مصلحتنا نحن جميعا الذين نؤيد الاتفاق أن نحل المشاكل على نحو يرضي جميع المعنيين. فلو "كسب" جانب واحد، سيكون الجميع خاسرين. وكان ذلك هو النهج الذي كفل التوصل إلى اتفاق الجمعة العظيمة. لو "كسب" أحد الجوانب، يصبح الجميع خاسرين.

وأود أن أغتنم هذه الفرصة للإشادة بدور المجتمع الدولي في التوصل إلى اتفاق الجمعة العظيمة، وعلى وجه الخصوص، الدور الذي اضطلع به الرئيس المستقل، السناتور السابق جورج ميتشل من الولايات المتحدة الأمريكية، ورئيس وزراء فنلندا السابق هاري هولكري والجنرال جون دي تشاستلين من كندا. وقد قدموا مساهمة هائلة، ولا يزال الجنرال تشاستلين يقدم مساهمته. إن ما لقيناه من دعم وتضامن، عن طريق جهد شركائنا في هذه الجمعية، وخاصة جهد شركائنا في الاتحـــاد الأوروبي - رئيس اللجنة ورؤساء الاتحاد الأوروبي - كان مساهمة لا مثيل لها، مثلما كان الدعم الصادق والمشجع الذي وجدناه من أمين عام هذه المنظمة. ونحن نقدر ذلك أيما تقدير.

وأود، على وجه الخصوص، أن أسجل هنا امتناننا الخاص جدا لرئيس الولايات المتحدة، السيد بيل كلينتون، على التزامه الشخصي بقضية السلام في أيرلندا وعلى التضامن الفريد مع عملية السلام الذي أبداه في جميع الأوقات على امتداد فترة رئاسته. وقد اغتنم فرصة مخاطبته لهذه الجمعية يوم الاثنين الماضي ليذكر أيرلندا الشمالية وأيرلندا ثلاث أو أربع أو خمس مرات. وأعتقد أن ذلك دليل على نوع الالتزام الذي يبديه والذي سيظل يبديه إزاء عملية السلام في أيرلندا الشمالية.

وأخيرا، أود أن أبرز الدور المركزي والجوهري الذي اضطلع به كل من رئيس وزرائنا الأيرلندي برتي أهيرن ورئيس الوزراء البريطاني توني بلير في الأيام الختامية للمفاوضات، فقد كان دورهما الخاص تاريخيا، وفي رأيي الشخصي، كان دورا بطوليا.

وأود أن أقول إنه، انطلاقا من روح ميثاق هذه المنظمة، نحن على استعداد لرد جميل التضامن الذي أبداه المجتمع الدولي إزاءنا بأن نشاطر الآخرين دروس تجربتنا، إن كان ذلك مفيدا. وسيكون مصدر مزيد من الارتياح الهائل لأيرلندا، بوصفها عضوا ملتزما في الأمم المتحدة، لو أصبح اتفاق الجمعة العظيمة مفيدا في تسوية النزاعات في مناطق أخرى.

وأخيرا، ورغم ما للتضامن الدولي من أهمية، فإن الواقع بالنسبة لنا في أيرلندا، كما هو الحال في غيرها، إن المسؤولية الأولى تقع علينا نحن. وهل لي أن أشير هنا إلى كلمات ألهمت الكثيرين لمؤلف معروف جيدا:

"على البشرية أن تتذكر أن السلام ليس هبة اللّه لمخلوقاته؛ إنما هو هبتنا لبعضنا البعض".

وباتفاق الجمعة العظيمة، نعمنا في أيرلندا بهبة السلام. ونحن نفعل ذلك انطلاقا من روح ميثاق الأمم المتحدة. والتحدي الماثل أمامنا الآن هو أن نكفل انتقال تلك الهبة إلى أبنائنا وإلى أبنائهم من بعدهم. وأنا موقن من أن أعضاء هذه الجمعية سيكونون معنا ونحن نواجه ذلك التحدي الخاص ونتصدى له.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الفرنسية): المتكلم التالي على قائمتي هو وزير خارجية الجمهورية الدومينيكية، معالي إدواردو لاتوري.

السيد لاتوري (الجمهورية الدومينيكية) (ترجمة شفوية عن الاسبانية): تود الجمهورية الدومينيكية أن تعرب عن امتنانها لبادرات التضامن التي أبدتها البلدان الصديقة فيما يتعلق بآثار مرور إعصار جورج الرهيب، الذي ضرب بلدنا بالأمس. علاوة على ذلك، فإننا نتوجه بالنداء طمعا في كرم المجتمع الدولي لتقديم التعاون بغية مواجهة كل من الطوارئ المباشرة للسكان المتضررين من هذا الإعصار وفي عملية الإنتعاش الوطني.

ويود وفد الجمهورية الدومينيكية، بالنيابة عن الحكومة التي يرأسها الرئيس ليونل فرنانديز، أن يتقدم بأحر التهاني لرئيس الجمعية العامة، وزير خارجية أوروغواي، على انتخابه بجدارة لرئاسة الـدورة الثالثـــة

والخمسين، التي تنعقد في وقت تحدث فيه تغيرات هيكلية كبيرة في المجتمع العالمي وداخل منظمتنا. كذلك نود أن نتقدم بالشكر للسيد هينادي أودوفينكو، الذي ترأس مداولات الدورة السابقة للجمعية العامة بمهارة فائقة. ونعرب عن امتناننا أيضا للأمين العام، السيد كوفي عنان، على إخلاصه وجهوده لتوجيه المنظمة على درب التحديث والإصلاح، مما يمنحنا القوة ونحن نستقبل الألفية الجديدة.

إن التغيرات في واقع العالم الذي نعيش فيه تجعل من الضروري إعادة النظر في السياسة الدولية. وفي هذا الصدد، لا بد من تعزيز وتجديد الأمم المتحدة، بوصفها المحفل العالمي، وذلك بزيادة أنشطتها في مجالات مثل سلم الدول وأمنها، وحماية حقوق الإنسان والبيئة، والتعاون من أجل التنمية الاجتماعية - الاقتصادية والثقافية.

ويتعين على الأمم المتحدة، وفقا لمبادئها، أن تواصل التشجيع على برنامجها للإصلاح وتواصل تعميقه، مراعية في ذلك، لا مجرد تعقيد الواقع الراهن، وإنما أيضا وضع قواعد في المستقبل تهدف إلى تخفيف التهميش الاجتماعي والتوترات العرقية والدينية التي تهدد الأهداف ذات الأولوية المتمثلة في تحقيق السلم والتنمية لشعوبنا. وتعرب الجمهورية الدومينيكية عن تأييدها الثابت للمفاوضات والمشاورات بشأن برنامج الإصلاح. ونأمل أن تتوج العملية بحدوث تغيرات كبيرة في مختلف أجهزة الأمم المتحدة، تعزز فعاليتها وتنطلق بها لتصبح منظمة أكثر ديمقراطية وشفافية وتمثيلا. وسيكفل ذلك بالتالي قدرتها على بلوغ أهدافها الحالية.

ولحسن الطالع، تناقص الخطر المستمر للحرب النووية. ولكننا اليوم نواجه التحدي المتمثل في قيامنا معا، وعلى نطاق عالمي، بمكافحة الجوع، والمرض، وتدمير البيئة، وانتشار أسلحة الدمار الشامل، وبتشجيع التنمية المنصفة وقيام المجتمعات الحرة. كذلك لا بد لنا من أن نناضل لإرساء أسس النمو الاقتصادي.

وهناك مشاكل أمنية أخرى تتطلب اتخاذ إجراءات حاسمة، ألا وهي الإرهاب الدولي، والجريمة المنظمة، والاتجار غير المشروع بالأسلحة وبالمخدرات. ويجب أن نضع صكوكا يعتمد عليها لوضع حد لهذه الآفات وتحقيق مستويات مقبولة من الأمن لمواطنينا كي يتسنى لهم العيش في سلام. إن السياسات الأمنية مستوحاة من رؤيا لعالم ديمقراطي يمارس التضامن. ويجب إحلال الأمن على أساس قيام تعاون سياسي واقتصادي واجتماعي وبيئي. ويتطلب مبدأ المساواة في السيادة بين الدول، والاعتقاد بأن تضارب المصالح يجب حله سلميا، قيام تعاون عالمي لأن الأمن لا يمكن إحلاله إلا بمشاركة جميع الدول.

إن تلك المهمة تقع بالدرجة الأولى على عاتق مجلس الأمن. وتعتقد الجمهورية الدومينيكية أنه من الضروري توسيع المجلس عن طريق إيجاد مقاعد جديدة لمناطق أمريكا اللاتينية وآسيا وأفريقيا، وبالتالي تعزيزه للوفاء بالمهام الموكولة إليه وإتاحة المجال لوجود تمثيل أكبر.

وتعتقد الجمهورية الدومينيكية أن السلام والاستقرار الدوليين هما شرطان أساسيان لوجود مستقبل آمن للبشرية. والديمقراطية واحترام حقوق الإنسان، إضافة إلى العدالة واحترام القانون، هي السبل الأكيدة لحفظ السلام. والقبول العام بهذه المبادئ لا يمكن فرضه، بل يمكن تعزيزه على نحو نشط.

إن الأزمات التي تعاني منها شرائح كبيرة من سكان العالم لا تزال تثير قلق العديد من الدول. ونحن نشدد على الحاجة إلى تعزيز آليتي الحوار والتفاوض في مناطق النزاع، من قبيل البلقان، والشرق الأوسط، ومنطقة البحيرات الكبرى في أفريقيا. وفيما يتعلق بجمهورية الصين في تايوان، تؤكد الجمهورية الدومينيكية مجددا المواقف التي عرضها رئيسها، السيد ليونيل فرنانديز، بشأن الحاجة إلى أن ينظر المجتمع الدولي في أهمية ذلك البلد، نظرا لموقعه الجغرافي، من أجل سلام وأمن وازدهار تلك المنطقة. ونحن نؤيد إجراء حوار بناء بين كلا الجانبين على مضيق تايوان، بغية تحقيق التفاهم والتعاون المشترك. ونؤكد مجددا أن المشاركة المتوازية لكلا البلدين في الأمم المتحدة من شأنها أن تفضي إلى صون السلام.

وتلتزم الجمهورية الدومينيكية أيضا بعملية نزع السلاح النووي، وتعترض بشدة على التجارب النووية الأخيرة، حيث يمكن لهذه التجارب أن تعرض السلام العالمي للخطر. ونؤكد مجددا ضرورة الاحترام الصارم للمعاهدات الدولية بشأن حظر الأسلحة النووية ونشرها وتجاربها، في الجو وفي قاع المحيطات وتحت القاع. ونحث الدول الحائزة للأسلحة النووية على استعمال تلك

الأسلحة والتعامل معها على نحو مسؤول باعتبار ذلك الحماية الوحيدة للذين لا يملكون منا هذا النوع من الدفاع. وإن الحفاظ على السلام العالمي يقتضي أن تنشئ الدول الأعضاء في الأمم المتحدة مناطق جديدة خالية من الأسلحة النووية، وأن تحمي المناطق القائمة بالفعل باعتبارها ضمانا للأمن.

إن الحفاظ على وجود منطقة خالية من التلوث النووي هو شاغل تتشاطره الدول الكاريبية التي تستخدم كطريق لنقل النفايات السامة والنووية. وبالنسبة للبلدان التي تعتمد إلى حد بعيد على السياحة من بيننا وهي سياحة تقوم على الشمس والشواطئ، فإن نوعية المياه الساحلية حيوية لذلك القطاع الهام من اقتصاداتنا.

ويمثّل استمرار الاتجار بالأسلحة غير المشروعة تهديدا آخر للأمن. ويجب وقف تكديس الأسلحة بصورة قاطعة. والاتفاقات الدولية ذات الصلة التي وقعتها الجمهورية الدومينيكية هامة جدا، ومنها الاتفاقية الخاصة بالاتجار غير المشروع بالأسلحة التقليدية.

والتسوية السلمية للنزاعات عن طريق الحوار والوفاق هي أفضل طريقة للقضاء على استعمال القوة في العلاقات السياسية داخل البلدان الأعضاء وفيما بينها. لهذا السبب، من الضروري تعزيز الجهود والآليات التي يعترف بها القانون الدولي لحل الصراعات الدولية. وفي ذلك السياق، تتقبل الجمهورية الدومينيكية تعددية الأطراف وتدافع عنها باعتبارها السبيل المناسب لتحقيق توافق في الآراء على المشاكل الرئيسية التي يعاني منها سكان العالم. فالفقر، والاتجار بالمخدرات، والإرهاب، والصراعات فيما بين الأعراق والصراعات على الأراضي هي مشاكل يجب ألا يتم التصدي لها من طرف واحد.

لهذا السبب، نؤيد تعزيز إنشاء نظم دولية للعدالة. إن التوقيع على النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية أمر مطلوب بإلحاح من أجل تحقيق هذه الأهداف. ونعتقد أن أدوات حماية السلام يجب أن تستعمل قبل اندلاع الصراعات. ويجب أن تتخذ الأمم المتحدة إجراءات وقائية، وأن تستجيب بسرعة وبفعالية لتجنب عواقب أخرى. وفي ذلك الصدد، فإن اتفاقية إزالة الألغام الأرضية المضادة للأفراد، وهي الاتفاقية التي وقع عليها العديد من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة في أوتاوا، كندا، تشكل خطوة والتزاما هامّين نحو تعزيز آليات السلام العالمي.

والجمهورية الدومينيكية، إذ تؤيد بقوة مبدأ تشجيع الحل السلمي للنزاعات والبحث عن إحلال السلام والأمن في منطقتنا، تعمل على تعزيز علاقاتها مع جيرانها. فللمرة الأولى فيما يزيد على نصف قرن، قام الرئيس الدومينيكي بزيارة إلى جمهورية هايتي. ذلك الحدث والاتفاقات التي تم التوصل إليها يؤيدان الجهود التي تبذلها الحكومتان الديمقراطيتان في كلتا الدولتين عن طريق الحوار والوفاق، وهو أفضل سبيل لمعالجة مشاكلهما المشتركة.

وفي هذا السياق الجديد من علاقاتنا الثنائية نود أن نناشد المجتمع الدولي أن يواصل توفير المساعدة لهايتي. والحاجة التي أدت إلى التزام الأمم المتحدة بانتعاش هذا البلد المجاور لنا لا تزال قائمة.

وتتصدى الجمهورية الدومينيكية للتحديات التي أوجدتها التغيرات العالمية في نهاية هذا القرن. وجاءت إقامة علاقات دبلوماسية مع البلد الشقيق كوبا خطوة كان لا بد منها من أجل إضفاء الطابع الرسمي على علاقاتنا الطويلة الأمد مع كوبا.

ويسعى بلدنا إلى الانخراط في النهج الاندماجي في منطقتنا الجغرافية والجغرافية - السياسية. لذلك قمنا هذا العام بالتوقيع على معاهدتين للتجارة الحرة، واحدة مع البلدان الخمسة في أمريكا الوسطى، والمعاهدة الأخرى مع الأعضاء الـ ١٤ في الجماعة الكاريبية. وكلا الاتفاقين حديث، ومتطور، وشامل، وهما يتناولان التجارة في السلع والخدمات والاستثمارات، ويتماشيان مع مبادئ منظمة التجارة العالمية. ومن شأنهما أن يفضيا إلى تحقيق نمو اقتصادي، وإيجاد المزيد من الوظائف وخلق فرص عمل أفضل، وتحسين نوعية حياة مواطنينا.

وثمة دلائل أخرى على هذا التقارب والمشاركة الإقليميين يتمثلان في الحدثين الرئاسيين اللذين حدثا في بلدنا. ففي تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧ انعقد في مدينة سانتو دومينغو مؤتمر قمة استثنائي لرؤساء دول بلدان أمريكا الوسطى، بما في ذلك بليز، فضلا عن الجمهورية الدومينيكية. ومنذ وقت قريب في

آب/أغسطس من هذا العام، عقد اجتماع استثنائي بين رؤساء دول وحكومات المحفل الكاريبي. وقد أدى كلا الاجتماعين إلى اتفاقات ومواقف ثابتة تتعلق بالتحديات التي يواجهها نصف الكرة والتحديات العالمية التي يجب أن تتصدى لها منطقتنا.

وفي الوقت نفسه، نعمل على توثيق روابطنا الاقتصادية والسياسية والإنمائية مع الدول الأخرى في منطقتنا، عن طريق حضور رئيسنا، السيد ليونيل فرنانديز، مؤتمر قمة الدول الأمريكية ومؤتمر قمة الدول الإيبيرية/الأمريكية، وعن طريق قيامه بزيارات ثنائية وتبادل زيارات على المستوى الرئاسي مع الولايات المتحدة، والمكسيك، وفنزويلا، وكولومبيا وهي بلدان نقيم معها تقليديا علاقات وثيقة. وهذه الزيارات الرئاسية المنتظمة المتبادلة أفضت إلى تحقيق توافق في الآراء على مواضيع أساسية مدرجة في جدول الأعمال الدولي، وعمقت مستويات التعاون فيما بيننا.

واسمحوا لي الآن بأن أتكلم عن قيم الديمقراطية من موقف اجتماعي أساسا، طالما أن الشعب هو علة وجود الديمقراطية الحقة والجوهرية. فحقوق الإنسان والحريات الأساسية لن تكون محترمة ومضمونة على نحو كامل إلا عندما يكون لكل مواطن عمر متوقع معقول مع إمكانية الوصول إلى الخدمات الصحية وفرصة التعليم في بيئة سليمة.

وكما هو معروف جيدا، وبغية تحقيق هذه الأهداف، فإن كثافة الإنفاق العام في هذه المجالات أمر ضروري. وثمة عاملان يجعلان هذا الأمر صعب التحقيق، ألا وهما الدين الخارجي وهو عبء ثقيل ما زلنا ننوء تحته منذ الثمانينات، والأزمة المالية الراهنة التي تؤثر في مختلف بلدان العالم، بما في ذلك بعض البلدان في أمريكا اللاتينية. وكلا العاملين يستنفد موارد بإمكانها أن تمول التنمية الاجتماعية في هذا الجزء من العالم. والعواقب واضحة. وإزاء عجزنا عن تحسين ظروف العيش لشعبنا ومساعدته على الاندماج في الاقتصاد العالمي، يزداد الفقر وتضعف الديمقراطية والاستقرار.

والمشكلة الكبرى التي تواجه المجتمع الدولي تتمثل في طريقة معالجة الاحتلال الاقتصادي والاجتماعي الهائل الذي تعاني منه معظم الدول الأعضاء، مع اتساع الهوة بين البلدان الغنية والفقيرة وتزايد الفقر العالمي. وينبغي تعزيز دور الأمم المتحدة في صوغ وتنسيق السياسات العامة من أجل التعاون وفي تقديم المساعدة التقنية والمالية للبلدان النامية.

وينبغي أن تحظى الموارد البشرية بالأولوية في عملية التحول الراهنة للنظام الدولي والسياسي والاقتصادي. والمرأة على وجه الخصوص يجب أن تضطلع بدور هام، فالنساء يشكلن قوة عمل متفانية ومسؤولة ونشطة وإليهن يرجع الفضل في رؤيتنا للبشر باعتبارهم مركز عملية التنمية والتقدم.

وتدرك الجمهورية الدومينيكية أن تعزيز دور المرأة في الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية للدول الأعضاء أمر لا بد منه إذا كان لنا أن نخفف من الفقر وعدم الإنصاف الاجتماعي والنهوض بالديمقراطية والتنمية المستدامة. ولهذا السبب فإن من الأساسي إعطاء أولوية للسياسات والبرامج التي توسع من مشاركة المرأة في هذه المجالات.

وإننا نؤيد بقوة أهداف وعمل معهد الأمم المتحدة الدولي للتدريب والبحث من أجل تقدم المرأة. والخطط الرامية إلى تحسين مساهمة المرأة في تنمية بلدانها، وفقا لاحتياجاتها، التي وضعت لدى إنشاء المعهد، لا تزال تشغل أهمية رئيسية وتستحق مواصلة التأييد من جانب الدول الأعضاء.

إن إقامة نظام سياسي جديد هو تحد سياسي. وظروف إنشاء هذا النظام الجديد تتطلب من النظام المتعدد الأطراف ضمان أن يكون استتباب الأمن والحكم في إطار احترام حقوق الإنسان. وفي الاحتفال بالذكرى السنوية الخمسين للإعلان العالمي لحقوق الإنسان الذي كان نبراسا لبناء عالم أكثر عدلا، يحدونا الأمل بأن يصبح احترام حقوق الإنسان ممارسة يومية لجميع الشعوب.

وفي الختام، نعتقد أنه ينبغي للأمم المتحدة أن تفكر مليا في التغيرات الضرورية للمنظمة وأن تقبلها. ولهذا فإننا نؤيد بحماس برنامج الإصلاح، الذي نأمل بأن يستجيب لتوقعات أن تكون الأمم المتحدة في وئام مع عصرنا.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الفرنسية): لقد استمعنا إلى المتكلم الأخير في مناقشة هذا الصباح.

وسأعطي الكلمة الآن للممثلين الراغبين في الإدلاء ببيانات ممارسة لحق الرد. وأذكّر الأعضاء بأن البيانات التي تلقى ممارسة لحق الرد تقتصر مدتها على ١٠ دقائق للبيان الأول وخمس دقائق للبيان الثاني، وتلقي بها الوفود من مقاعدها.

السيد كابينامورا (رواندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): اسمحوا لي، سيدي، أن أشكركم على إتاحة الفرصة لي لكي ألقي بياني ممارسة لحق وفد بلدي في الرد وذلك في أعقاب الاتهامات غير المقبولة التي وجهها هذا الصباح لحكومة رواندا والشقيقة أوغندا وزير خارجية جمهورية الكونغو الديمقراطية.

لم يكن وفد بلدي يتوقع أن يسمع بيانا قاسيا ومجموعة من المزاعم الخاطئة عن العدوان ضد جمهورية الكونغو الديمقراطية أو أية قصص ملفقة أخرى من هذا النوع، وفي هذا الصدد، أود أن أدحض بصورة قاطعة أي مشاركة عسكرية لرواندا في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

والحقائق هي كما يلي: مع نهاية شهر تموز/يوليه ١٩٩٨، وبناء على طلب الحكومة الرواندية، عاد في وضح النهار إلى رواندا الجنود الروانديون الذين كانوا يدربون الجيش الكونغولي. واصطحبهم رئيس هيئة الأركان في جمهورية الكونغو الديمقراطية آنذاك وصهر الرئيس كابيلا، السيد كيتي وقد حل محله في الشهر الماضي ابن الرئيس كابيلا نفسه، السيد جوزيف كابيلا.

والمشكلة الحقيقية في جمهورية الكونغو الديمقراطية ليست هي العدوان الخارجي المزعوم، فهذا يستخدم كبش فداء وذريعة يُراد بها تغطية سياسات الاستبعاد وسوء الإدارة والتركيبة الفاسدة التي اتسمت بها الأنظمة في الكونغو منذ نيل الاستقلال في عام ١٩٦٠.

وكان نظام موبوتو كابوسا للشعب الكونغولي وللمجتمع الدولي وبخاصة للبلدان المجاورة. وأصبح بؤرة للفساد وزعزعة الاستقرار مما ترك آثارا سلبية على البلدان المجاورة، بما فيها رواندا. وكان سقوط نظام موبوتو بمثابة مجيء الفرج للشعب الكونغولي الذي كان يأمل في إجراء تغيير إيجابي. وأسهم العديد من البلدان، بما فيها بعض بلدان الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي ورواندا في بعث الأمل بإجراء تغيير إيجابي في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وأصبح السيد كابيلا الذي كان رئيسا للتحالف السياسي الكونغولي، وهو تحالف القوات الديمقراطية لتحرير الكونغو - زائير، رئيسا لجمهورية الكونغو الديمقراطية.

إلا أن الشعب الكونغولي لم يشهد شهر العسل، ولو لفترة قصيرة. ولم يَطل الوقت به حتى أصيب الشعب الكونغولي بخيبة الأمل. ففي أقل من ١٢ شهرا، دمَّر الرئيس كابيلا التحالف السياسي الكونغولي واغتصب سلطته. وحول زعامة الكونغو إلى إقطاعية شخصية تستند إلى تعيين الأقربين وغيرهم من أهالي منطقته في المراكز الرئيسية في الحكومة، مع استبعاد الكونغوليين من المناطق الأخرى. وتفشى بسرعة الفساد والمحسوبية في صفوف الجيش، كما يتبيَّن من تعيين صهره رئيسا لهيئة أركان الجيش. وأدت سياسة الاستبعاد والفساد والتهميش إلى التمرد الحالي للجيش الذي تتزعمه القيادة السياسية للحركة الديمقراطية الكونغولية.

وأيا كان الوهم الذي يراود مخيلة القيادة الكونغولية، فإنها لا تستطيع أن تتجاهل وجود هذه الديناميات السياسية الداخلية. ولا يمكن لهذا الصمت الأعمى والإنكار أن يقضيا على وجود هذا التمرد الداخلي.

إننا لم نكن نتوقع أن يدلي وزير خارجية جمهورية الكونغو الديمقراطية بهذا البيان غير المفيد. ففي أعقاب البيانات التي أدلى بها الأمين العام للأمم المتحدة السيد كوفي عنان؛ ورئيس حركة بلدان عدم الانحياز، السيد نيلسون مانديلا، والرئيس الحالي لمنظمة الوحدة الأفريقية، الرئيس كومباوري رئيس جمهورية بوركينا فاصو، وغيرهم كثير من الزعماء الذين دعوا إلى إيجاد حل سلمي وتفاوضي للأزمة الداخلية في جمهورية الكونغو، اعتقدنا أن الوزير الكونغولي كان سيكترث بنداءاتهم بدلا من التلاعب بالألفاظ أمام هذه الهيئة.

لم نكن نتوقع أن يصدر مثل هذا البيان من الوزير، ولكننا لم نفاجأ به أيضا. وأود أن أذكر الجمعية العامة بأن تصريحات مماثلة صدرت في رواندا في

عامي ١٩٩٣ و ١٩٩٤ بهدف التهيئة لأعمال الإبادة الجماعية التي قضت على أكثر من مليون رواندي في ٩٠ يوما فقط. وها هو العالم يشهد مرة أخرى صدور بيانات تحظى بتأييد الدولة، تحت ذريعة العدوان، وتهدف إلى التهيئة لمأساة أخرى في القارة الأفريقية.

فبعد مرور بضعة أيام فقط من بداية التمرد، صعَّدت السلطات الكونغولية بث البرامج المثيرة للكراهية في الإذاعة والتلفزة. وشملت تلك البرامج بيانات أدلى بها كبار المسؤولين الكونغوليين، بمن فيهم الرئيس كابيلا نفسه. وسأقدم دليلا على ذلك بتلاوة بضعة اقتباسات من البرامج الإذاعية التي بثتها هيئة الإذاعة والتلفزة الكونغولية في جمهورية الكونغو الديمقراطية في ٨ و ١٢ آب/أغسطس ١٩٩٨، كما يلي:

"ينبغي التشديد على أنه يجب أن يحمل الناس معهم ساطورا، أو حربة، أو سهما، أو معزقة، أو مجاريف، أو مِدمَّات، أو مسامير، أو هراوات، أو مكاوي كهربائية، أو أسلاكا شائكة، أو حجارة أو ما إلى ذلك، أعزائي المستمعون، لقتل التوتسي الروانديين".

"وحيثما رأيتم توتسيا رواندیا، اعتبروه عدوا. ويجب أن نفعل كل شيء ممكن لتحرير أنفسنا من قبضة التوتسي".

"عليكم أن تكشفوا عن الأعداء وتذبحوهم بلا رحمة، وإن النصر لأكيد".

"أعزائي المستمعون، سيداتي وسادتي افتحوا أعينكم جيدا. وعلى الذين يعيشون منكم في محلاة الطريق أن يقفزوا على الأشخاص ذوي الأنوف الطويلة، والقامات الطويلة والنحيلة الذين يريدون أن يسيطروا علينا".

"كونوا قساة. وإذا صادفتم عدوا رواندیا ... فاضربوه حتى يترضرض".

"لقد أتينا هنا للانتقام. وستكون الحرب طويلة وكبيرة وواسعة، لأننا سنُري الضفادع أنها لن تجرؤ أبدا على ابتلاع الفيل. وسنطردهم، وفي هذه المرة سنلاحقهم في داخل أرضهم ونفعل بهم مثلما فعلوا بنا في أرضنا".

وقد قام بترجمة رسائل الكراهية الكونغولية هذه، التي أذيعت في ١٢ آب/أغسطس ١٩٩٨، من الفرنسية، قسم المراقبة بهيئة الإذاعة البريطانية.

وبعد ذلك، في ٢٥ آب/أغسطس ١٩٩٨، ردد رئيس جمهورية الكونغو الديمقراطية، السيد كابيلا، هذه التصريحات لدى وصوله مطار انجيلي الدولي في كينشاسا عندما عاد من رحلته إلى لومومباشي.

وقد استمعنا هنا أيضا إلى بيانات تبرر دعم قيادة طائشة وخطيرة رفضها الشعب الكونغولي. وإن حلفاء الرئيس كابيلا يتحملون المسؤولية أمام الشعب وأمام المجتمع الدولي.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الفرنسية): أود أن أنبه ممثل رواندا إلى أن الفترة المحددة بعشر دقائق قد انتهت الآن، وأحثه على اختتام بيانه.

السيد كاينامورا (رواندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): وأثناء حديثي هذا، وفي مكان يسمى فيارا يقع إلى الجنوب من كالييه وشمال قرية السيد كابيلا نفسه، قتل عشرات الآلاف من الكونغوليين، وهذا هو الهجوم الثاني عليهم. ونود أن نوجه نداء إغاثة عاجلا لإنقاذهم، وحمايتهم وإجلائهم. وستساعد الحكومة الرواندية في هذه العملية.

هذه هي الحقائق. واحتراما للوقت المحدد، سأعمم نسخا من بياني غدا.

السيد سيمالوكا كيوانوكا (أوغندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): في الأسبوع المقبل، في اليوم الأول من الشهر، سيكون رئيسي حاضرا هنا لمخاطبة الجمعية العامة. وسيقوم حينذاك بتهنئة الرئيس وسلفه.

أشكركم، سيدي، على إتاحتكم الفرصة لي ولوفدي لممارسة حقنا في الرد على الهجمات الشرسة وغير المبررة التي وجهها وزير جمهورية الكونغو الديمقراطية

إلى أوغندا. وأود، باسم حكومتي، أن أدحض بأقوى عبارات ممكنة ما ورد هنا من ادعاءات لا أساس لها.

وأود أن أورد الحقائق بصورة موجزة بقدر الإمكان. وهي كما يلي:

خلال الاثنى عشر شهرا الماضية كانت هناك غارات متكررة على أراضي أوغندا. ونتيجة لغياب الحكومة فيما يعرف بشرق الكونغو، أسفرت هذه الغارات المتكررة على أراضي أوغندا عن مذابح فظيعة لأوغنديين أبرياء رجالا ونساء وأطفالا. وفي نيسان/أبريل من هذه السنة، عبرت مجموعات متحالفة مع الحكومة الكونغولية الحدود إلى غرب أوغندا، وخطفت ٢٠٠ من الصبيان الذين كانوا يتلقون تدريبا كقساوسة في معهد لاهوتي، وأخذتهم عبر الحدود. وجعلت تلقنهم دروسا منذ ذلك الحين لتصنع منهم جنودا شبانا، فيعودوا إلى أوغندا لقتل أمهاتهم، وآبائهم وأجدادهم. وفي أيار/ مايو من هذه السنة، عبرت نفس المجموعة الحدود إلى داخل أوغندا، وصبَّت الغازولين حول داخلية للصبية أثناء الليل، فقتلت ٨٠ من تلاميذ المدارس الأوغنديين حرقا. وفي تموز/يوليه من هذه السنة، عبرت تلك المجموعات الحدود عند مدينة كاسيسي، وأحرقت مصانع كانت قد أنشئت عن طريق مساعدة قدمها شركاؤنا في دول الشمال. وفي نفس الشهر عبرت نفس العصابات الحدود، وأحرقت الأسواق في جميع المناطق المتاخمة للحدود.

وليس هناك بلد ولا حكومة يمكن أن تقف مكتوفة الأيدي في وجه هذه الأعمال البشعة. ويمكنني أن استمر في التعداد، لأن القائمة لا نهاية لها.

ونتيجة لما حدث، كان على الحكومة الأوغندية أن ترد. فأرسلت قواتها لوضع حد لأنشطة العصابات العابرة للحدود هذه. ونود أن نؤكد لهذه الهيئة أن حكومة أوغندا لا ترغب بأي حال في البقاء يوما واحدا أطول مما ينبغي في جمهورية الكونغو الديمقراطية، شريطة أن تتمكن حكومة الكونغو الديمقراطية من وضع حد لهذه الغزوات عبر الحدود، التي أسفرت عن فظائع لا حد لها وأعمال لصوصية استهدفت شعبنا.

إن أوغندا تتشاطر القلق العميق الذي أعرب عنه بشأن الحالة في المنطقة وبشأن النزاع في جمهورية الكونغو الديمقراطية. ونود أن نؤكد مجددا أن أوغندا تحترم وحدة أراضي وسيادة جمهورية الكونغو الديمقراطية. وأوغندا ليست لديها أية أطماع إقليمية في ذلك الجزء من العالم. ولأن أوغندا تؤمن بالتسوية السلمية، فإنها أيدت جميع المبادرات التي طرحت منذ شهر آب/أغسطس، والتي بدأها رئيس جنوب أفريقيا العظيم، نيلسون مانديلا. لقد عُقدت اجتماعات في هراري وأديس أبابا. وأيدنا هذه الجهود جميعا، وستبذل أوغندا كل جهد ممكن لمساعدة جمهورية الكونغو الديمقراطية للتغلب على نزاعاتها الداخلية.

لكن طالما عجزت جمهورية الكونغو الديمقراطية عن إنهاء هذه الغارات عبر الحدود، وما ينتج عنها من أعمال وحشية لا توصف، فإن أوغندا لها الحق - وفقا للقانون الدولي - في حماية حدودها وحماية شعبها. وغدا ستتاح لي الفرصة لتوزيع بيان مكتوب على هذه الهيئة.

السيد أبو الحسني (جمهورية إيران الإسلامية): صباح اليوم، أثار وزير خارجية الإمارات العربية المتحدة بعض الادعاءات غير المقبولة ضد سلامة أراضي بلدي. ولما كنا سجلنا مرارا وتكرارا في مناسبات سابقة موقفنا بشأن هذه المسألة بوضوح، فلست بحاجة إلى الدخول في تفاصيل. إن جمهورية إيران الإسلامية ترى بشكل حازم أن هذه المسألة ينبغي تناولها في مفاوضات ثنائية، وبحسن نية، من أجل إيجاد حل. ونحن ملتزمون التزاما تاما بتعهداتنا الدولية، بما في ذلك تلك المترتبة على اتفاق ١٩٧١. ونحن نقيم علاقات صداقة مع جيراننا في الخليج الفارسي، بما في ذلك الإمارات العربية المتحدة، ونحن على استعداد، كما كنا في الماضي، للدخول في مفاوضات، بحسن نية، وعلى أساس الحقائق التاريخية والقانون الدولي، بدون شروط مسبقة، من أجل إزالة أي سوء فهم. وكما ذكر رئيس جمهورية إيران الإسلامية بوضوح في بيانه أمام الجمعية العامة منذ يومين،

"وتمشيا مع مبادئ الثورة الإسلامية، تعقد إيران العزم على اتباع سياستها المتوازنة المتمثلة

في توسيع العلاقات مع جيرانها ومع الدول الأخرى على أساس احترام استقلالها والمساواة في الحقوق". (A/53/PV.8)

أخيرا، نرحب ترحيبا حارا - بل في الحقيقة نشجع - أية مبادرة ترمي إلى تعزيز أسس الثقة والتعاون في الخليج الفارسي، وهذا في رأينا أساسي لدعم السلم والأمن في منطقتنا. وفي هذا السياق، ترحب جمهورية إيران الإسلامية بالإمارات العربية المتحدة كشريك وتعتمد عليها. ولحسن الحظ، إن مؤتمر القمة الإسلامي الثامن، الذي عقد في طهران، أقام آلية مناسبة لبناء الثقة عن طريق الحوار بين البلدان الإسلامية، ونأمل أن نجني ثمار تلك الثقة والتعاون في المستقبل القريب.

السيد إلدون (المملكة المتحدة) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أود أن أقول بضع كلمات ردا على الملاحظات التي أدلى بها وزير خارجية اسبانيا بعد ظهر اليوم بشأن جبل طارق. إن موقف الحكومة البريطانية الثابت بشأن هذه المسألة معروف لحكومة اسبانيا. وسأعيد ذكره بإيجاز هنا.

إن السيادة البريطانية على جبل طارق تأسست بوضوح في معاهدة أوترخت. وهذه الحقيقة القانونية لا تقبل الجدل. علاوة على ذلك، تتمسك الحكومة البريطانية بالتزامها تجاه شعب جبل طارق، على النحو الوارد في ديباجة دستور جبل طارق لعام ١٩٦٩، الذي يذكر أن المملكة المتحدة لن تدخل في ترتيبات من شأنها أن يخضع شعب جبل طارق لسيادة دولة أخرى ضد رغباته المعرب عنها بحرية وبطريقة ديمقراطية. وعرض اسبانيا بإعادة توحيد جبل طارق في اسبانيا، الذي أشار إليه السيد ماتوتيس في بيانه اليوم، لا يمكن أن يحقق نجاحا إلا بتأييد شعب جبل طارق المعرب عنه بحرية وبطريقة ديمقراطية.

وتعتقد الحكومة البريطانية أن المسائل المتعلقة بجبل طارق لا يمكن حلها إلا بالمحادثات المباشرة، مثل تلك المنصوص عليها في إعلان بروكسل لعام ١٩٨٤. وفي هذا الشأن، نعلق أهمية كبرى على مواصلة الحوار مع اسبانيا كوسيلة للتغلب على خلافاتنا.

السيد ماكونغا (جمهورية الكونغو الديمقراطية) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): لقد أدان متكلمون عديدون في هذه المناقشة العمل الذي تقوم به إحدى الدول لزعزعة استقرار دولة مجاورة لها ذات سيادة وتدميرها. ودعوا جميع الأطراف المشتركة في النزاع المسلح في جمهورية الكونغو الديمقراطية إلى إبداء استعدادها لاحترام مبادئ الأمم المتحدة. وأولئك المتكلمون يودون أن يروا تسوية سلمية لهذا النزاع في أقرب وقت ممكن.

لكن البيانين اللذين أدلى بهما ممثلا رواندا وأوغندا ممارسة لحقهما في الرد كانا مليئين باتهامات ويثيران في بلدي قدرا من عدم الارتياح أكثر من التفاؤل. وأود أن أدحض بإصرار الادعاء بأن تدخل قواتهما المسلحة كان الباعث عليه فقط رغبة تلك الدولتين في تحقيق الأمن. إنهما تعرفان أن الرئيس السابق للقوات المسلحة في الكونغو، اللواء جيمس كاباريبي، كان مواطنا روانديا؛ وذلك الفرد نفسه عين قادة متمركزين على حدود الكونغو مع رواندا وحدودها مع أوغندا. ومن ثم، كيف يمكنهما أن يصدقا أنه لم يكن هناك ضمان أمن أو أنه كان هناك تسلل للمتمردين إلى داخل الأراضي الرواندية؟

لا بد أن الجمعية تعرف أن المنشقين الأوغنديين والروانديين يوجدون في تلال رواندا وفي أراضي أوغندا، وليسوا في أي مكان آخر كما يدعى. كما تعرف أن دم الروانديين الهوتو أريق خلال تصفية الحسابات بينهم وبين محاربيهم من التوتسي، الذين يتولون السلطة الآن. ولقد أثرت التصفية العرقية أيضا على السكان الهوتو. وإذا ما نظر المجتمع الدولي إلى الحالة في رواندا اليوم، سيرى أن التوازن بين الهوتو والتوتسي قد تغير تماما، بما يضر الهوتو.

إن جمهورية الكونغو الديمقراطية لم تكن لترغب في اتهام جارتيها لو لم يتوفر لديها دليل، في شكل الآلاف من الأسرى الروانديين والأوغنديين، الذين عرضوا على أعضاء السلك الدبلوماسي في كينشاسا وعلى وسائط الإعلام الدولية. وأسرى الحرب هؤلاء، الذين لا يتكلمون لغة كونغولية معروفة، يقرون بأنهم ينتمون لجيش التحالف التابع لأوغندا ورواندا. والطيار النيجيري الذي حول طائرته عن مسارها جيمس كاباريبي في رحلة بين غوما وكيتونا، أكد - إن كانت هناك حاجة لأي تأكيد -

وجود عناصر من القوات المسلحة النظامية التابعة لهذين البلدين. والطيارون الأجانب، الذين لا تزال عائلاتهم مقيمة في كينشاسا، يذكرون أنه كانت هناك رحلات طيران كثيرة لنقل القوات والمعدات. وحتى اليوم، هناك رهائن من القوات الرواندية والأوغندية، وهم غير قادرين على الرجوع إلى ذويهم.

وإذا لم تسلم رواندا باشتراكها في هذا العدوان، فكيف يمكنها أن تفسر أسر الآلاف من قوات الجيش الوطني الرواندي في الجزء الغربي من الكونغو؟ ومن ناحية أخرى اعترف رئيس أوغندا أمام برلمانه بأن قوات أوغندا احتلت عددا من البلدان في شرق الكونغو، ولم تكن الأسباب الأمنية التي برر بها هذا العمل سوى ذريعة واهية. وقبل ٢٠ تموز/يوليه ١٩٩٨ سمحت حكومة الكونغو لقوات أوغندا بحرية العمل على الحدود حتى تمنع الغارات التي يقوم بها تحالف الجبهة الديمقراطية.

إن حدودنا الشرقية مع أوغندا وحدودنا الغربية مع رواندا لا تزال تفتقر إلى الأمن، هذه الحدود هي النقاط التي تهاجم منها جمهورية الكونغو الديمقراطية وهي مصدر لشن الحرب. وإذا لم تتمكن جهود كمبالا وكيغالي من تأمين جبهتيهما في هذا الوقت فكيف يكون ذلك ممكنا في وجه عداوة السكان في الأراضي المحتلة، الذين لا تتردد قواتهما في قتلهم.

ويرى وفد الكونغو أن السلم والأمن لا يمكن استعادتهما إلا وفقا للشروط التالية: الانسحاب غير المشروط لقوات رواندا وأوغندا من الأراضي الكونغولية؛ وتنظيم انتخابات ديمقراطية في رواندا وفي أوغندا تمكّن الغالبية من ممارسة السلطة ومنع القمع، واحترام التنوع في الوحدة؛ وإدماج الجماعات العرقية بدلا من إقصائها.

كان ينبغي أن أتوقف هنا، بيد أنه لا بد لي من أن أرد على الكلمات غير اللائقة التي وجهها ممثل رواندا لرئيس الجمهورية. وسوف تقوم جمهورية الكونغو الديمقراطية بتعميم وثيقة بشأن هذا الموضوع تدحض فيها البيانات التي ألقيت.

السيد سمحان (الإمارات العربية المتحدة): ردا على بيان ممثل جمهورية إيران الإسلامية الصديقة الذي يرد على بيان معالي وزير خارجية دولة الإمارات صباح اليوم. إن هذا البيان لا يعبر عن الحقيقة القانونية والسياسية لقضية احتلال جمهورية إيران الإسلامية لجزرنا الثلاث، طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبو موسى منذ عام ١٩٧١. وليس من المنطق السياسي أن تحتل دولة بحجم الإمارات العربية المتحدة أراضي تابعة لدولة كبرى في منطقة الخليج العربي. لقد قامت دولة الإمارات العربية في العديد من المناسبات بطرح مبادرتها السلمية التي أيدتها الدول الشقيقة والصديقة في الإطارين الإقليمي والدولي من منطلق أنها تتفق مع ميثاق الأمم المتحدة وأحكام القانون الدولي، وهي الحل الثنائي بين البلدين الجارتين الصديقتين، أو إحالة القضية إلى محكمة العدل الدولية حفاظا على الأمن والاستقرار في منطقة الخليج العربي.

ونأمل صادقين أن الحكومة الجديدة في إيران ستتعاطى مع حقائق اليوم ومتغيراته، ونأمل أن تتوصل إلى حل جذري للنزاع القائم بيننا وأن تعود هذه الجزر الثلاث إلى سيادتنا الوطنية والإقليمية بهدف تعزيز العلاقات والتعاون ليس بين دولة الإمارات وإيران فحسب وإنما بين دول المنطقة وإيران الصديقة.

رفعت الجلسة الساعة ٢١/٠٠.